وزارة الزراعة
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الإقتصاد الزراعي

دراسة إقتصادية نحو زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية

إعداد

قسم البحوث والدراسات الإقليمية

رئيس القسم
أ.د. حسن رمزي عبد المجيد القلا

2013م

وزارة الزراعة
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الإقتصاد الزراعي

دراسة إقتصادية نحو زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية

الفريق البحثي

د. سحر عبد المنعم السيد قمره	**باحث أول ورئيس وحدة بحوث إسكندرية**
د. غادة صالح حسن	**باحث**
م. إنجي أحمد حسن طعيمة	**باحث مساعد**
م. فايزة أبو الحمد أحمد	**مؤقته**

وحدة بحوث إسكندرية

2013م

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الأول: الإطار العام للدراسة	1
1-1 مقدمة	1
1-2 المشكلة البحثية	2
1-3 الأهداف البحثية	3
1-4 منهجية الدراسة	4
الباب الثاني: الدراسات السابقة والتجارب الدولية في زيادة القدرة التنافسية للصادرات	6
2-1 الدراسات السابقة	6
2-1-1 دراسات تناولت الوضع الراهن والإمكانيات التصديرية لأهم السلع الزراعية	6
2-1-2 دراسات تناولت القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية	16
2-2 التجارب الدولية في تنمية الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية	24
2-2-1 تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية صادراتها	24
2-2-2 تجربة دول جنوب شرق آسيا في زيادة القدرة التنافسية لصادراته	25
الباب الثالث: الوضع الراهن لأهم الصادرات الزراعية المصرية	28
3-1 الوضع الراهن لصادرات غزل القطن	28
3-2 الوضع الراهن لصادرات الأرز	31
3-3 الوضع الراهن لصادرات البطاطس	34
3-4 الوضع الراهن لصادرات البرتقال المصري	37
الباب الرابع: تقدير المستوى المرغوب أو المستهدف لأهم الصادرات الزراعية المصرية	40
4-1 تقدير المستوى المرغوب الحالي والمتوقع لصادرات غزل القطن	40
4-2 تقدير المستوى المرغوب الحالي والمتوقع لصادرات الأرز	43
4-3 تقدير المستوى المرغوب الحالي والمتوقع لصادرات البطاطس	46
4-4 تقدير المستوى المرغوب الحالي والمتوقع لصادرات البرتقال	49

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الخامس: قياس مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية	52
5-1 قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات غزل القطن	52
5-1-1 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات غزل القطن	52
5-1-2 مؤشر النصيب السوقي لصادرات غزل القطن	53
5-1-3 مؤشر معدل اختراق صادرات غزل القطن لأهم الأسواق الدولية	56
5-1-4 مؤشر نسبة تركز صادرات غزل القطن	57
5-2 قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات الأرز	59
5-2-1 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الأرز	59
5-2-2 مؤشر النصيب السوقي لصادرات الأرز	60
5-2-3 مؤشر معدل اختراق صادرات الأرز لأهم الأسواق الدولية	62
5-2-4 مؤشر نسبة تركز صادرات الأرز	63
5-3 قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البطاطس	65
5-3-1 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البطاطس	65
5-3-2 مؤشر النصيب السوقي لصادرات البطاطس	66
5-3-3 مؤشر معدل اختراق صادرات البطاطس لأهم الأسواق الدولية	68
5-3-4 مؤشر نسبة تركز صادرات البطاطس	69
5-4 قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البرتقال المصري	71
5-4-1 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البرتقال	71
5-4-2 مؤشر النصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري	72
5-4-3 مؤشر معدل اختراق صادرات البرتقال المصري لأهم الأسواق الدولية	74
5-4-4 مؤشر نسبة تركز صادرات البرتقال المصري	75
الملخص والتوصيات:	77
المراجع:	85
المراجع العربية:	85
المراجع الإنجليزية:	90

فهرس الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول (3-1): التحليل الوصفي لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات لغزل القطن المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990-2010م.	29
جدول (3-2): معادلات الاتجاه العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات لغزل القطن المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.	30
جدول (3-3): التحليل الوصفي لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للأرز المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.	32
جدول (3-4): معادلات الاتجاه العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للأرز المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990-2010م.	33
جدول (3-5): التحليل الوصفي لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبطاطس المصرية وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.	35
جدول (3-6): معادلات الاتجاه العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبطاطس المصرية وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990-2010م.	36
جدول (3-7): التحليل الوصفي لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبرتقال المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.	38
جدول (3-8): معادلات الاتجاه العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبرتقال المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990-2010م.	39
جدول (4-1): القيم التنبؤية للإنتاج والاستهلاك المحلي وكمية وقيمة الصادرات المستهدفة لغزل القطن خلال الفترة 2012 -2020م.	42

الجدول	رقم الصفحة
جدول (4-2): القيم التنبؤية للإنتاج ومتوسط سعر التصدير وكمية الصادرات المستهدفة للأرز خلال الفترة 2012 -2020م.	45
جدول (4-3): القيم التنبؤية للإنتاج والاستهلاك المحلي وسعر التصدير وكمية وقيمة الصادرات المستهدفة للبطاطس خلال الفترة 2012 -2020م.	48
جدول (4-4): القيم التنبؤية للإنتاج والاستهلاك المحلي وكمية الصادرات المستهدفة للبرتقال خلال الفترة 2012 -2020م.	51
جدول (5-1): تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية المصرية والعالمية خلال الفترة 2000- 2010م.	53
جدول (5-2): تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية والعالمية لغزل القطن خلال الفترة 2000- 2010م.	54
جدول (5-3): بعض مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات غزل القطن خلال الفترة 2000- 2010م.	55
جدول (5-4): معادلات الاتجاه العام لتطور الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي لصادرات غزل القطن المصري خلال الفترة 2000- 2010م.	55
جدول (5-5): متوسط معدل اختراق الأسواق لصادرات غزل القطن في أهم الأسواق الدولية خلال الفترة 2000- 2010م.	56
جدول (5-6): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات لغزل القطن خلال الفترة 2000- 2010م.	58
جدول (5-7): تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية والعالمية للأرز خلال الفترة 2000- 2010م.	60
جدول (5-8): بعض مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات الأرز خلال الفترة 2000-2010م.	61
جدول (5-9): معادلات الاتجاه العام لتطور الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي لصادرات الأرز المصري خلال الفترة 2000- 2010م.	61
جدول (5-10): متوسط معدل اختراق الأسواق لصادرات الأرز في أهم الأسواق الدولية خلال الفترة 2000- 2010م.	62

الجدول	رقم الصفحة
جدول (5-11): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات للأرز المصري خلال الفترة 2000- 2010م.	64
جدول (5-12): تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية والعالمية للبطاطس خلال الفترة 2000- 2010م.	66
جدول (5-13): بعض مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البطاطس خلال الفترة 2000- 2010م.	67
جدول (5-14): معادلات الاتجاه العام لتطور الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي لصادرات البطاطس المصرية خلال الفترة 2000-2010م.	67
جدول (5-15): متوسط معدل اختراق الأسواق لصادرات البطاطس في أهم الأسواق الدولية خلال الفترة 2000- 2010م.	68
جدول (5-16): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات للبطاطس المصرية خلال الفترة 2000- 2010م.	70
جدول (5-17): تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية والعالمية للبرتقال خلال الفترة 2000- 2010م.	72
جدول (5-18): بعض مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البرتقال المصري خلال الفترة 2000- 2010م.	73
جدول (5-19): معادلات الاتجاه العام لتطور الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري خلال الفترة 2000- 2010م.	73
جدول (5-20): متوسط معدل اختراق الأسواق لصادرات البرتقال المصري في أهم الأسواق الدولية خلال الفترة 2000- 2010م.	74
جدول (5-21): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات للبرتقال المصري خلال الفترة 2000- 2010م.	76

الباب الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة

تعتبر القدرة التنافسية للاقتصاد القومي من أهم القضايا التي تشغل الدول النامية في ظل تحرير التجارة الدولية والانفتاح على الأسواق الخارجية. وفي الواقع لا يوجد اتفاق عام واضح ومحدد لتعريف القدرة التنافسية, إذ يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum بتعريف القدرة التنافسية على أنها قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية, بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية. أما المعهد الدولي للادارة والتنمية فقد عرف القدرة التنافسية على أنها قدرة الدولة في خلق قيمة مضافة تتمكن من خلالها زيادة ثروتها القومية عن طريق أدارة الأصول وعمليات التشغيل بشكل فعال ومؤثر عالميا ومحليا. ويمكن للدولة تحقيق تنافسيتها من خلال انتهاج سياسات تستهدف اختراق الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات, أو السعي نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, وكذلك بواسطة الاعتماد على تحقيق التنافسية في السوق المحلي بما يصاحبها من ارتفاع معدلات الحماية والتركيز على الأنشطة التقليدية, أو الاتجاه إلى الأسواق العالمية (آمال إسماعيل، 2004م).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفت التنافسية الدولية على أنها الدرجة التي تستطيع الدولة من خلالها في ظل أسواق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تنتج في الأسواق الدولية وفي ذات الوقت تحافظ على زيادة الدخول الحقيقية لمواطنيها في المدى الطويل. أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا فقد عرفت التنافسية بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تحت شروط حرية الأسواق ومواجهة تنوع الأذواق في الأسواق المحلية والدولية, بحيث يتولد في الوقت نفسه توسعا حقيقيا في دخول الأفراد. أما منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا يرى أن التنافسية هي المقدرة على تحمل منافسة السلع الأجنبية في الأسواق الدولية والمحلية. أما البنك الدولي World Bank فقد عرف القدرة التنافسية على أنها الإنتاجية، حيث توجد صلة مباشرة بين القدرة التنافسية والإنتاجية, ويمكن زيادة نمو الانتاجية من خلال مدخلات تكنولوجية رفيعة المستوى في المنتج والتصميم, التسويق, الإدارة، وقوى عاملة ماهرة. وأخيراً عرف المعهد العربي للتخطيط في الكويت Arab Planning Institute القدرة التنافسية على أنها الأداء الجاري والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى. وقد وضع هذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي (وديع، 2003م).

ويتضح من التعريفات السابقة أن قدرة المنشآت المحلية على منافسة المنشات الأجنبية ترتكز على عدة جوانب أهمها: (1) متوسط التكلفة للوحدة المنتجة والذي يتأثر بمعدلات الأجور السائدة وأسعار الفائدة وسعر الصرف، (2) معدلات الانتاجية, حيث أن ارتفاع معدلات الانتاجية يؤدي الى

انخفاض متوسط التكلفة، (3) قدرة السلعة المحلية على اختراق الأسواق الأجنبية, وتعتمد هذه القدرة على مستوى جودة السلعة وتصميمها.، (4) جودة التسويق, وهذا يعتمد على الجهود الإعلانية وخدمات ما بعد البيع، (5) أن التنافسية الدولية ترتكز في البداية على التنافسية المحلية, فقدرة الصناعات المحلية على إنتاج سلع وخدمات تجد قبولا في الأسواق المحلية يعد شرطا ضروريا, وان كان غير كافي لنجاح تلك الصناعات في الأسواق الدولية، (6) تتطلب القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية وجود رؤوس أموال ضخمة محليا, بالإضافة إلى ضرورة الارتقاء بمستوى الإنتاجية المحلية، (7) تعّد التنافسية الدولية عملية ديناميكية دائمة التطور, لذا يلزم وجود قدر معين من الاستثمار طويل الأجل, كذلك ضرورة تطبيق الأساليب التكنولوجية بكفاءة.

1-2 المشكلة البحثية

مما لا شك فيه بأن التجارة الدولية ونمو الصادرات تلعب دوراً لا يستهان به في التنمية الاقتصادية للدول النامية. وفي ظل العولمة وتحرير التجارة الدولية أصبحت الدول النامية في حاجة إلى زيادة القدرة التنافسية لصادراتها الإجمالية والزراعية. ومن خلال رصد حركة كمية وقيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة 1990- 2010م، يتضح زيادة كمية الصادرات المصرية من القطن الخام من 39.44 ألف طن بقيمة بلغت 186.09 مليون دولار عام 1990م، إلى 196.82 ألف طن بقيمة بلغت 365.86 مليون دولار عام 2003م، ثم تناقصت إلى 54.64 ألف طن بقيمة بلغت 137.35 مليون دولار عام 2010م. كما تبين زيادة كمية الصادرات المصرية من الأرز من 75.72 ألف طن بقيمة بلغت 18.18 مليون دولار عام 1990م، إلى 1.22 مليون طن بقيمة بلغت 402.61 مليون دولار عام 2007م، ثم تناقصت إلى 261.18 ألف طن بقيمة بلغت 120.93 مليون دولار عام 2010م. أما بالنسبة للبطاطس فقد ازدادت كمية الصادرات المصرية منها 135.57 ألف طن بقيمة بلغت 22.43 مليون دولار عام 1990م، إلى 298.56 ألف طن بقيمة بلغت 129.56 مليون دولار عام 2010م. وأخيراً بالنسبة للبرتقال فقد تناقصت كمية الصادرات المصرية من 144.59 ألف طن بقيمة بلغت 49.09 مليون دولار عام 1990م، إلى 44.30 ألف طن بقيمة بلغت 14.09 مليون دولار عام 1997م، ثم ازدادت إلى 636.27 ألف طن بقيمة بلغت 397.52 مليون دولار عام 2010م. ومن خلال رصد حركة كمية وقيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة 1990- 2010م، يتضح عدم إستقرار كمية وقيمة الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية نظراً للمنافسة الشرسة من الدول المنافسة المتخصصة في إنتاج وتصدير هذه السلع والتي قد تتمتع بالكفاءة في عمليات التصدير وقدرتها في الحصول على المعلومات السوقية ومدى إلتزامها بالمواصفات الدولية. وفي هذا المجال تطرح الدراسة عدة تساؤلات أهمها مايلي:

1- هل يوجد تركز وعدم إستقرار لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية؟

2- ما هو المستوى المرغوب أو المستهدف المرتقب لأهم الصادرات الزراعية المصرية حتى عام 2020م؟

3- ما هو مستوى القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة 2000- 2010م؟

4- كيف يمكن زيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية؟

1-3 الأهداف البحثية

إستهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية قياس القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية واقتراح التوصيات التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات المصرية في الأسواق الدولية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة الوضع الراهن لأهم الصادرات الزراعية المصرية (غزل القطن والأرز والبطاطس والبرتقال) خلال الفترة 1990- 2010م.

2- تقدير المستوى المرغوب أو المستهدف المرتقب لكمية الصادرات المصرية لغزل القطن والأرز والبطاطس والبرتقال حتى عام 2020م.

3- حساب مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية (غزل القطن والأرز والبطاطس والبرتقال) خلال الفترة 2000- 2010م.

4- دراسة بعض التجارب الدولية في زيادة القدرة التنافسية للصادرات وكيفية الاستفادة منها في تحسين القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية.

5- اقتراح التوصيات التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات المصرية في الأسواق الدولية.

1-4 منهجية الدراسة

إعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي القياسي وبصفة خاصة تعتمد على نموذج التعديل الجزئي *Partial Adjustment Model* في تقدير المستوى المرغوب لأهم الصادرات الزراعية المصرية. ويعتبر نموذج التعديل الجزئي أحد النماذج الديناميكية طويلة الأجل ويمكن صياغته على النحو التالي (عبد القادر، 1990م):

$$Y_t = a + b_1 x_1 + b_2 x_2 + b_3 x_3 + \dots e_t$$

حيث **أن:** Y_t تمثل المستوى المستهدف لكمية الصادرات المصرية، في حين تمثل المتغيرات $X_1, X_2, X_3, \dots X_n$ المستوى الفعلي للمتغيرات المحددة لكمية الصادرات الزراعية المصرية.

ويتم تقدير هذا النموذج كخطوة أولية في المدى القصير على النحو التالي:

$$Y_t = a\lambda + (1 - \lambda) Y_{t-1} + b_1 \lambda X_1 + b_2 \lambda X_2 + b_3 \lambda X_3 + e_t$$

حيث أن: λ تمثل معامل التعديل وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح. وتشير قيمة λ القريبة من الصفر إلى أن جزءاً صغيراً من الخلل بين الوضع الفعلي والتوازني يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة، في حين تشير قيمةλ القريبة من الواحد الصحيح إلى أن جزءاً كبيراً من الفجوة بين الوضع الفعلي ونظيره المرغوب يتم تغطيته خلال فترة زمنية واحدة. ومن ثم فإن قيمةλ تحدد سرعة التكيف أو التعديل *Speed of Adjustment*، أما متوسط فترة الإبطاء في التكيف أو التعديل *Adjustment Lag* فيساوي (1-λ)//λ (Makridakis *et al.*, 1993 and William, 2003).

كما إعتمدت هذه الدراسة في قياس القدرة التنافسية لأهم الصادرات المصرية على عدة مؤشرات أهمها ما يلي:

1- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage Indictor

ويعكس هذا المؤشر الكفاءة الاقتصادية للموارد الحقيقية ويعرف بمؤشر Balassa. ويقيس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة صادرات دولة ما من سلعة معينة في هيكل صادرات هذه الدولة مقسومة على الأهمية النسبية لاجمالي الصادرات العالمية ويأخذ هذا المؤشر الصيغة الاتية:

$$RC\ A = (Xik / Xit) / (Xwk / Xwt)$$

حيث أن:

Xik /Xit: تمثل صادرات الدولة من السلعة *k* نسبة إلى صادراتها الكلية.

Xwk / Xwt: تمثل صادرات العالم من السلعة *k* إلى اجمالي الصادرات العالمية.

وعندما يأخذ هذا المؤشر قيمة أكبر من الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على تمتع هذه الصناعة بميزة تنافسية والعكس صحيح. ويعتمد هذا المؤشر على بيانات الصادرات فقط، وذلك لان الصادرات تعطي اختبارا صادقا للقدرة التنافسية للصناعات المحلية، هذا بالإضافة إلى أن نمو الصادرات للدول النامية له علاقة وثيقة بالتحسن في مستوى المعيشة.

2- مؤشر معدل اختراق الأسواق Market Penetration Indictor: يقيس هذا المؤشر قدرة سلعة معينة على اختراق أسواق تصديرية معينة، ويقاس هذا المؤشر بالصيغة الاتية:

$$MPRij = [Mijt /(Qij+Mij - Xij)]$$

حيث أن:

Mijt: تمثل واردات الدولة i من السلعة j من دولة معينة t

Mij: تمثل واردات الدولة i من السلعة j

Qij: تمثل انتاج السلعة j في الدولة i

XIJ: تمثل صادرات السلعة j بواسطة الدولة i

وكلما ارتفعت قيمة مؤشر اختراق السوق (لسوق معين)، دل على أن هذا السوق أكثر قبولا للسلعة، أو أن هذا السلعة أكثر قدرة على اختراق السوق محل الاهتمام.

3 - مؤشر النصيب السوقي للصادرات: ويتم حسابه، من خلال قسمة قيمة صادرات الدولة من سلعة معينة إلى إجمالي قيمة الصادرات العالمية من هذه السلعة .

4- نسبة تركز الصادرات Export Concentration Ratio: ويعبر مؤشر تركز الصادرات عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد معين من السلع وتقاس عادة نسبة تركز الصادرات بعدة مؤشرات من أهمها مؤشر هيرشمان (Hirschman Index) :

$$C_{jx} = 100 \sqrt{\Sigma (\frac{X_{sj}}{X_i})^2}$$

حيث أن:

C_{jx} : تمثل معامل التركز الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات.

X_{sj} : تمثل كمية أو قيمة الصادرات الموجهة إلى دولة معينة.

X_i : تمثل إجمالي كمية أو قيمة الصادرات.

الباب الثاني: الدراسات السابقة والتجارب الدولية في زيادة القدرة التنافسية للصادرات

2-1 الدراسات السابقة

2-1-1 دراسات تناولت الوضع الراهن والإمكانيات التصديرية لأهم السلع الزراعية

قام مصيلحى **(1991م)** بدراسة الأهمية النسبية لإستيعاب كل سوق من كل منتج تصديرى سواء بالنسبة لكمية الصادرات أو قيمتها وذلك لعشرة محاصيل خضر هى البصل الطازج والبصل المجفف والثوم والطماطم والبطاطس والخرشوف والبطاطا والفاصوليا الخضراء والبطيخ والفول الأخضر وكذلك محصولين من محاصيل الفاكهة وهى البرتقال والليمون، وتبين من الدراسة أن المملكة المتحدة تستورد حوالى 65% من البصل المجفف المصرى وأن روسيا تستورد حوالى 92% من صادرات الثوم المصرى ، كما أن السعودية تستورد نصف الصادرات المصرية من البطاطس، وفرنسا تستورد كل البطاطا وذلك لعام 1985م، كما أن لبنان تستورد 86% من الخرشوف المصرى، وأن كل من السعودية والكويت كل منهما يستورد نحو 42% من صادرات الفول الأخضر، وبالنسبة لصادرات الفاصوليا الخضراء فقد تبين أن هولندا والسعودية تستوردان حوالى 40,3% ، 36,9% على الترتيب ، كما أن البحرين إستوردت كل الكمية المصدرة من البطيخ لعام 1985 ، كما تبين أن روسيا إستوردت نحو 64% من البرتقال المصرى وأن السعودية وحدها إستوردت حوالى 91% من محصول الليمون.

وقامت فاطمة سلام وآخرون (1992م) بدراسة الطلب والكميات المصدرة لأهم المحاصيل التصديرية وهى البرتقال والطماطم والفاصوليا ، وتبين من الدراسة أن الكميات المصدرة من هذه الحاصلات تتجه إلى الاستقرار النسبى حتى عام 2000 وذلك بإفتراض سيادة نفس شروط فترة الدراسة ، كما تبين أنه نظرا للعلاقة التنافسية بين صادرات مصر من هذه السلع وصادرات الدول المنافسة لها وخاصة اسبانيا واسرائيل ورومانيا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط بصفة عامة فإن إمكانية زيادة الصادرات من السلع غير التقليدية تتوقف على عدة عوامل رئيسية منها ترشيد الكميات المستهلكة من هذه السلع محليا وتخطيط التجارة الخارجية لهذه المحاصيل وفقا لمرونة الطلب فى الأسواق الخارجية بما يحقق زيادة الكميات المصدرة وبما يتلائم مع أنماط وأذواق المستهلك فى الدول المستوردة لتلك السلع .

وقامت فاطمة الزلاقي (1993م) بتحليل النصيب السوقى العالمى للصادرات القطنية المصرية. وتبين من هذه الدراسة أنه لتنمية صادرات القطن المصرى وإستعادته لمكانته فى السوق العالمى مرة أخرى لابد من الإهتمام بسياسات الإنتاج والتسعير والتسويق واخيرا سياسات التصدير، وبالنسبة لسياسات إنتاج القطن فيجب أن يكون لدى المزارع حافزا مجزيا لزراعة القطن والإلتزام بمواعيد الزراعة المبكرة وعمليات الخدمة والمقاومة المطلوبة فى الأوقات المناسبة ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال سياسة سعرية تتلائم مع التكلفة الفعلية للإنتاج وتتيح عائدا مجزيا للمزارع وتتماشى مع الأسعار العالمية، وبالنسبة للنظام التسويقى فقد أوضحت الدراسة أنه من الضرورى دراسة نظام التسويق التعاونى للقطن والعمل على تلافى سلبياته مع العودة تدريجيا إلى نظام السوق مع حرية البيع والشراء بين المنتجين والمشترين للأقطان ، وبالنسبة للسياسات التصديرية للقطن المصرى

فيجب دراسة السوق العالمى وإحتياجات الأسواق التقليدية التى تعتمد على القطن المصرى مع الأخذ فى الإعتبار كمية إنتاج واستهلاك وأسعار الأقطان المنافسة وعدم المغالاه فى أسعار التصدير مع اتسام الاسعار المعلنة بالمرونة بحيث يمكن زيادتها أو تخفيضها وفقا للتغيرات فى السوق العالمى للأقطان المنافسة.

ودرس سلطان (1994م) المركز التنافسى لبعض الصادرات الزراعية المصرية غير التقليدية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى. وتبين من الدراسة ظهور إتجاها متزايدا لتنويع الصادرات وخصوصا الصادرات الزراعية حيث تم تصدير العديد من الحاصلات الزراعية الحديثة والتى أخذت تنمو بدرجة كبيرة وأثرت تأثيرا واضحا على التركيب السلعى للصادرات المصرية وهذا يساعد على تنويع مصادر الإيرادات من من النقد الأجنبى مما يقلل درجة المخاطرة بجانب تحقيق زيادة فى حصيلة النقد الأجنبى والتى تؤدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ومما يساعد على تحقيق ذلك سياسة التحرر الاقتصادى التى تنتهجها الدولة حيث أن إلغاء قيد الدورة الزراعية يساعد على تحقيق استقرار نسبى فى إنتاج تلك الحاصلات غير التقليدية والتى يتم تصديرها.

وقام غانم (1994م) بدراسة الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومى " تبين أن الهيكل التصديرى للتجارة الخارجية يتسم بعدم مواكبته للهيكل الاستيرادى ، وقد اعتمدت الدولة على الواردات بنسبة قدرت بحوالى 33% بينما إعتمدت على الصادرات بنسبة قدرت بحوالى 10% خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات المصرية أى مدى تحكم الدولة فى وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها بلغ حوالى 31,7% وأن زيادة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار مليون جنية يؤدى إلى زيادة قيمة الواردات المصرية بحوالى 480 ألف جنيه وإلى زيادة فى قيمة الصادرات المصرية بحوالى 170 ألف جنية فقط خلال فترة الدراسة، وقد تبين ايضا أن التبادل الدولى بين مصر ودول اسيا يكون فى صالح الاقتصاد القومى يليها فى ذلك كل من دول غرب وشرق أوربا، بينما كانت التجارة الخارجية فى غير صالح الاقتصاد القومى مع الولايات المتحدة ودول أفريقيا ودول الاقبانوسية كما تبين من الدراسة أن الاقتصاد القومى يخضع لظاهرتى التركز الجغرافى وعدم الاستقرار لكل من الصادرات والواردات المصرية ، وتعتبر قيمة الواردات اكثر استقرارا من قيمة الصادرات المصرية إذ بلغ متوسط قيمة معاملات عدم الاستقرار للواردات المصرية حوالى 16,9 بينما بلغ حوالى 28,3 لقيمة الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة.

وقامت وزارة الزراعة (1995م) بدراسة السوق الأوربية وتجارة مصر الزراعية فى ظل إتفاقية الجات. وتبين من الدراسة أن تغيير التركيب المحصولى سوف يمكن مصر من أن تزيد صادراتها من السلع الزراعية التى تتمتع فيها بميزة نسبية نظرا لتوقع إرتفاع اسعارها مع تطبيق مبدأ الشفافية، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء جهاز قومى متخصص لمتابعة تطورات قوانين التجارة الدولية بما يخدم الاقتصاد المصرى .

ودرس نشأت ومختار (1996م) أثر مفاوضات المشاركة الأوربية على الصادرات الزراعية المصرية. وركزت الدراسة على العوامل التى تؤثر على دور المفاوضات الجارية بين مصر والاتحاد الاوروبى على تنمية أهم الصادرات الزراعية المصرية. وتبين أن الاتحاد الأوروبى هو أكبر شريك تجارى لمصر بحوالى 39% من إجمالى الصادرات المصرية، كما تبين حدوث نقص فى الصادرات المصرية الاجمالية إلى الاتحاد الأوروبى عندما إنضمت إليه اسبانيا والبرتغال، وإن كل من إيطاليا واليونان وانجلترا واسبانيا والمانيا وفرنسا يستوعبوا حوالى 85% من إجمالى الصادرات المصرية ، كما اشارت نتائج التوزيع الجغرافى لأهم الصادرات المصرية الزراعية وهى القطن الخام والبصل والثوم والارز والبطاطس والطماطم والبرتقال والليمون والنباتات الطبية والعطرية والحيوانات الحية والتى تمثل حوالى 25% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية الإجمالية إلا أن حوالى 85% من تلك الصادرات تستوعبها انجلترا والمانيا وايطاليا واليونان وفرنسا.

وقامت سحر البهائى (1997م) بدراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتلات الاقتصادية خلال الفترة 1974– 1994م. وتوصلت الدراسة إلى أن صادرات كل من البطاطس والبصل الطازج والطماطم الطازجة والأرز والبرتقال والقطن الخام تمثل الصادرات الزراعية المصرية الرئيسية وتعتبر السوق العربية المشتركة التكتل الرئيسى لاستيراد الارز المصرى، بينما تكتل مجلس التعاون الخليجى يعتبر التكتل الرئيسى فى استيراد البطاطس المصرية .

وقامت خديجة الأعسر (1999م) بدراسة الصادرات المصرية من السلع الزراعية وتحديات القرن الواحد والعشرون. وتوصلت الدراسة إلى إنخفاض الأهمية النسبية للصادرات الزراعية بالنسبة لإجمالى الصادرات المصرية خاصة مع ظهور منظمة التجارة العالمية وتحول شروط التبادل التجارى العالمى إلى معايير الميزة التنافسية ممثلة فى الجودة والكفاءة وتكاليف النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والادارة، الامر الذى يتطلب من واضعى السياسة الاقتصادية الاهتمام بتنويع هيكل صادراتها من السلع الزراعية وعدم الاعتماد على صادراتها من السلع الزراعية التقليدية فقط والتوسع فى تصدير منتجاتها من السلع الزراعية غير التقليدية.

ودرست علا شريف (2001م) الامكانات الاقتصادية للتوسع فى الصادرات المصرية فى ظل إتفاقية الجات. وركزت الدراسة على الصادرات القومية والزراعية وتحديد العجز فى الميزان التجارى القومى والزراعى، بالإضافة إلى دراسة وتحليل التوزيع الجغرافى لنمط وتوجيهات الصادرات الزراعية المصرية للمجموعات الرئيسية لدول العالم وقياس القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية فى أهم أسواق هذه المجموعات، وايضا دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من القطن والأرز والبطاطس والبصل الطازج والبرتقال وإمكانية إعادة توجيه صادراتها بما يحقق اقصى عائد تصديرى من كلا منها ، وقد توصلت الدراسة إلى أن قيم الصادرات المصرية خلال الفترة 1982–1997 قد أتخذت اتجاها عاما متزايدا حيث حيث مثلت الزيادة السنوية حوالى 12,6% من المتوسط

السنوى لفترة الدراسة ، كما أن قيمة الواردات المصرية خلال نفس الفترة اتخذت ايضا اتجاها عاما متزايدا حيث مثلت الزيادة السنوية حوالى 12,8% من المتوسط السنوى لنفس الفترة.

وقام السمان (2003م) بدراسة التوزيع الجغرافى الأوفق لصادرات الأرز المصرى. وركزت الدراسة على المركز التنافسى للأرز المصرى فى السوق العالمى والتوزيع الجغرافى الحالى لصادراته على مختلف الأسواق الخارجية ، توصلت الدراسة إلى أن صادرات الأرز المصرى تتوزع على 45 دولة مختلفة وأن اسواق الدول العربية تمثل أهم الأسواق التصديرية للأرز المصرى ، وأوضحت نتائج النماذج المقترحة فى توزيع صادرات الأرز المصرى خلال الفترة 1999-2001 أن الهيكل التصديرى الحالى لا يحقق التوزيع الجغرافى الأوفق لكمية الصادرات المتاحة ويمكن تحقيق أكبر حصيلة تصديرية لهذا المحصول عند توجيه الصادرات إلى كلا من ليبيا والإمارات العربية والكويت والمغرب وقطر .

وقام أحمد (2006م) بدراسة استهدفت التعرف على المواسم والنوافذ التصديرية وكذلك التنبؤ بكمية وأسعار صادرات مصر من الأرز لعامى 2007م، 2008م ومدى استجابة الهيكل الانتاجى لمتطلبات التصدير حتى يمكن توفير الإنتاج اللازم للوفاء بمتطلبات التصدير وفقا للطلب الخارجى عليه، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط صادرات مصر من الأرز بلغ حوالى 521,53 ألف طن فى حين بلغ متوسط أسعار التصدير حوالى 1197,7 جنيه للطن خلال متوسط الفترة 1999-2004م وأن أهم فترات تصدير الأرز هى الفترة من أكتوبر إلى مارس بمتوسط يمثل حوالى 56,7% من متوسط فترة الدراسة ، كما تبين أن أشهر الطلب الخارجى المتزايد تتفق مع الواقع الإنتاجى للأرز المصرى وأن الأشهر التى يزداد فيها الطلب على الأرز المصرى تدخل ضمن الأشهر ذات الأسعار المرتفعة مما يعنى زيادة العائد التصديرى. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالطلب الخارجى على الصادرات المصرية التى تتمتع بميزة نسبية وتنافسيه وربط الهيكل الإنتاجى المصرى بالطلب الخارجى على الحاصلات التصديرية للوفاء بمتطلبات التصدير.

ودرس النقادي (2006م) ممكنات تنمية إنتاج وتصدير البطاطس المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والدولية. وتبين من هذه الدراسة أن المانيا وايطاليا واليونان والمملكة المتحدة من أكبر الدول المستوردة للبطاطس المصرية، كما أن فلسطين وسوريا وبلجيكا والسعودية تعتبر من أقل الدول المستوردة للبطاطس المصرية وذلك لإرتفاع أسعار صادرات البطاطس المصرية إليهم، وتحتل هولندا المرتبة الأولى بين دول العالم المصدرة للبطاطس يليها ألمانيا ثم فرنسا وتأتى مصر فى المرتبة التاسعة بين الدول المصدرة للبطاطس فى العالم. وأوصت الدراسة بالتوسع فى استنباط اصناف جديدة محسنة مبكرة النضج ومقاومة لأمراض العفن البنى وعالية الإنتاج والتوسع فى زراعة أصناف مخصصة للتصدير وتشديد الرقابة على التقاوى المستوردة من قبل الحجر الصحى وكذلك دراسة جيدة وتفصيلية لأسواق كل من فلسطين وسوريا وبلجيكا والسعودية ودراسة لمتطلبات

والمواصفات القياسية المطلوبة بتلك الأسواق والمواعيد المناسبة للتصدير إليها، وإمداد المصدرين وقطاعات وشركات التصدير بالمعلومات الاساسية عن الأسواق الخارجية والموقف التنافسى للبطاطس فى تلك الأسواق.

وقامت سهرة عطا (2006م) بإجراء التوزيع الاقتصادى الأمثل لصادرات البرتقال المصرى. وركزت الدراسة على المركز التنافسى لصادرات البرتقال المصرى فى السوق العالمية. وتبين من هذه الدراسة أن مصر إحتلت المرتبة العاشرة من حيث الكمية المصدرة للبرتقال خلال الفترة 2000-2004م، كما تواجه صادرات البرتقال المصرى منافسة شديدة من الدول المصدرة للبرتقال بالرغم من إنخفاض سعر تصدير طن البرتقال المصرى بالمقارنة بمثيله للدول المنافسة إلا أن عامل الجودة والمواصفات القياسية يقف عقبة أمام نفاذ صادرات البرتقال المصرى للدول المستوردة واتضح أن أقصى نسبة صادرات من البرتقال بالنسبة للطاقة للطاقة الاستيعابية كانت من نصيب بلجيكا وفرنسا واندونيسيا بالرغم من كبر الطاقة الاستيرادية لهم خلال فترة الدراسة، وقد تبين أن كمية الصادرات الفعلية من البرتقال المصرى عام 2004م بلغت حوالى 190,8 ألف طن وبعد إعادة هيكلة توزيع الصادرات للدول المستوردة للبرتقال اتضح أن العائد من قيمة الصادرات التاشيرية يفوق العائد من قيمة الصادرات الفعلية بنسبة تمثل حوالى 4,6% وللوصول إلى تلك الزيادة من قيمة الصادرات يتم الحفاظ على الكميات المصدرة لأسواق دول هولندا وايطاليا واليونان ومالطا ورومانيا واوكرانيا والبحرين والكويت والسعودية والامارات وتقليل الكميات المصدرة لدول المانيا وكرواتيا والاردن والسودان وكينيا وماليزيا واندونيسيا وهونج كونج وروسيا الاتحادية، حيث ترتب على تلك الزيادة تعويض النقص الحادث نتيجة تقليل الكميات المصدرة للدول الأخرى وإعادة النظر فى التوزيع الجغرافى لصادرات البرتقال المصرى فى الأسواق العالمية.

وقام شهاب (2010م) بدراسة الوضع الراهن والمتوقع للصادرات المصرية من الخضر المحفوظة إلى الدول العربية. وتبين من هذه الدراسة تركز الصادرات المصرية للخضر المحفوظة في عدد محدود من الأسواق العربية التقليدية (السعودية، الكويت، الإمارات، الأردن، لبنان) بنسبة تمثل نحو 86.76% من إجمالي كمية الصادرات المصرية للخضر المحفوظة الموجهة إلى الدول العربية. كما تبين زيادة الحصة السوقية للصادرات المصرية من الخضر المحفوظة داخل أسواقها العربية، مما يعنى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية داخل هذه الأسواق. كما أوضحت الدراسة أن أهم المتغيرات ذات التأثير الإيجابي على الصادرات المصرية للخضر المحفوظة هي الإنتاج المحلى في السوق الإماراتي، وكذلك عدد سكان الدولة المستوردة في كل من السوق الكويتي والإماراتي والأردني واللبناني، وكذلك سعر التصدير العالمي في السوق الأردني فقط، بالإضافة إلى كمية الواردات العالمية من الخضر المحفوظة في كل من السوق السعودي والإماراتي. أما المتغيرات ذات التأثير السلبي هي سعر التصدير المصري في كل من السوق السعودي والكويتي

والإماراتي. وأخيراً أوصت هذه الدراسة بضرورة التركيز الجغرافي علي الدول العربية كأحد أهم الأسواق الخارجية، وكذلك التركيز السلعي على صادرات الخضر المحفوظة حيث أثبتت النتائج أنها تتسم بميزة تنافسية سعريه إلى أسواق الدول العربية، كما أنها بديلاً جيداً لصادرات الخضر الطازجة، كما أن المنتجات الزراعية المصنعة تتسم بارتفاع القيمة المضافة، بالإضافة إلى أنها تتحمل النقل والتخزين لفترات ومسافات أطول، وتساعد على تشغيل الأيدي العاملة بالمصانع الغذائية الزراعية.

وقام عبد القوي وآخرون (2010م) بدراسة إمكانية تعظيم العائد من صادرات البرتقال المصري. وتبين من هذه الدراسة وجود ميزة نسبية سعرية لصادرات البرتقال المصري خلال فترة ما بعد قيام منظمة التجارة العالمية (1995–2007) إذا قورنت بأسعار الدول المنافسة ماعدا لبنان والبرازيل. كما تبين من الدراسة أنه يمكن تحقيق أعلي عائد من الصادرات المصرية للبرتقال وذلك عند توجيه صادرات البرتقال المصري إلي كل من روسيا البيضاء والكويت وماليزيا واندونيسيا وكندا وإيران. وأخيراً أوصت هذه الدراسة بما يلي: (1) بضرورة تدخل الدولة في تعديل الرسوم الجمركية والحصص السنوية التي يفرضها الاتحاد الأوربي علي دخول الصادرات المصرية من البرتقال بصفة خاصة في ظل اتفاقية الشراكة الأوربية المصرية، مع محاولة منح صادرات البرتقال المصري بعض المميزات التفضيلية حتى يمكن زيادة النصيب السوقي داخل أسواق الإتحاد الأوربي، (2) المحافظة علي سوق الكومنولث الروسي وخاصة بعد رفع حظر دخول صادرات البرتقال المصري إلي السوق الروسي، حيث انه من أهم الأسواق التي تستورد البرتقال المصري بكميات كبيرة وبصورة منتظمة، (3) الاهتمام بالأسواق العربية المستوردة للبرتقال المصري حيث تتشابه أذواقها مع الذوق المصري، وذلك من خلال وضع إستراتيجية طويلة المدى يتم فيها الالتزام بمواعيد التصدير وجودة السلعة المصدرة ، وذلك تحسباً للتغيرات الاقتصادية العالمية المستمرة.

وقامت وزارة التجارة (2010م) بإعداد تقرير عن أوجه دعم الصادرات المصرية من خلال سبع مؤسسات هي صندوق تنمية الصادرات والبنك المصري لتنمية الصادرات والشركة المصرية لضمان الصادرات وبرنامج دعم صادرات تكنولوجيا المعلومات والمجالس التصديرية ونقطة التجارة الدولية والهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات وذلك بهدف زيادة الصادرات لتصل إلى 200 مليار جنيه، أي ما يعادل 35 مليار دولار سنوياً خلال الفترة 2010– 2013م. ويقدم صندوق تنمية الصادرات الدعم المالي للصادرات وقدره 4 مليار جنيه سنوياً من الموازنة العامة للدولة وذلك لدعم تكاليف النقل والمساندة في المعارض المحلية والدولية. أما البنك المصري لتنمية الصادرات فقد قام بتقديم تسهيلات ائتمانية وقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لكافة المشروعات التصديرية، بالإضافة إلى إتاحة البيانات والمعلومات عن المستوردين الأجانب والمعارض المحلية والدولية. أما الشركة المصرية لضمان الصادرات فقد قامت بتوفير التأمين لمصدري السلع الوطنية ضد المخاطر

التجارية وغير التجارية. أما برنامج دعم صادرات تكنولوجيا المعلومات والذي قدم الدعم المادي المباشر بنسبة تصل إلى 10% من القيمة المضافة على الصادرات المصرية. أما المجالس التصديرية فقد قامت بإعداد الدراسات ووضع الخطط والبرامج التي تكفل تخفيض تكلفة الصادرات المصرية. كما قامت نقطة التجارة الدولية بالتعاون مع رجال الأعمال بزيادة كفاءة العملية التصديرية من خلال توفير البيانات والمعلومات عن خدمات العمليات التجارية المتمثلة في النقل والتعبئة والتغليف والرقابة النوعية والمواصفات القياسية والجمارك والتشريعات والقرارات والبحوث والدراسات والبنوك والتأمين. وأخيراً قامت الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات بزيادة الوعي التصديري وتوفير المعلومات ودراسات عن الأسواق الدولية ودراسة المعوقات والمشاكل التي تواجه المصدرين والترويج للمنتجات المصرية، بالإضافة إلى الوساطة بين المصدرين المصريين والمستوردين الأجانب.

وقامت إنجي طعيمة (2010م) بدراسة استهدفت التعرف على تطور التجارة الخارجية للبرتقال المصرى وخاصة فى ظل التغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية فى محاولة للمحافظة على دور هذا المحصول فى تنمية الصادرات الزراعية المصرية وزيادة أهميتها. وتبين من الدراسة إنخفاض الأهمية النسبية للانتاج والمساحة المنزرعة بالبرتقال وزيادة الأهمية النسبية لكمية صادرات مصر من البرتقال بالنسبة لكمية الصادرات العالمية خلال الفترة 1995-2007م، فى حين إنخفضت الأهمية النسبية لسعر التصدير ولقيمة صادرات البرتقال المصرى بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية وكذلك قيمة الصادرات العالمية خلال فترة الدراسة ، ومن دراسة القدرة التنافسية السعرية للبرتقال المصرى تبين وجود ميزة نسبية سعرية لصادرات البرتقال المصرى خلال فترة ما بعد قيام منظمة التجارة العالمية إذا ما قورنت بأسعار الدول المنافسة ما عدا لبنان والبرازيل واحتلت مصر المركز السادس فى النصيب السوقى إلا أنها ما زالت تواجه منافسة شديدة من اسبانيا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة والمغرب ولبنان سواء قبل أو بعد قيام منظمة التجارة العالمية ، وتحتل مصر المرتبة الثالثة فى الوفاء بمتطلبات التصدير بعد اسبانيا والبرازيل مما يدل على تحسن قدرتها خلال فترة قيام منظمة التجارة العالمية ومن ثم المحافظة على الأسواق المستوردة وكذلك فتح أسواق جديدة.

وقام قنديل (2011م) بدراسة اقتصادية للوضع الإنتاجى والتصديرى لمحصولى البطاطس والبرتقال المصرى. وركزت الدراسة على تطور الإنتاج والاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتى وكذلك تطور كمية وأسعار التصدير فى الفترة ما قبل التحرر الاقتصادى (1980-1987م) والفترة الانتقالية (1987-1995م) وفترة ما بعد التحرر (1995-2008م) وتطبيق اتفاقية التجارة الحرة كمؤشر لتحرر السوق وحدوث الأزمة الاقتصادية العالمية. وتبين من الدراسة أن الاتحاد الأوروبى يحوز على النصيب الأكبر من صادرات كل من محصولى البطاطس والبرتقال بنسبة قدرت بحوالى

60% ، 25% على الترتيب ، كما تبين من دراسة التوزيع الجغرافى لصادرات البطاطس لأهم الأسواق العالمية أن لبنان تحتل المركز الأول ففى صادرات مصر من البطاطس بنسبة قدرت بحوالى 20,03% يليها إيطاليا ثم روسيا الاتحادية ثم اليونان ثم ألمانيا ، أما بالنسبة لصادرات البرتقال المصرى فقد تبين أن روسيا الاتحادية تأتى فى المركز الأول بنسبة قدرت بحوالى 25,25% يليها أوكرانيا ثم المملكة المتحدة ، وبدراسة منسوب أسعار تصدير البطاطس للأسواق المنافسة للسوق المصرى تبين أن مصر تتمتع بميزة تنافسية سعرية من كلا من فرنسا وهولندا وكندا، حيث بلغ منسوب أسعار التصدير لتلك الدول حوالى 107,4% ، 142,9% ، 85,8% لكل منهم على الترتيب أما بالنسبة لمصر فقد بلغ حوالى 85,5% عام 2007 ، أما بالنسبة للبرتقال فقد تبين من دراسة منسوب الأسعار أن مصر أيضا تتمتع بميزة تنافسية سعرية حيث بلغ السعر النسبى لها حوالى 60.5% فى حين كانت الأسعار النسبية للأسواق المنافسة حوالى 131,5% ، 64,5% ، 131,5% لكل من أسبانيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب عام 2007 ، وتوصى الدراسة بالعمل على زيادة معدل نمو الصادرات من محصولى البطاطس والبرتقال والتغلب على معوقات التصدير والحفاظ على الميزة التنافسية السعرية وزيادة النصيب السوقى لمصر من كلا المحصولين فى الأسواق الخارجية .

وقام أحمد وآخرون (2011م) بإجراء تحليل اقتصادى لصادرات البطاطس المصرية فى أهم أسواقها العالمية. وركزت الدراسة على محددات الطلب الخارجى على البطاطس المصرية فى أهم أسواقها العالمية وتحديد وسائل تنمية الصادرات المصرية من البطاطس فى الأسواق الخارجية، وتبين من الدراسة أن حوالى 78,3% من قيمة صادرات البطاطس تتركز فى خمس دول هى على التوالى إيطاليا ، اليونان ، لبنان ، روسيا الأتحادية ، ألمانيا بلغت قيمتها حوالى 24,9 ، 21,1 ، 12,8 ، 13,9 ، 10,8 مليون دولار تمثل حوالى 23,4%، 19,8%، 12%، 13%، 10,1% على التوالي من متوسط قيمة صادرات هذا المحصول البالغ حوالى 106,8 مليون دولار خلال الفترة 2005-2008م. كما تبين من الدراسة أن حوالى 84,7% من كمية صادرات ذلك المحصول وقد بلغ متوسط واردات كل منهم على الترتيب قرابة 22,2% ، 19,2% ، 16,6% ، 14,3% ، 12,4% من متوسط كميات صادرات البطاطس المصرية التى بلغت حوالى 386,28 ألف طن خلال نفس الفترة.

وقام بسيوني وسوزان الشربتلي (2011م) بدراسة تحليلية لصادرات البطاطس المصرية إلي الأسواق العالمية أهم المشاكل التسويقية لها، وقد تبين من الدراسة أن كمية الصادرات المصرية من البطاطس إلي دول الأتحاد الأوربي بلغت نحو 83.4% خلال الفترة (2005-2009) ، كما تضح من دراسة النصيب السوقي أن اليونان أستحوذت علي 86% من حجم الصادرات المصرية من البطاطس يليها ايطاليا ثم ألمانيا بنصيب سوقي قدر بحوالي 19.2%،12.5% علي التوالي

خلال فترة الدراسة، كما تبين أن أهم العوامل المؤثرة علي كمية الصادرات المصرية من البطاطس هي كمية إنتاج ايطاليا من البطاطس ، وسعر تصدير هولندا، والنسبة السعرية لسعر تصدير مصر بالنسبة لسعر تصدير بلجيكا، والنسبة السعرية لسعر تصدير مصر بالنسبة لسعر تصدير هولندا، كما اتضح أن أهم المشاكل التسويقية التي تواجه مصدري البطاطس المصرية هي المشاكل الداخلية المتمثلة في إرتفاع تكاليف النقل البحري، عدم وجود مبردات كافية بالموانى، عدم توافر مستوي الجودة والمواصفات القياسية لدي بعض مصدري البطاطس، بالأضافة إلي المشاكل الخارجية في تطبيق معايير الجودة العالمية ISO14000 ، ISO9000 ، ودعم الإنتاج المحلي في دول الإتحاد الأوربي ، وقد تم إقتراح بعض الحلول من توفير تقاوي جيدة خالية من الأمراض، والإرتقاء بمستوى جودة إنتاج وتسويق البطاطس ، والإهتمام بالمواصفات القياسية العالمية.

وقام الفتيانى وخليفة (2012م) بإجراء التوجيه الاقتصادى لصادرات بعض المحاصيل الرئيسية المصرية فى الأسواق العالمية. وإهتمت هذه الدراسة بالوضع الراهن لصادرات بعض المحاصيل الرئيسية وهى الأرز والبطاطس والبصل والبرتقال لأهم الأسواق العالمية وهى دول منطقة التجارة العربية، ودول الاتحاد الأوروبى ودول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) خلال الفترة 1995-2009م. وتبين من الدراسة تفوق السوق العربى فى درجة الاستقرار الاقتصادى لكميات الأرز المصدرة ، فى حين اتسم السوق الأوروبى بإرتفاع معدل نمو سعر التصدير، وأعلى درجة استقرار اقتصادى فى السعر والقيمة التصديرية، كما أتضح إرتفاع معدلات نمو كمية وقيمة صادرات الأرز بالسوق الأفريقى، إلا أنها اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادى ، وبالنسبة لمحصول البطاطس فقد تبين تفوق السوق العربى فى درجة الاستقرار الاقتصادى للكمية المصدرة، فى حين اتسم السوق الأوروبى بأعلى درجة استقرار اقتصادى فى السعر والقيمة التصديرية، كما اتضح ارتفاع معدلات نمو كمية وسعر وقيمة الصادرات البطاطس بالسوق الأفريقى، إلا أنها اتسمت بعدم الاستقرار الاقتصادى، أما بالنسبة لمحصول البصل فقد تبين تفوق السوق العربى فى درجة الاسقرار الاقتصادى للكمية المصدرة، فى حين اتسم السوق الأوروبى بأعلى درجة استقرار اقتصادى فى القيمة التصديرية، كما تبين ارتفاع معدلات نمو كمية وسعر وقيمة صادرات البصل بالسوق الأفريقى، واتسم السعر بأعلى درجة استقرار اقتصادى، أما بالنسبة لمحصول البرتقال فقد اتسم السوق الأفريقى بأعلى معدلات نمو للكمية، والسعر والقيمة التصديرية، كما تميز بأعلى درجة استقرار اقتصادى خلال الفترة 1995-2009م.

2-1-2 دراسات تناولت القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية

قام عبد النبى والسيد (1991م) بدراسة استهدفت التعرف على المركز التنافسى لكل من البطاطس والعنب والبرتقال والطماطم بالإضافة إلى تحديد مواطن الضعف والقوة التنافسية لهذه السلع ، واوضحت الدراسة أن السعر ليس فى صالح مصر فى أسواق تصدير البرتقال والبطاطس إذا ما قورنت بأسعار الدول المنافسة لها فى حين تتمتع مصر بمركز تنافسى للأسعار بالنسبة لمحصول العنب والطماطم ، وبالنسبة للوفاء بمتطلبات التصدير فإن مصر تتمتع بميزة نسبية لكل من البرتقال والعنب والطماطم فى حين ليس لمصر ميزة نسبية للوفاء بمتطلبات تصدير البطاطس ، وتشير كفاءة أداء العمليات التصديرية أنه يجب الإستمرار فى تحسين أداء كفاءة التصدير ومراعاة إحتياجات ومتطلبات الأسواق التصديرية بالنسبة لمحصول البرتقال والبطاطس بينما تتمتع مصر بميزة نسبية فى هذا الشأن بالنسبة لكل من العنب والطماطم.

ودرس عباس (2000م) تنافسية أهم الصادرات الزراعية فى ضوء العولمة الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى إرتفاع متوسط رقم المزايا النسبية الظاهرة لأهم المحاصيل التصديرية المتمثلة فى البرتقال والقطن والأرز والبصل والبطاطس خلال الفترة 1995-1998 عن الفترة 1991-1994 وإنخفاض التنافسية السعرية لمصر بين فترتى الدراسة خاصة لمحصولى القطن والأرز واوصت الدراسة بضروة أن تتم عملية التصدير بناء على عملية تستهدف الأسواق التى ترتفع معدلات اختراقها خاصة أسواق دول الخليج فى حالة البطاطس والبصل وبعض الدول الأوروبية مثل انجلترا وبولندا والامارات العربية فى حالة الأرز وهولندا وبلجيكا والنمسا والامارات والسعودية فى حالة البرتقال وايطاليا والمانيا والتشيك وكوريا الجنوبية فى حالة القطن.

وقام متولي وعلي (2002م) بدراسة اقتصادية لمركز مصر التنافسى لأهم صادراتها الزراعية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى. وركزت الدراسة على أهم المحددات التى تؤثر على مركز مصر التنافسى لصادرات القطن والارز والبرتقال والبصل وذلك لإمكانية تدعيم هذه المحددات وتقوية المركز التنافسى وذلك فى ظل تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى ، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على صادرات القطن هى الإنتاجية الفدانية للسنة السابقة والسعر المزرعى للسنة السابقة والاستهلاك العالمى ، أما الأرز بأهم العوامل المؤثرة عليه هو زياة الإنتاج المحلى وإنخفاض سعر تصديره ، وبالنسبة للبرتقال فهى الإنتاج والسعر العالمى، وبالنسبة للبصل فهى الإنتاج المحلى والسعر المزرعى ، وتبين أن المركز التنافسى فى صالح مصر فى أسواق تصدير البرتقال بالنسبة لكل من المغرب وتركيا وأسبانيا ، وفرنسا بالنسبة للبصل، أما عن الكفاءة التصديرية فتبين أن لمصر ميزة نسبية مع دولة المكسيك للقطن، ومع كل من الصين وامريكا للأرز، فى حين اتضح أن لمصر ميزة نسبية مع دولتى المغرب وتركيا للبرتقال وكل من ايطاليا وأسبانيا للبصل.

ودرست نينا نبيلة بسيوني (2003م) اتجاهات السياسة الزراعية والقدرة التنافسية لمحصول البرتقال وتقدير المستوي المرغوب للإنتاج والصادرات المصرية منه، وتبين منها تفوق متوسط الإنتاج المحلي من البرتقال علي الاستهلاك المحلي وقدر حجم الفائض للتصدير بحوالي 1039.55 ألف طن خلال فترة الدراسة، وقدرت الزيادة السنوية في الإنتاج المحلي من البرتقال بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 1.1%، بينما قدر الاستهلاك المحلي بمعدل نمو سنوي2.57 % وقدرت كمية وقيمة صادرات البرتقال المصري بمعدلات منخفضة سنوية بلغت حوالي 1.52% ،6.9 % علي الترتيب خلال فترة الدراسة. وأوضحت نتائج تحليل مصفوفة السياسات أن معامل الحماية الاسمي للنواتج (NPC) يبلغ حوالي 0.97% خلال الفترة (2001–1999) مما يعني تحمل المنتجون ضرائب ضمنية تصل إلي حوالي 0.03 كما يحصل منتجي البرتقال علي حوالي 97% من قيمة إنتاجهم بالأسعار المحلية، وأن معامل الحماية الاسمي للمستلزمات بلغ حوالي 0.898 مما يعني أن الدولة تقدم دعماً واضحًا لهذه المستلزمات بالغ حوالي 11% لنفس الفترة السابقة، وأن معامل الحماية الفعال (EPC) قد بلغ حوالي 0.83 مما يشير إلي انخفاض الضرائب الضمنية علي منتجي البرتقال، وأن معامل الميزة النسبية DRC لإنتاج البرتقال في مصر بلغ حوالي 1.85 مما يشير إلي أن ليس لمصر ميزة نسبية في إنتاج البرتقال، كما تبين أن مصر تواجه منافسة قوية في أسعار تصدير البرتقال من كل من أسبانيا، إسرائيل، قبرص، المغرب، تركيا، الأردن علي الترتيب خلال الفترة (1987 –1989) في حين أن لمصر ميزة تنافسية سعريه إذا ما قورنت بأسعار تصدير كل الدول السابقة وذلك خلال الفترة (1990 –2001)، كما اتضح أن أسبانيا تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقرار في الإنتاج في حين أن مصر تأتي في المرتبة الثالثة في استقرار الإنتاج.

وقام خليل (2004م) بدراسة استهدفت تحديد أهم الصادرات الزراعية المصرية لدول المجموعة الأوربية، وقد تبين أن البرتقال والبطاطس من أهم الصادرات الزراعية المصرية للاتحاد الأوربي حيث تتمتع مصر بميزة نسبية في إنتاجهما كما تبين أن كمية واردات الاتحاد الأوربي من البرتقال والبطاطس المصرية عام 2000 بلغت حوالي 10.9طن ، 3.9 طن بمعدل نقص قدره 27%، 36.4% عن نظيره عام 1990 المقدر بحوالي 14.9 طن ، 6.13طن علي الترتيب ، كما تبين انخفاض سعر التصدير النسبي للبرتقال والبطاطس المصرية عن مختلف الاسواق المنافسة لهما في سوق الاتحاد الأوربي مما يعكس مسئولية عوامل أخري عن تقلب صادراتهما مثل مواصفات الجودة وعدم التجانس ، كما اتضح أن نسبة اختراق صادرات البرتقال والبطاطس المصرية إلي سوق الاتحاد الأوربي بمعدل 0.001، 0.005علي التوالي عام 1999.

وقام محمود وفايق (2004م) بدراسة استهدفت التعرف علي أهم التكتلات الاقتصادية التي انضمت إليها مصر والنصيب السوقي لقيمة الصادرات الزراعية المصرية، وقد تبين أنه رغم وجود

ميزة نسبية لبعض الصادرات الزراعية المصرية ومنها البرتقال والبطاطس، إلا أن رقم الميزة النسبية الظاهرة قد انخفض خلال الفترة الزمنية (1985 – 2002) وأرجعت الدراسة ذلك لتناقص الطاقة الاستيرادية للأسواق الرئيسية المستوردة للسلع التصديرية الزراعية وهي دول الاتحاد الأوربي وأيضا الأسواق العربية، وقد أوصت الدراسة في نتائجها إلي ضرورة وضع وسائل تعمل علي زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية لاستفادة من انضمام مصر للتكتلات الاقتصادية ، وتطوير الوظائف والخدمات التسويقية مما يتلائم مع المواصفات القياسية ومعايير الجودة والشروط الصحية والبيئية الملائمة لأذواق وتفضيلات المستهلك بأسواق التصدير لمواجهة المنافسة الشديدة وتوفير المعلومات التسويقية لجميع مكونات النظام التسويقي المحلي.

وقام عبد العاطى (2004م) بدراسة استهدفت التعرف على المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فى الطلب العالمى على القطن المصرى والقدرة التنافسية للصادرات القطنية المصرية فى الأسواق العالمية واستراتيجية تنمية الصادرات القطنية المصرية. وتبين من هذه الدراسة أن أهم المتغيرات المحددة لكمية الصادرات القطنية المصرية هى كمية الصادرات القطنية الامريكية، وإجمالى الاستهلاك المحلى من القطن وإجمالى الإنتاج المحلى من القطن، وتبين أيضا أن مصر ليس لها ميزة تنافسية فى مجال تصدير الاقطان طويلة التيلة مع أهم الدول المنافسة لها وهى الولايات المتحدة الامريكية والسودان ، بينما لمصر ميزة تنافسية فى مجال تصدير الاقطان طويلة التيله مع السودان فقط وذلك بالنسبة لمحدد كفاءة أداء العمليات التصديرية ، كما أتضح أنه لتنمية الصادرات القطنية المصرية فإن الأمر يتطلب رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية وهى زيادة الإنتاج القطنى وترشيد الاستهلاك من القطن المحلى وزيادة القدرة التنافسية للقطن المصرى فى الأسواق الخارجية.

وقامت سهير القاضي وشحاته (2005م) بدراسة القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية فى الأسواق الخارجية. وركزت الدراسة على تحليل الهيكل الحالى لصادرات البطاطس المصرية وتبين من الدراسة أن هولندا وفرنسا واسبانيا من أهم الدول المنافسة لنفاذ صادرات البطاطس المصرية داخل السوق البريطانى، وتبين أن مصر تحتل المرتبة الأولى من نسبة إنفاق انجلترا على استيراد البطاطس والتى بلغت فى المتوسط حوالى 36,1% يليها كل من هولندا وفرنسا واسبانيا بنسبة 25,9% ، 0,7% ، 17,3% على الترتيب خلال متوسط الفترة 1985–2003 وذلك داخل السوق البريطانى، بينما داخل السوق الألمانى تبين أن فرنسا وهولندا والدنمارك من أهم الدول المنافسة لنفاذ صادرات البطاطس المصرية داخل السوق الألمانى حيث تحتل مصر المرتبة الثانية من نسبة إنفاق المانيا على استيراد البطاطس والتى بلغت فى المتوسط حوالى 9,16% فى حين جاءت هولندا فى المرتبة الأولى بنسبة 80,7% ثم فرنسا والدنمارك فى المرتبة الثالثة والرابعة بنسبة 6,97% ، 3,2% على الترتيب خلال الفترة 1985–2003م. وأوصت الدراسة بوضع استراتيجية متكاملة تبدأ بالإنتاج المتميز للبطاطس مع قيام صناعة تصديرية للبطاطس وليس

تصدير فائض الإنتاج وإدخال أصناف جديدة من البطاطس تناسب الخارج وفتح أسواق تصديرية جديدة مثل أفريقيا ووسط أسيا.

وأجري قنديل وآخرون (2008م) دراسة اقتصادية للطلب الخارجي علي البرتقال المصري في بعض الاسواق العالمية، بهدف التعرف علي الوضع التصديري للموالح وبصفة خاصة البرتقال المصري ومركزه التنافسي في أهم الاسواق، وأهم العوامل والمتغيرات الاقتصادية الموثرة علي الطلب علي الصادرات المصرية منه خلال الفترة (1990–2006)، وبدراسة التوزيع الجغرافي لصادرات مصر من البرتقال تبين انها تتركز في خمس دول هي روسيا الاتحادية، انجلترا، اوكرانيا، هولندا، المملكة العربية السعودية تمثل حوالي 28.4%، 12%، 9.7%، 6.4%، 7.4% علي الترتيب من متوسط صادرات مصر من البرتقال كمتوسط الفترة (2002–2006)، واشار الي تحسن النصيب السوقي لصادرات مصر من البرتقال لكل من اوكرانيا وروسيا الاتحادية نتيجة زيادة الطلب علي البرتقال في هذه الدول، كما تبين أن لمصر ميزة نسبية سعرية في تصدير البرتقال بالنسبة لكلا من تونس، المغرب، أسبانيا، اليونان، تركيا، إسرائيل، البرتغال، قبرص، وعند قياس أثر اتفاقية الجات علي الميزة السعرية للبرتقال المصري وأهم الدول المنافسة تبين أن هناك أثر ايجابي لتطبيق الاتفاقية علي هذه النسبة السعرية، كما أتضح من نتائج التقدير الاحصائي لدوال الطلب الخارجي والعالمي علي صادرات مصر من البرتقال أن أهم العوامل المؤثرة عليهما هي السعر المزرعي بالجنيه، كمية الاستهلاك المحلي من البرتقال بالطن، سعر الصرف للجنيه المصري، السعر النسبي، سعر التصدير بالدولار، متوسط الفرد من الدخل القومي بالدولار.

وقام عبد الفتاح (2009م) بدراسة استهدفت تحليل قدرة صادارت البطاطس المصرية على النفاذ إلى السوق البريطانى فى ظل منافسة الدول الأخرى المصدرة للبطاطس داخل السوق البريطانى. وتبين من هذه الدراسة أنه يتم تصدير البطاطس المصرية إلى العديد من الدول المستوردة وتأتى على مقدمة تلك الدول انجلترا حيث ساهمت قيمة الصادرات المصرية لها حوالى 30,6% وتعتبر أسواق هولندا وفرنسا واسبانيا من أهم الدول المنافسة لنفاذ صادرات البطاطس المصرية داخل السوق البريطانى حيث ساهموا بحوالى 22,8%، 27,1%، 19,5% على التوالى. وأوصت الدراسة بوضع استراتيجية متكاملة تبدأ بالإنتاج المتميز للبطاطس وضمان قيام صناعة تصديرية للبطاطس وليس تصدير فائض الإنتاج مع إدخال أصناف جديدة من البطاطس تناسب أذواق المستهلك الخارجى وفتح أسواق تصديرية جديدة لا تهتم بالمواصفات القياسية بقدر اهتمامها بإنخفاض السعر مثل دول أفريقيا ووسط أسيا.

وقام العوضي (2011م) بدراسة اقتصادية لبعض الصادرات الزراعية المصرية غير التقليدية. وركزت الدراسة على تطور صادرات مصر من الفاصوليا الجافة والبطيخ والبطاطا ، والتعرف على أهم الأسواق المستوردة والنصيب السوقى لمصر فى هذه الأسواق، بالإضافة إلى دراسة العوامل

المؤثرة على المركز التنافسى للصادرات المصرية من هذه المحاصيل ، وتبين من الدراسة أن الدول العربية تعتبر أهم الأسواق المستوردة لكل من الفاصوليا الجافة والبطيخ والبطاطا حيث تستحوذ على نحو 61,1%، 67,5%، 65,5% من متوسط إجمالى كمية صادرات مصر ، وعلى حوالى 61,6% ، 63,7% ، 70,2% من متوسط إجمالى قيمة الصادرات من المحاصيل الثلاث خلال الفترة 2005-2009م على الترتيب. كما تبين أن مصر تتمتع بميزة تنافسية سعرية مع أهم الدول المنافسة لها داخل السوق التركى فى حين لما تتمتع بتلك الميزة داخل السوق الإيطالى للفاصوليا الجافة خلال فترة الدراسة ، كما تتمتع مصر بميزة تنافسية سعرية مع أهم الدول المنافسة لها داخل السوق الايطالى للبطيخ فى حين لم تتمتع بتلك الميزة داخل السوق الفرنسى خلال نفس الفترة ، وبالنسبة لمحصول البطاطا فقد تبين أن مصر تتمتع بميزة تنافسية سعرية مع أهم الدول المنافسة لها داخل السوق الإنجليزى والفرنسى خلال الفترة 2005-2009 .

وقامت عبير خليل (2011م) بدراسة استهدفت الأوضاع التنافسية لمحصول البصل المصرى فى الأسواق الخارجية للتوصل إلى الحلول التى تؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للبصل المصرى وتبين من الدراسة أن أهم العوامل المحددة للطلب على صادرات البصل المصرى فى أهم أسواقه الاستيرادية خلال الفترة 1995-2009م هى كمية الواردات من البصل وسعر استيراد البصل والعوامل الاقتصادية التى يعكسها الزمن، كما تبين وجود ميزة نسبية ظاهرية لمصر فى تصدير البصل خلال فترة الدراسة ويشير مؤشر النصيب السوقى إلى تمتع صادرات البصل المصرى بنصيب سوقى مرتفع فى سوق لبنان وسوريا ومتوسط فى سوق السعودية والكويت ومنخفض فى سوقى روسيا الاتحادية والمملكة المتحدة، كما تبين وجود ميزة تنافسية سعرية لصادرات البصل المصرى مقارنة بدول استراليا وتركيا والهند، وبالنسبة لمؤشر اختراق السوق تبين ضألة هذا المعدل فى أهم الأسواق الاستيرادية الأمر الذى يعكس المنافسة الشديدة التى تواجه صادرات البصل المصرى ، وكذلك وجود تقلبات فى صادرات البصل المصرى عكسها إرتفاع معامل عدم الاستقرار فى كل من كمية وقيمة وسعر البصل المصرى خلال فترة الدراسة.

وقامت إيمان بديوي (2012م) بدراسة المزايا النسبية والتنافسية للصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء في أسواق كل من إيطاليا والمملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا وألمانيا، إذ إستوعبت أسواق هذه الدول 66.9% من كمية الصادرات المصرية للفاصوليا الخضراء. ومن خلال مؤشرات القدرة التنافسية تبين أن مصر تتمتع بميزة نسبية في تصدير الفاصوليا الخضراء، حيث إزداد مؤشر الميزة النسبية الظاهرة عن الواحد الصحيح خلال الفترة 1996- 2009م. أما فيما يتعلق بمؤشر السعر النسبي فقد تبين أن مصر لها ميزة تنافسية بالنسبة لكينيا في سوق المملكة المتحدة، أما في السوق الإيطالي فإن مصر لها ميزة تنافسية بالنسبة لفرنسا. أما في السوق البلجيكي فقد تبين أن مصر ليس لها ميزة تنافسية بالنسبة لهولندا، في حين لها ميزة تنافسية بالنسبة لأثيوبيا. وفي السوق

الهولندي فإن مصر لها ميزة تنافسية بالنسبة لكينيا وأسبانيا. أما في السوق الألماني فإن مصر ليس لها ميزة تنافسية بالنسبة لهولندا، في حين لها ميزة تنافسية بالنسبة لأسبانيا. كما تبين أيضاً إنخفاض معدل إختراق صادرات الفاصوليا الخضراء في كل من المملكة المتحدة وألمانيا وهولندا وإيطاليا وبلجيكا، إذ بلغ معدل إختراق صادرات الفاصوليا الخضراء لأسواق هذه الدول 12%، 7%، 6%، 3%، 3% على التوالي. وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة تخصيص مناطق يتم تصدير إنتاجها من الفاصوليا الخضراء والعمل على إيجاد جهاز تصديري ذات كفاءة عالية لدراسة الأسواق الخارجية ومعرفة إحتياجاتها من الفاصوليا الخضراء.

وقامت سحر قمره (2013م) بدراسة استهدفت تقدير المستوى المستهدف والقدرة التنافسية لصادرات البرتقال المصري وكيفية الاستفادة من التجارب الدولية في زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية. وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: (1) تعتبر المملكة العربية السعودية السوق الرئيسي للبرتقال المصري، إذ تمثل كمية وارداتها 17.43%، يليها الإتحاد الروسي بنسبة 16.96% خلال الفترة 2000– 2010م، (2) يوجد تفاوت في متوسط سعر التصدير للبرتقال المصري بين الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 239.8 دولار/ طن لدولة ألمانيا وحد أعلى بلغ 598.6 دولار/ طن لمجموعة الدول الأخرى، (3) يتوقع زيادة كمية الصادرات المستهدفة للبرتقال من 414.2 ألف طن، بقيمة تبلغ 258.8 مليون دولار عام 2012م، إلى 1.25 مليون طن، بقيمة تبلغ 779.6 مليون دولار عام 2020م، (4) تتمتع مصر بميزة نسبية ظاهرة وبميزة تنافسية في التجارة الخارجية للبرتقال خلال الفترة 2000– 2010م. وفي ضوء معدل اختراق الأسواق، أتضح أن مصر لها ميزة تنافسية لصادرات البرتقال في دولة كرواتيا، تليها دولتي أوكرانيا وعمان، ثم روسيا البيضاء، ثم مالطا، ثم المملكة العربية السعودية، (5) يقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة صادرات البرتقال المصري بحوالي 0.37، 0.41 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000– 2010م، (6) تغيراً مقداره 10% في معدل الأداء الفعلي للتجارة الخارجية للبرتقال يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 9.8%، (7) توصي هذه الدراسة بضرورة تحقيق كمية وقيمة الصادرات المستهدفة للبرتقال المصري حتى عام 2020م وذلك من خلال زيادة القدرة التنافسية لصادرات البرتقال في الأسواق الدولية والاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا والتي حققت قدرات تنافسية عالية.

وأخيراً قامت سحر قمره (2013م) بدراسة استهدفت التعرف على الأهمية الاقتصادية لإنتاج وتصدير البصل الجاف خلال الفترة 1990– 2010م، بالإضافة إلى دراسة نمط التوزيع الجغرافي الراهن والمقترح في ضوء القدرة التنافسية لمصر في الأسواق الدولية. واعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي القياسي وطريقة التقدير النقطي والأوزان المرجحة ونموذج

البرمجة التربيعية بهدف تعظيم قيمة الصادرات المصرية للبصل الجاف. وأسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: (1) بالرغم من تناقص الإنتاجية الفدانية، إلا أن الإنتاج المحلي للبصل الجاف ازداد بمعدل نمو سنوي بلغ 7.1%، نظراً لزيادة المساحة المزروعة بمعدل نمو سنوي بلغ 8.4% خلال الفترة 1990– 2010م، (2) بالرغم من زيادة قيمة إنتاج البصل الجاف، إلا أن مساهمته في قيمة الإنتاج النباتي مازالت ضئيلة بلغت في المتوسط 1.1%، (3) بالرغم من زيادة كمية وقيمة وسعر التصدير، إلا أن الصادرات المصرية للبصل الجاف ساهمت بنسبة ضئيلة في هيكل الصادرات الزراعية، إذ بلغت في المتوسط 1.6%، ويعزى ذلك إلى تواضع نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي التي بلغت في المتوسط 21.4%، (4) اتسم التوزيع الجغرافي الراهن للصادرات المصرية للبصل الجاف بالتركز الجغرافي، نظراً لزيادة معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة الصادرات عن 0.4 خلال الفترة 2000– 2010م، (5) تراوح متوسط سعر التصدير للبصل الجاف بين حد أدنى بلغ 123.2 دولار/ طن لدولة البحرين وحد أعلى بلغ 446.2 دولار/ طن لدولة المملكة المتحدة، وبالتالي فإن متوسط سعر التصدير لدولة المملكة المتحدة يزيد عن نظيره المقدر لدولة البحرين بمعدل بلغ 262.2%، (6) تتمتع مصر بقدرة تنافسية في تصدير البصل الجاف لعدة أسواق دولية أهمها المملكة العربية السعودية، تليها دولة لبنان والكويت وسوريا والأردن والبحرين واليونان، (7) يمكن زيادة قيمة الصادرات للبصل الجاف بمعدل 2.5% عند الأخذ في الاعتبار القدرة التنافسية لمصر في التوزيع الجغرافي المقترح، (8) توصي هذه الدراسة بضرورة حدوث استقرار في السياسة التصديرية وتعظيم الاستفادة من الصادرات المصرية للبصل الجاف، وذلك من خلال الحفاظ على الأسواق الدولية التي تتمتع فيها مصر بقدرة تنافسية عالية وخاصة المملكة العربية السعودية ولبنان والكويت وسوريا والأردن والبحرين واليونان، إذ استوعبت أسواق هذه الدول مجتمعة 77% من متوسط كمية الصادرات المصرية للبصل الجاف خلال الفترة 2000– 2010م.

2-2 التجارب الدولية في تنمية الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية

2-2-1 تجربة دول جنوب شرق آسيا في تنمية صادراتها

تتسم إقتصاديات مجموعة دول جنوب شرق آسيا بصفتين هما: (1) ارتفاع معدلات النمو والتطور الاقتصادي مع الحفاظ النسبي على المساواة في توزيع الدخل، (2) القدرة على التكيف والملائمة السريعة مع التطورات الاقتصادية الدولية وذلك بتغيير سياسة التصنيع من التوجه نحو الداخل إلى سياسة التصنيع الموجه للخارج. وحققت دول جنوب شرق آسيا معدلات كبيرة في النمو الاقتصادي لديها إلى جانب تسارع النمو في القطاعات الاقتصادية، إذ بدأت في إقامة الصناعات الخفيفة خلال السنوات 1960-1970, ثم أقامت الصناعات الثقيلة, كثيفة رأس المال وكثيفة التكنولوجيا(محبوب، 1996م). واستطاعت دول جنوب شرق أسيا تكوين قاعدة صناعية أهلتها إلى مرحلة التصدير أو التوجه إلى الخارج, وقد حققت من خلال هذه المرحلة إنجازات اقتصادية كبيرة شهد العالم بها, حيث وصلت صناعات تلك الدول وخاصة كوريا إلى الأسواق العالمية كافة بفعل الاهتمام الكبير بها, وقد جاء ذلك نتيجة انتهاجها سياسة التنمية من خلال التوجه إلى الخارج.

وفي سبيل توجه دول جنوب شرق آسيا إلى الخارج فقد إتخذت العديد من الإجراءات أهمها تخفيض الرسوم الجمركية ومنح مزايا ضريبية للمشروعات التي تنتج للتصدير بالإضافة إلى إعادة تقييم العملة المحلية لتحفيز الصادرات وإعطاء ضمانات عديدة للاستثمارات الأجنبية, إضافة إلى إقامة المناطق الحرة للصادرات, وقد شجعت هذه الدول إنتاج وتصدير منتجات لها ميزة نسبية فيها وهي المتعلقة بوجود الكثافة النسبية لعنصر العمل الذي تميز بعدة خصائص منها ارتفاع مستوى التعليم والمهارة وانخفاض الأجور. وتفوقت إنتاجية العمل في كوريا الجنوبية في صناعة الالكترونات والمنسوجات على نظيرتها المقدرة في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي (20%) وأن هذا الفارق كان اكبر من ذلك في مناطق التصدير الحرة. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية واجهت دول جنوب شرق آسيا وخاصة كوريا وتايوان أزمات اقتصادية تم التغلب عليها عن طريق سياسة التصنيع لإحلال الواردات محل المستوردات معتمدة على عدد من الصناعات الخفيفة كالمنسوجات والاسمنت والزجاج (The World Bank, 1993)، استمر ذلك الاتجاه خلال عقد الخمسينيات، ثم بدأت كل من كوريا وتايوان في التحول إلى الإنتاج من أجل التصدير في وقت مبكر حتى بالمقارنة مع بعض دول أمريكا اللاتينية التي بدأت قبل غيرها من الدول في انتهاج سياسة الإنتاج من أجل التصدير مثل البرازيل والأرجنتين, ويمكن التوقيت لذلك التحول في اقتصادات جنوب شرق آسيا مع بداية الستينات.

ومع بداية عقد السبعينات ظهر تحول جديد في إستراتيجية التصنيع وتكاملت ملامح ذلك التحول في منتصف العقد, وبدأت تلك الدول برفع شعار الصلب الذي أصبح عنوان مرحلة التصنيع فيها،

كما أقامت مصانع للكيمياويات ومعامل التكرير وصناعة الناقلات العملاقة. ويعزى قدرة دول جنوب شرق آسيا على تحقيق أهدافها التنموية وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي إلى مجموعتين من العوامل هما: (1) مجموعة العوامل الخارجية وتتمثل في التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية والمساعدات الاقتصادية والعسكرية ثم لاحقا الاستثمارات الأجنبية الكبيرة وبخاصة استثمارات الشركات متعددة الجنسية, إلى جانب القروض طويلة الأجل، (2) مجموعة العوامل الداخلية وتتمثل في قدرة الدولة على إقامة مؤسسات وتنظيمات تتماشى مع إمكانية الاستفادة من العوامل الخارجية, وفي هذا المجال فان رأس المال الخاص المحلي متعاونا مع رأس المال الأجنبي وبالذات في صورة الشركات متعددة الجنسية قد شارك في عملية التنمية بعد شعوره بالأمان والثقة, الأمان الذي وفرته الإجراءات الحكومية والظروف الداخلية, والثقة في عناصر استقرار ونجاح التجربة.

كما اعتمدت دول جنوب شرق آسيا على نظام أسعار الصرف الثابتة وان كان لمدد متفاوتة, ثم الاتجاه نحو تخفيض سعر الصرف وتعويمه في إطار برنامج للإصلاح الاقتصادي, بهدف تشجيع الصادرات إلى الخارج. وإلى جانب تخفيض سعر الصرف , فقد عمدت تلك الدول إلى تكامل سياساتها الاقتصادية الأخرى لخدمة غرض تشجيع الصادرات فلم تبق على سياسة تخفيض سعر الصرف بمفردها في تنشيط الصادرات, وإنما تكاملت معها السياسات الاقتصادية الأخرى. لقد استجابت اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا مبكرة للاندماج والانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال سياسة التوجه إلى الخارج (سياسة التصنيع من اجل التصدير) إزاء محدودية الفوائد والمنافع المترتبة على سياسة التوجه نحو الداخل (سياسة التصنيع من اجل إحلال الواردات), وإزاء القيود والتكاليف التي نتجت عن السياسة الأخيرة, وأهمها تكاليف حماية ودعم الصناعات الجديدة.

2-2-2 تجربة دول جنوب شرق آسيا في زيادة القدرة التنافسية لصادراته

حققت دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. ويمكن تقسيم النمور الآسيوية إلى مجموعتين هما: (1) المجموعة الأولى تضم كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج, (2) المجموعة الثانية تضم ماليزيا, تايلاند, اندونيسيا, والتي يطلق عليها النمور الآسيوية الجديدة ومن المتوقع إن تلحق بهم الهند وفيتنام وسيريلانكا, وقد اتسمت هذه الدول بعدة خصائص مشتركة منها تحقيق معدل نمو عالي للصادرات مع استقرار سعر الصرف ترتب عليه ارتفاع مستوى المعيشة, وانخفاض معدل الفقر. كما إستطاعت هذه الدول تحقيق معدل نمو مرتفع في كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري, ويعزى ذلك إلى إتباع مجموعة من السياسات الاقتصادية تعتمد على آليات السوق المفتوح, فقد تبنت هذه الدول سياسات صناعية تعتمد على مجموعة من الصناعات ذات التوجه التصديري, وذلك مع وجود دور حيوي للدولة وان كان بدرجات متفاوتة بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر, مع تهيئة المناخ الاستثماري المناسب

للقطاع الخاص حتى يتمكن من القيام بدوره في العملية التنموية. وقد حظيت تجارب هذه الدول باهتمام المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, حيث إن هذه الدول قامت بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي- مثل مصر والأردن- مع اختلاف طبيعة هذا البرنامج بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي, ومن هنا ينبغي دراسة تجربة دول جنوب شرق آسيا في تحقيق قدرات تنافسية لكي تكون نموذجا يحتذى به للدول النامية كمصر والأردن وباقي الدول العربية.

ومما سبق يتضح أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق أسيا تتمثل فيما يلي:

1- تكوين رأس المال البشري: اهتمت دول جنوب شرق آسيا برفع مستوى رأس المال البشري, ولتحقيق هذا الهدف, زادت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم بخاصة التعليم الابتدائي والثانوي, كما دعمت حكومات هذه الدول البرامج التدريبية للمشروعات الخاصة, وعملت الحكومة على استيراد الخبرات التعليمية الأجنبية, وخاصة في مجالات التقنية الحديثة, ومن العوامل التي ساعدت على تحقيق تراكم رأس المال البشري, تركيز الإنفاق العام على العلوم والتعليم التكنولوجي (خاصة في المجال الهندسي), كما خصصت الحكومة نسبة من موازنتها العامة للتعليم الجامعي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية (The World Bank, 1993).

2- ارتفاع معدل الاستثمار (المحلي والأجنبي): يعدّ ارتفاع معدل الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا, فقد تبنت الحكومة في تلك الدول سياسات تنموية ساعدت على تحسين أداء الاقتصاد الكلي. وقد عملت دول جنوب شرق أسيا على تشجيع الاستثمار (الأجنبي والمحلي) عن طريق تخفيض سعر الفائدة, كما عملت على توفير البيئة المواتية للاستثمار, فقامت بتوفير بنية أساسية متكاملة للاستثمار المحلي, فضلا عن تهيئة المناخ العام للاستثمار الأجنبي وذلك من خلال السياسات الضريبية المشجعة, والعمل على تخفيض أسعار السلع الرأسمالية المستوردة, في حين رفعت الحكومات في هذه الدول الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج المستوردة اللازمة لإنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الترفيهية.

3- ارتفاع معدلات الادخار: يعتبر ارتفاع معدلات الادخار احد العوامل التي ساهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول, حيث لجأت إلى إنشاء صناديق التوفير البريدية للعمل على جذب صغار المدخرين حيث وفرت لهم الضمانات الكافية على مدخراتهم.

4- مرونة سوق العمل: سعت الحكومات في دول جنوب وشرق آسيا نحو توفير المزيد من فرص العمل, مما أدى إلى زيادة الطلب على العمل, ومن ثم ارتفاع مستويات الأجور, والرواتب

وارتفاع معدلات التوظف, وقد اتسمت معدلات الأجور في هذه الدول بالمرونة وفقا للتغيرات في الطلب على العمالة, كما عملت حكومات تلك الدول على وضع حد أدنى للأجور.

5- سياسة تشجيع الصادرات: اتبعت معظم دول جنوب شرق آسيا سياسة الإحلال محل الواردات, وان كان ذلك بدرجات متفاوتة- ثم اتجهت هذه الدول إلى سياسة تشجيع الصادرات, فقد تبنت هذه الدول أنظمة لتحرير التجارة الخارجية, كما اتبعت سياسات لسعر الصرف محفزة للتصدير, حيث عملت على تخفيض قيمة العملة في بعض الأحيان, بغرض دعم نمو الصادرات, وأيضا وفرت الحكومات في هذه الدول البنية المؤسساتية المواتية للمصدرين, وكان لسياسة دعم وتشجيع الصادرات أبلغ الأثر في دفع مستوى التقدم التكنولوجي, لان اغلب المصدرين يعملون في أسواق تتسم بسيادة المنافسة غير الكاملة حيث السيطرة فيها للدولة المتفوقة تكنولوجيا.

6- دور الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الحديثة: يعتبر تدفق التكنولوجيا الحديثة من أسباب النمو الاقتصادي السريع لدول جنوب شرق آسيا, حيث اتخذ هذا التدفق صورا متعددة منها: الحصول على تراخيص استيراد السلع الرأسمالية, وإرسال البعثات التدريسية في الخارج، وكان المصدر الأساسي لنقل التكنولوجيا هو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، التي وصلت في كثير من الأحيان إلى 35%- 40% من الناتج المحلي الإجمالي (The World Bank, 1993).

الباب الثالث: الوضع الراهن لأهم الصادرات الزراعية المصرية

3-1 الوضع الراهن لصادرات غزل القطن

بدراسة تطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات لغزل القطن المصري خلال الفترة 1990- 2010م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (3-3،1-2) ما يلي:

1- تراوح الإنتاج المحلي لغزل القطن بين حد أدنى بلغ 95.0 ألف طن عام 2009م وحد أعلى بلغ 415.7 ألف طن عام 1993م، بمتوسط سنوي بلغ 260.1 ألف طن، في حين تراوح الاستهلاك المحلي لغزل القطن بين حد أدنى بلغ 9.5 ألف طن عام 2003م وحد أعلى بلغ 407.4 ألف طن عام 1993م، بمتوسط سنوي بلغ 208.5 ألف طن.

2- تراوحت كمية الصادرات المصرية لغزل القطن بين حد أدنى بلغ 13.0 ألف طن، بقيمة بلغت 60.7 مليون دولار عام 1991م وحد أعلى بلغ 196.8 ألف طن، بقيمة بلغت 365.9 مليون دولار عام 2003م، بمتوسط سنوي بلغ 79.5 ألف طن، بقيمة بلغت 178.1 مليون دولار. ومما سبق يتضح أن متوسط سعر التصدير تراوح بين حد أدنى بلغ 1.19 ألف دولار/ طن عام 2007م وحد أعلى بلغ 5.67 ألف دولار/ طن عام 2009م، بمتوسط سنوي بلغ 2.73 ألف دولار/ طن.

3- تراوحت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي لغزل القطن بين حد أدنى بلغ 4.2% عام 1992م وحد أعلى بلغ 99.4% عام 2003م، بمتوسط سنوي بلغ 35.3%. كما تراوحت نسبة قيمة صادرات غزل القطن إلى قيمة الصادرات الزراعية بين حد أدنى بلغ 1.9% عام 2009م وحد أعلى بلغ 43.6% عام 1990م، بمتوسط سنوي بلغ 23.5%.

4- تفوق معدل التناقص السنوي لإستهلاك غزل القطن المصري البالغ 7.6% على نظيره المقدر للإنتاج المحلي البالغ 4.6%، كما ازدادت كمية وقيمة الصادرات المصرية لغزل القطن بمعدل نمو سنوي بلغ 4.8%، 2.8% لكل منهما على التوالي، في حين تراجع سعر التصدير لغزل القطن بمعدل بلغ 2.9%. كما ازدادت نسبة كمية صادرات غزل القطن إلى الإنتاج المحلي بمعدل نمو سنوي بلغ 11.4%، في حين تراجعت نسبة قيمة صادرات غزل القطن إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بمعدل تناقص سنوي بلغ 3.8% خلال الفترة 1990- 2010م.

5- اتسمت كمية وقيمة وسعر التصدير لغزل القطن المصري بعدم الاستقرار، حيث بلغ معامل الاختلاف باعتباره أحد مؤشرات عدم الاستقرار حوالي 70.8%، 62.0%، 42.1% على التوالي خلال الفترة 1990- 2010م. كما اتسمت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي لغزل القطن بعدم الاستقرار، إذ بلغ معامل الاختلاف لنسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي لغزل القطن 79.0%، كما اتسمت أيضاً نسبة قيمة صادرات غزل القطن إلى إجمالي قيمة

الصادرات الزراعية المصرية بعدم الإستقرار، إذ بلغ معامل الإختلاف 57.2% خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

جدول (3-1): التحليل الوصفي لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات لغزل القطن المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.

السنة	الإنتاج بالألف طن	الاستهلاك بالألف طن	صادرات غزل القطن			قيمة الصادرات الزراعية بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	
			الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	سعر التصدير بالألف دولار لكل طن		كمية صادرات غزل القطن إلى الإنتاج المحلي	قيمة صادرات غزل القطن إلى قيمة الصادرات الزراعية
1990	303.0	323.6	39.4	186.1	4.72	427.0	10.0	43.6
1992	370.0	373.3	15.5	52.6	3.38	401.2	4.2	13.1
1994	254.8	146.6	113.2	232.9	2.06	551.5	44.4	42.2
1996	345.7	358.5	23.3	91.8	3.94	521.1	6.7	17.6
1998	229.7	163.9	66.3	158.2	2.39	571.8	28.9	27.7
2000	224.0	168.8	63.2	132.3	2.09	518.1	28.2	25.5
2002	290.0	130.9	161.1	329.7	2.05	771.8	55.6	42.7
2004	292.0	190.5	183.7	483.0	2.63	1314.3	62.9	36.8
2006	210.0	194.6	55.2	132.8	2.41	1087.5	26.3	12.2
2008	105.0	77.0	97.2	185.4	1.91	2064.7	92.5	9.0
2010	137.0	128.5	54.6	137.4	2.51	2451.6	39.9	5.6
المتوسط	260.1	208.5	79.5	178.1	2.73	1034.3	35.3	23.5
الحد الأعلى	415.7	407.4	196.8	483.0	5.67	4494.1	99.4	43.6
الحد الأدنى	95.0	9.5	13.0	43.6	1.19	360.4	4.2	1.9
الانحراف المعياري	81.5	111.2	56.3	110.4	1.15	975.3	27.9	13.5
معامل الاختلاف %	31.3	53.3	70.8	62.0	42.1	94.3	79.0	57.2

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الفترة 1990- 2010م.

جدول (3-2): معادلات الاتجاه العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات لغزل القطن المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.

البيان	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
الإنتاج المحلي	-4.6	19.82	0.52	$LnY = 5.984 - 0.046T$ $(48.57)^{**}(-4.45)^{**}$
الاستهلاك المحلي	-7.6	7.53	0.29	$LnY = 5.924 - 0.076T$ $(17.90)^{**}(-2.74)^{**}$
كمية صادرات غزل القطن	4.8	5.0	0.37	$Y = -23.29 + 19.86T - 0.73T^2$ $(-0.66)^{ns}(2.58)^{**}(-2.07)^{*}$
قيمة صادرات غزل القطن	2.8	2.61	0.23	$Y = 14.40 + 33.01T - 1.27T^2$ $(0.19)^{ns}(1.98)^{*}(-1.65)^{ns}$
متوسط سعر التصدير	-2.9	6.44	0.43	$Y = 5.05 - 0.52T + 0.02T^2$ $(7.38)^{**}(-3.49)^{**}(3.19)^{**}$
قيمة الصادرات الزراعية	10.0	90.31	0.83	$LnY = 5.571 + 0.100T$ $(42.09)^{**}(9.50)^{**}$
نسبة كمية صادرات غزل القطن إلى الإنتاج المحلي	11.4	15.13	0.46	$LnY = 1.974 + 0.114T$ $(5.60)^{**}(3.89)^{**}$
نسبة قيمة صادرات غزل القطن إلى قيمة الصادرات الزراعية	3.8	4.32	0.34	$Y = 15.56 + 3.72T - 0.21T^2$ $(1.85)^{ns}(2.02)^{*}(-2.47)^{*}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، *معنوية عند المستوى الإحتمالي 5%، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (3-1).

3-2 الوضع الراهن لصادرات الأرز

بدراسة تطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للأرز المصري خلال الفترة 1990-2010م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (3-3، 3-4) ما يلي:

1- تراوح الإنتاج المحلي للأرز بين حد أدنى بلغ 2.11 مليون طن عام 1990م وحد أعلى بلغ 4.84 مليون طن عام 2008م، بمتوسط سنوي بلغ 3.61 مليون طن، في حين تراوح الاستهلاك المحلي للأرز بين حد أدنى بلغ 2.06 مليون طن عام 1990م وحد أعلى بلغ 3.88 ألف طن عام 2008م، بمتوسط سنوي بلغ 3.14 مليون طن.

2- تراوحت كمية الصادرات المصرية للأرز بين حد أدنى بلغ 75.7 ألف طن، بقيمة بلغت 18.2 مليون دولار عام 1990م وحد أعلى بلغ 1.22 مليون طن، بقيمة بلغت 402.6 مليون دولار عام 2007م، بمتوسط سنوي بلغ 461.9 ألف طن، بقيمة بلغت 154.2 مليون دولار. ومما سبق يتضح أن متوسط سعر التصدير للأرز تراوح بين حد أدنى بلغ 204.0 دولار/ طن عام 2001م وحد أعلى بلغ 733.5 دولار/ طن عام 2009م، بمتوسط سنوي بلغ 336.1 دولار/ طن.

3- تراوحت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للأرز بين حد أدنى بلغ 3.6% عام 1990م وحد أعلى بلغ 27.2% عام 2005م، بمتوسط سنوي بلغ 12.1%. كما تراوحت نسبة قيمة صادرات الأرز إلى قيمة الصادرات الزراعية بين حد أدنى بلغ 4.3% عام 1990م وحد أعلى بلغ 27.8% عام 2006م، بمتوسط سنوي بلغ 16.1%.

4- تفوق معدل النمو السنوي لإنتاج الأرز في مصر البالغ 3.3% على نظيره المقدر للإستهلاك المحلي البالغ 2.6%، كما ازدادت كمية وقيمة وسعر التصدير للأرز المصري بمعدل نمو سنوي بلغ 9.1%، 11.5%، 4.3% على التوالي. كما ازدادت نسبة كمية صادرات الأرز إلى الإنتاج المحلي بمعدل نمو سنوي بلغ 5.8%، في حين ازدادت نسبة قيمة صادرات الأرز إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بمعدل نمو سنوي بلغ 1.6% خلال الفترة 1990- 2010م.

5- اتسمت كمية وقيمة الصادرات المصرية للأرز بعدم الاستقرار، حيث بلغ معامل الاختلاف باعتباره أحد مؤشرات عدم الاستقرار حوالي 72.5%، 80.4% لكل منهما على التوالي خلال الفترة 1990- 2010م. كما اتسمت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للأرز بعدم الاستقرار، إذ بلغ معامل الاختلاف لنسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للأرز 60.3%، كما اتسمت أيضاً نسبة قيمة صادرات الأرز إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بعدم الإستقرار، إذ بلغ معامل الإختلاف 43.3% خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

جدول (3-3): التحليل الوصفي لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للأرز المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.

السنة	الإنتاج بالألف طن	الاستهلاك بالألف طن	صادرات الأرز			قيمة الصادرات الزراعية بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	
			الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	سعر التصدير بالدولار لكل طن		كمية صادرات الأرز إلى الإنتاج المحلي	قيمة صادرات الأرز إلى قيمة الصادرات الزراعية
1990	2112.7	2061.4	75.7	18.2	240.1	427.0	3.58	4.3
1992	2607.8	2372.8	187.5	57.3	305.7	401.2	7.19	14.3
1994	3056.9	2763.7	247.2	78.6	317.9	551.5	8.09	14.3
1996	3265.2	3034.0	327.9	117.7	359.0	521.1	10.04	22.6
1998	2984.2	2984.5	428.9	135.2	315.2	571.8	14.37	23.6
2000	4002.3	3231.5	393.1	112.6	286.4	518.1	9.82	21.7
2002	4072.3	3631.6	464.4	105.6	227.3	771.8	11.40	13.7
2004	4237.0	3489.0	836.9	232.2	277.4	1314.3	19.75	17.7
2006	4505.6	3485.6	982.9	302.1	307.4	1087.5	21.82	27.8
2008	4838.0	3877.5	306.9	191.1	622.7	2064.7	6.34	9.3
2010	4329.5	3800.0	261.2	120.9	463.0	2451.6	6.03	4.9
المتوسط	3608.4	3136.6	461.9	154.2	336.1	1034.3	12.1	16.1
الحد الأعلى	4838.0	3877.5	1223.4	475.9	733.5	4494.1	27.2	27.8
الحد الأدنى	2112.7	2061.4	75.7	18.2	204.0	360.4	3.6	4.3
الانحراف المعياري	767.3	512.3	334.9	123.9	127.8	975.3	7.3	6.97
معامل الاختلاف %	21.3	16.3	72.5	80.4	38.0	94.3	60.3	43.3

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الفترة 1990- 2010م.

جدول (3-4): معادلات الاتجاه العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للأرز المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.

البيان	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
الإنتاج المحلي	3.3	71.01	0.79	$LnY = 7.805 + 0.033T$ $(159.12)^{**}(8.43)^{**}$
الاستهلاك المحلي	2.6	103.52	0.84	$LnY = 7.751 + 0.026T$ $(241.32)^{**}(10.17)^{**}$
كمية صادرات الأرز	9.1	25.01	0.57	$LnY = 4.875 + 0.091T$ $(21.25)^{**}(5.00)^{**}$
قيمة صادرات الأرز	11.5	59.17	0.76	$LnY = 3.470 + 0.115T$ $(18.44)^{**}(7.69)^{**}$
متوسط سعر التصدير	4.3	7.46	0.45	$Y = 362.65 - 26.52T + 1.68T^2$ $(5.04)^{**}(-1.76)^{ns}(2.53)^{*}$
نسبة كمية صادرات الأرز إلى الإنتاج المحلي	5.8	10.91	0.36	$LnY = 1.676 + 0.058T$ $(7.54)^{**}(3.30)^{**}$
نسبة قيمة صادرات الأرز إلى قيمة الصادرات الزراعية	1.6	7.18	0.44	$Y = 2.20 + 3.12T - 0.13T^2$ $(0.56)^{ns}(3.76)^{**}(-3.53)^{**}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، * معنوية عند المستوى الإحتمالي 5%، *ns* غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (3-3).

3-3 الوضع الراهن لصادرات البطاطس

بدراسة تطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات المصرية للبطاطس خلال الفترة 1990-2010م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (3-3،5-6) ما يلي:

1- تراوح الإنتاج المحلي للبطاطس بين حد أدنى بلغ 1.32 مليون طن عام 1994م وحد أعلى بلغ 3.66 مليون طن عام 2009م، بمتوسط سنوي بلغ 2.29 مليون طن، في حين تراوح الاستهلاك المحلي للبطاطس بين حد أدنى بلغ 1.23 مليون طن عام 1994م وحد أعلى بلغ 3.42 مليون طن عام 2009م، بمتوسط سنوي بلغ 2.06 مليون طن.

2- تراوحت كمية الصادرات المصرية للبطاطس بين حد أدنى بلغ 131.9 ألف طن، بقيمة بلغت 26.52 مليون دولار عام 1994م وحد أعلى بلغ 418.7 ألف طن، بقيمة بلغت 102.1 مليون دولار عام 1995م، بمتوسط سنوي بلغ 272.7 ألف طن، بقيمة بلغت 66.5 مليون دولار. ومما سبق يتضح أن متوسط سعر التصدير للبطاطس تراوح بين حد أدنى بلغ 148.4 دولار/ طن عام 2003م وحد أعلى بلغ 676.1 دولار/ طن عام 2009م، بمتوسط سنوي بلغ 238.5 دولار/ طن.

3- تراوحت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للبطاطس بين حد أدنى بلغ 5.9% عام 2009م وحد أعلى بلغ 16.1% عام 1995م، بمتوسط سنوي بلغ 12.0%. كما تراوحت نسبة قيمة صادرات البطاطس إلى قيمة الصادرات الزراعية بين حد أدنى بلغ 3.2% عام 2009م وحد أعلى بلغ 19.0% عام 1995م، بمتوسط سنوي بلغ 7.8%.

4- تساوى معدل النمو السنوي لإنتاج البطاطس مع نظيره المقدر للإستهلاك المحلي، إذ بلغ كل منهما 3.8%، كما ازدادت كمية وقيمة وسعر التصدير للبطاطس المصرية بمعدل نمو سنوي بلغ 3.2%، 6.6%، 3.4% على التوالي، في حين تراجعت نسبة كمية صادرات البطاطس إلى الإنتاج المحلي بمعدل تناقص سنوي بلغ 0.8%، في حين تراجعت نسبة قيمة صادرات البطاطس إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بمعدل تناقص سنوي بلغ 3.5% خلال الفترة 1990- 2010م.

5- اتسمت كمية الصادرات المصرية للبطاطس بالاستقرار النسبي، حيث بلغ معامل الاختلاف 35.9%، في حين إتسمت قيمة الصادرات وسعر التصدير للبطاطس المصرية بعدم الإستقرار، إذ بلغ معامل الإختلاف 64.4%، 53.5% لكل منهما على التوالي خلال الفترة 1990- 2010م. كما اتسمت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للبطاطس بالاستقرار النسبي، إذ بلغ معامل الاختلاف لنسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للبطاطس 23.3%، كما اتسمت أيضاً نسبة قيمة صادرات البطاطس إلى إجمالي قيمة الصادرات

الزراعية المصرية بعدم الإستقرار، إذ بلغ معامل الإختلاف 49.8% خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

جدول (3-5): التحليل الوصفي لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبطاطس المصرية وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.

السنة	الإنتاج بالألف طن	الاستهلاك بالألف طن	صادرات البطاطس			قيمة الصادرات الزراعية بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	
			الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	سعر التصدير بالدولار لكل طن		كمية صادرات البطاطس إلى الإنتاج المحلي	قيمة صادرات البطاطس إلى قيمة الصادرات الزراعية
1990	1637.8	1529.8	135.6	22.4	165.4	427.0	8.3	5.3
1992	1618.7	1434.3	209.4	42.7	203.7	401.2	12.9	10.6
1994	1324.7	1229.9	131.9	26.5	201.1	551.5	10.0	4.8
1996	2626.0	2266.8	411.2	79.9	194.3	521.1	15.7	15.3
1998	1984.0	1809.5	228.5	43.2	189.2	571.8	11.5	7.6
2000	1769.9	1668.7	156.6	27.4	174.9	518.1	8.9	5.3
2002	1985.3	1803.3	229.4	42.6	185.8	771.8	11.6	5.5
2004	2546.6	2169.9	381.5	67.2	176.2	1314.3	15.0	5.1
2006	2312.8	1972.0	367.1	65.4	178.0	1087.5	15.9	6.0
2008	3567.1	3226.8	397.9	176.2	442.7	2064.7	11.2	8.5
2010	3643.2	3400.0	298.6	129.6	433.9	2451.6	8.2	5.3
المتوسط	2292.5	2059.9	272.7	66.5	238.5	1034.3	12.0	7.8
الحد الأعلى	3659.3	3415.0	418.7	176.2	676.1	4494.1	16.1	19.0
الحد الأدنى	1324.7	1229.9	131.9	22.4	148.4	360.4	5.9	3.2
الانحراف المعياري	716.9	655.1	97.8	42.8	127.7	975.3	2.8	3.87
معامل الاختلاف %	31.3	31.8	35.9	64.4	53.5	94.3	23.3	49.8

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الفترة 1990- 2010م.

جدول (3-6): معادلات الاتجاه العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبطاطس المصرية وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.

البيان	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
الإنتاج المحلي	3.8	31.83	0.63	$LnY = 7.276 + 0.038T$ $(86.15)^{**}(5.64)^{**}$
الاستهلاك المحلي	3.8	33.03	0.63	$LnY = 7.172 + 0.038T$ $(86.98)^{**}(5.75)^{**}$
كمية صادرات البطاطس	3.2	7.21	0.28	$LnY = 5195 + 0.032T$ $(35.02)^{**}(2.69)^{**}$
قيمة صادرات البطاطس	6.6	16.74	0.47	$LnY = 3.302 + 0.066T$ $(16.42)^{**}(4.09)^{**}$
متوسط سعر التصدير	3.4	7.99	0.30	$LnY = 5.015 + 0.034T$ $(33.41)^{**}(2.83)^{**}$
نسبة كمية صادرات البطاطس إلى الإنتاج المحلي	-0.8	2.51	0.22	$Y = 9.269 + 0.79T - 0.04T^2$ $(4.89)^{**}(2.01)^{*}(2.19)^{*}$
نسبة قيمة صادرات البطاطس إلى قيمة الصادرات الزراعية	-3.5	6.20	0.25	$LnY = 2.336 - 0.035T$ $(13.36)^{**}(-2.49)^{*}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، * معنوية عند المستوى الإحتمالي 5%.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (3-5).

3-4 الوضع الراهن لصادرات البرتقال المصري

بدراسة تطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبرتقال المصري خلال الفترة 1990-2010م، يتضح من البيانات الواردة بجدولي (3-7، 3-8) ما يلي:

1- تراوح الإنتاج المحلي للبرتقال بين حد أدنى بلغ 1.32 مليون طن عام 1993م وحد أعلى بلغ 2.4 مليون طن عام 2010م، بمتوسط سنوي بلغ 1.78 مليون طن، في حين تراوح الاستهلاك المحلي للبرتقال بين حد أدنى بلغ 1.22 مليون طن عام 1998م وحد أعلى بلغ 1.84 مليون طن عام 2006م، بمتوسط سنوي بلغ 1.57 مليون طن.

2- تراوحت كمية الصادرات المصرية للبرتقال بين حد أدنى بلغ 28.0 ألف طن، بقيمة بلغت 8.2 مليون دولار عام 1994م وحد أعلى بلغ 821.8 ألف طن، بقيمة بلغت 494.7 مليون دولار عام 2009م، بمتوسط سنوي بلغ 211.0 ألف طن، بقيمة بلغت 88.2 مليون دولار. ومما سبق يتضح أن متوسط سعر التصدير تراوح بين حد أدنى بلغ 191.5 دولار/ طن عام 2000م وحد أعلى بلغ 624.8 دولار/ طن عام 2010م، بمتوسط سنوي بلغ 333.9 دولار/ طن.

3- تراوحت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للبرتقال بين حد أدنى بلغ 1.8% عام 1994م وحد أعلى بلغ 34.6% عام 2009م، بمتوسط سنوي بلغ 10.8%. كما تراوحت نسبة قيمة صادرات البرتقال إلى قيمة الصادرات الزراعية بين حد أدنى بلغ 1.5% عام 1994م وحد أعلى بلغ 16.2% عام 2010م، بمتوسط سنوي بلغ 6.8%.

4- تفوق معدل النمو السنوي لإنتاج البرتقال المصري البالغ 2.2% على نظيره المقدر للاستهلاك المحلي البالغ 1.0%، كما ازدادت كمية وقيمة الصادرات المصرية للبرتقال بمعدل نمو سنوي بلغ 11.5%، 13.1% لكل منهما على التوالي. وازدادت أيضاً نسبة كمية صادرات البرتقال إلى الإنتاج المحلي بمعدل نمو سنوي بلغ 9.3% خلال الفترة 1990- 2010م.

5- اتسمت كمية وقيمة الصادرات المصرية للبرتقال بعدم الاستقرار، حيث بلغ معامل الاختلاف باعتباره أحد مؤشرات عدم الاستقرار حوالي 97.2%، 147.2% لكل منهما على التوالي خلال الفترة 1990- 2010م. كما اتسمت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للبرتقال بعدم الاستقرار، إذ بلغ معامل الاختلاف لنسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للبرتقال 78.7%، كما اتسمت أيضاً نسبة قيمة صادرات البرتقال إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بعدم الاستقرار، إذ بلغ معامل الاختلاف 58.8% خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

جدول (3-7): التحليل الوصفي لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبرتقال المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.

السنة	الإنتاج بالألف طن	الاستهلاك بالألف طن	صادرات البرتقال			قيمة الصادرات الزراعية بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	
			الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	سعر التصدير بالدولار لكل طن		كمية صادرات البرتقال إلى الإنتاج المحلي	قيمة صادرات البرتقال إلى قيمة الصادرات الزراعية
1990	1574.3	1429.7	144.6	49.1	339.5	427.0	9.2	11.5
1992	1771.5	1668.6	102.8	32.5	315.8	401.2	5.8	8.1
1994	1513.1	1485.1	28.0	8.2	293.2	551.5	1.8	1.5
1996	1613.3	1559.7	53.6	17.3	323.3	521.1	3.3	3.3
1998	1441.7	1224.0	217.6	60.8	279.3	571.8	15.1	10.6
2000	1610.5	1524.1	86.4	16.6	307.3	518.1	5.4	3.2
2002	1808.6	1681.9	126.7	26.5	191.5	771.8	7.0	3.4
2004	1850.0	1591.8	258.3	76.9	196.3	1314.3	14.0	5.8
2006	2120.1	1837.4	282.7	65.3	209.4	1087.5	13.3	6.0
2008	2138.4	1684.0	454.4	238.9	235.0	2064.7	21.2	11.6
2010	2401.0	1764.7	636.3	397.5	297.7	2451.6	26.5	16.2
المتوسط	1777.9	1566.9	211.0	88.2	333.9	1034.3	10.8	6.8
الحد الأعلى	2401.0	1837.4	821.8	494.7	624.8	4494.1	34.6	16.2
الحد الأدنى	1324.2	1224.0	28.0	8.2	191.5	360.4	1.8	1.5
الانحراف المعياري	295.7	156.3	205.0	129.9	119.0	975.3	8.5	4.0
معامل الاختلاف %	16.6	10.0	97.2	147.2	35.7	94.3	78.7	58.8

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO) الفترة 1990- 2010م.

جدول (3-8): معادلات الاتجاه العام لتطور الإنتاج والاستهلاك وكمية وقيمة الصادرات للبرتقال المصري وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990- 2010م.

البيان	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
الإنتاج المحلي	2.2	47.20	0.71	$LnY = 7.230 + 0.022T$ $(181.01)^{**}(6.87)^{**}$
الاستهلاك المحلي	1.0	10.38	0.35	$LnY = 7.243 + 0.010T$ $(188.81)^{**}(3.22)^{**}$
كمية صادرات البرتقال	11.5	27.01	0.59	$LnY = 3.686 + 0.115T$ $(13.27)^{**}(5.19)^{**}$
قيمة صادرات البرتقال	13.1	21.53	0.53	$LnY = 2.362 + 0.131T$ $(6.67)^{**}(4.64)^{**}$
متوسط سعر التصدير	1.6	1.94	0.10	$LnY = 5.583 + 0.016T$ $(39.01)^{**}(1.39)^{ns}$
نسبة كمية صادرات البرتقال إلى الإنتاج المحلي	9.3	20.22	0.52	$LnY = 1.056 + 0.093T$ $(4.05)^{**}(4.49)^{**}$
نسبة قيمة صادرات البرتقال إلى قيمة الصادرات الزراعية	3.1	1.87	0.09	$LnY = 1.395 + 0.031T$ $(4.95)^{**}(1.37)^{ns}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، *ns* غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (3-7).

الباب الرابع: تقدير المستوى المرغوب أو المستهدف لأهم الصادرات الزراعية المصرية

4-1 تقدير المستوى المرغوب الحالي والمتوقع لصادرات غزل القطن

تتحدد كمية الصادرات المستهدفة لغزل القطن (Y_t)بمجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها: (1) كمية الصادرات المصرية لغزل القطن في السنة السابقة (Y_{t-1})، (2) الإنتاج المحلي لغزل القطن بالألف طن (X_1)، (3) متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن(X_2)، (4) الاستهلاك المحلي لغزل القطن بالألف طن(X_3). وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي للمتغيرات التفسيرية المحددة لكمية الصادرات المصرية لغزل القطن خلال الفترة 1990 – 2010م في الصورة الخطية واللوغاريثمية المزدوجة، تبين أفضلية النموذج الخطي قصير الأجل والذي تم تحويله إلى النموذج طويل الأجل باستخدام معامل التكيف أو التعديل *Adjustment Coefficient*، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Y_t = 15.58 + 0.29Y_{t-1} + 0.75X_1 - 0.75X_3$$
$$(0.77)^{ns} \quad (3.14)^{**} \; (8.43)^{**} \quad (-10.63)^{**}$$
$$R^2 = 0.92 \qquad F= 58.10 \qquad D.W.= 2.32$$
$$LM\ test = 0.58 \quad Arch\ test = 0.18$$

ويتضح من المعلمات *Parameters* المقدرة للنموذج الاقتصادي القياسي أن قيمة (λ- 1) في النموذج الاقتصادي القياسي قصير الأجل بلغت 0.29 ومن ثم تقدر قيمة معامل التكيف أو التعديل (λ) بنحو 0.71 وبالتالي أمكن التعبير عن النموذج طويل الأجل بالمعادلة التالية:

$$Y_t = 21.94 + 1.06X_1 - 1.06X_3$$

ومن واقع النموذج المقدر يتضح أن الإنتاج والاستهلاك المحلي من أهم العوامل المحددة لكمية الصادرات المصرية لغزل القطن في المدى القصير والطويل، إذ تبين من النموذج الاقتصادي القياسي طويل الأجل أن تغيراً مقداره 10% في الإنتاج المحلي لغزل القطن يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المستهدفة لغزل القطن مقداره 34.7%، في حين تبين أن تغيراً مقداره 10% في الاستهلاك المحلي لغزل القطن يؤدي إلى تغير في كمية الصادرات المستهدفة لغزل القطن مقداره 27.8% ولكن في الاتجاه العكسي.

ويتمتع النموذج الاقتصادي القياسي المقدر في المدى القصير والطويل بقدرة تنبؤية جيدة، حيث بلغ الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي (R.M.S.E.) 15.2 ومتوسط الخطأ المطلق (M.A.E.) 12.1 والنسبة المئوية لمتوسط الخطأ المطلق (M.A.P.E.) 25.7%، كما أقترب معامل عدم التساوي لثيل (U-Theil) من الصفر حيث بلغ 0.08. وللتنبؤ بكمية الصادرات المستهدفة لغزل القطن حتى عام 2020م، فقد تم التنبؤ بكل من الإنتاج والاستهلاك المحلي لغزل القطن. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (4-1) تناقص الإنتاج المحلي لغزل القطن من 137.8

ألف طن عام 2012م إلى ما يقرب من 95.4 ألف طن عام 2020م، بمتوسط إنتاج سنوي يقدر بنحو 115.5 ألف طن. كما يتوقع تناقص الاستهلاك المحلي لغزل القطن من 65.1 ألف طن عام 2012م، إلى 35.4 ألف طن عام 2020م، بمتوسط استهلاك سنوي يقدر بنحو 49.0 ألف طن خلال الفترة 2012– 2020م. وفي ضوء القيم التنبؤية لكل من الإنتاج والاستهلاك المحلي لغزل القطن، يتوقع تناقص كمية الصادرات المستهدفة لغزل القطن من 99.0 ألف طن، بنسبة تبلغ 71.8% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2012م، إلى ما يقرب من 85.5 ألف طن، بنسبة تبلغ 89.6% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2020م، بمتوسط تصدير سنوي يقدر بنحو 92.4 ألف طن، بنسبة تبلغ 80.7% من متوسط الإنتاج المحلي المتوقع خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً. وفي ضوء القيم التنبؤية لمتوسط سعر التصدير لغزل القطن، يتوقع زيادة قيمة الصادرات المستهدفة لغزل القطن من 366.3 مليون دولار عام 2012م، إلى 701.1 مليون دولار عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 526.7 مليون دولار خلال الفترة 2012– 2020م.

جدول (4–1): القيم التنبؤية للإنتاج والاستهلاك المحلي وكمية وقيمة الصادرات المستهدفة لغزل القطن خلال الفترة 2012 –2020م.

السنة	الإنتاج المحلي بالألف طن	الاستهلاك المحلي بالألف طن	متوسط سعر التصدير بالألف دولار/ طن	الصادرات المستهدفة		
				الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي %
2012	137.8	65.1	3.7	99.0	366.3	71.8
2013	131.6	60.3	4.1	97.5	399.8	74.1
2014	125.7	55.9	4.6	95.9	441.1	76.3
2015	120.1	51.8	5.1	94.3	480.9	78.5
2016	114.7	48.0	5.6	92.6	518.6	80.7
2017	109.5	44.5	6.2	90.8	563.0	82.5
2018	104.6	41.3	6.8	89.1	605.9	85.2
2019	99.9	38.2	7.5	87.3	654.8	87.4
2020	95.4	35.4	8.2	85.5	701.1	89.6
المتوسط	115.5	49.0	5.7	92.4	526.7	80.7

المصدر: جمعت وحسبت من المعادلات الواردة بجدول (3-2) والنموذج الاقتصادي القياسي طويل الأجل.

4-2 تقدير المستوى المرغوب الحالي والمتوقع لصادرات الأرز

تتحدد كمية الصادرات المستهدفة للأرز (Y_t)بمجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها: (1) كمية الصادرات المصرية للأرز في السنة السابقة (Y_{t-1})، (2) الإنتاج المحلي للأرز بالألف طن (X_1)، (3) متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن(X_2)، (4) الاستهلاك المحلي للأرز بالألف طن(X_3). وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد المرحلي للمتغيرات التفسيرية المحددة لكمية الصادرات المصرية للأرز خلال الفترة 1990 – 2010م في الصورة الخطية واللوغاريثمية المزدوجة، تبين أفضلية النموذج اللوغاريثمي قصير الأجل والذي تم تحويله إلى النموذج طويل الأجل باستخدام معامل التكيف أو التعديل *Adjustment Coefficient*، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$LnY_t = 3.576 + 0.87LnY_{t-1} - 0.47LnX_2 - 0.83\,Ar(1)$$
$$(3.78)^{**} \quad (12.80)^{**} \quad (-2.97)^{**} \quad (-4.99)^{**}$$
$$R^2 = 0.76 \quad F= 16.14 \quad D.W.= 2.35$$
$$LM\ test = 0.67 \quad Arch\ test = 0.17$$

ويتضح من المعلمات *Parameters* المقدرة للنموذج الاقتصادي القياسي أن قيمة (λ- 1) في النموذج الاقتصادي القياسي قصير الأجل بلغت 0.87 ومن ثم تقدر قيمة معامل التكيف أو التعديل (λ) بنحو 0.13 وبالتالي أمكن التعبير عن النموذج طويل الأجل بالمعادلة التالية:

$$LnY_t = 27.51 - 3.62LnX_2$$

ومن واقع النموذج المقدر يتضح أن متوسط سعر التصدير من أهم العوامل المحددة لكمية الصادرات المصرية للأرز في المدى القصير والطويل، إذ تبين من النموذج الاقتصادي القياسي طويل الأجل أن تغيراً مقداره 10% في متوسط سعر التصدير للأرز يؤدي إلى تغير في كمية الصادرات المستهدفة للأرز مقداره 36.2% ولكن في الاتجاه العكسي.

ويتمتع النموذج الاقتصادي القياسي المقدر في المدى القصير والطويل بقدرة تنبؤية جيدة، حيث بلغ الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي (R.M.S.E.) 0.35 ومتوسط الخطأ المطلق (M.A.E.) 0.31 والنسبة المئوية لمتوسط الخطأ المطلق (M.A.P.E.) 5.26%، كما أقترب معامل عدم التساوي لثيل (U-Theil) من الصفر حيث بلغ 0.03 وللتنبؤ بكمية الصادرات المستهدفة للأرز حتى عام 2020م، فقد تم التنبؤ بمتوسط سعر التصدير للأرز خلال الفترة 2012-2020م. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (3) يتوقع زيادة متوسط سعر التصدير للأرز من 641.4 دولار/ طن عام 2012م، إلى 1155.0 دولار/ طن عام 2020م، بمتوسط يقدر بنحو 882.5 دولار/ طن. وفي ضوء القيم التنبؤية لمتوسط سعر التصدير للأرز يتوقع تناقص كمية الصادرات المستهدفة للأرز من 61.0 ألف طن، بنسبة تبلغ 1.2% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2012م، إلى ما يقرب من 7.3 ألف طن، بنسبة تبلغ 0.1% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2020م، بمتوسط تصدير سنوي يقدر بنحو 25.8 ألف طن، بنسبة تبلغ 0.4% من متوسط الإنتاج

المحلي المتوقع خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً. وفي ضوء القيم التنبؤية لمتوسط سعر التصدير للأرز، يتوقع تناقص قيمة الصادرات المستهدفة للأرز من 39.2 مليون دولار عام 2012م، إلى 8.4 مليون دولار عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 20.1 مليون دولار خلال الفترة 2012–2020م.

جدول (4–2): القيم التنبؤية للإنتاج ومتوسط سعر التصدير وكمية الصادرات المستهدفة للأرز خلال الفترة 2012 –2020م.

السنة	الإنتاج المحلي بالألف طن	متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن	الصادرات المستهدفة		
			الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي %
2012	5239.6	641.4	61.0	39.2	1.2
2013	5415.4	693.9	45.9	31.9	0.8
2014	5597.1	749.7	34.7	26.0	0.6
2015	5784.9	808.8	26.4	21.3	0.5
2016	5978.9	871.3	20.1	17.5	0.3
2017	6179.5	937.2	15.5	14.5	0.3
2018	6386.9	1006.5	12.0	12.0	0.2
2019	6601.2	1079.1	9.3	10.0	0.1
2020	6822.6	1155.0	7.3	8.4	0.1
المتوسط	6000.7	882.5	25.8	20.1	0.4

المصدر: جمعت وحسبت من المعادلات الواردة بجدول (3-4) والنموذج الاقتصادي القياسي طويل الأجل.

4-3 تقدير المستوى المرغوب الحالي والمتوقع لصادرات البطاطس

تتحدد كمية الصادرات المستهدفة للبطاطس (Y_t)بمجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها: (1) كمية الصادرات المصرية للبطاطس في السنة السابقة (Y_{t-1})، (2) الإنتاج المحلي للبطاطس بالألف طن (X_1)، (3) متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن(X_2)، (4) الاستهلاك المحلي للبطاطس بالألف طن(X_3).

وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد *Multiple Regression Analysis* للمتغيرات التفسيرية المحددة لكمية الصادرات المصرية للبطاطس خلال الفترة 1990 – 2010م في الصورة الخطية واللوغاريثمية المزدوجة، تبين أفضلية النموذج الخطي قصير الأجل والذي تم تحويله إلى النموذج طويل الأجل باستخدام معامل التكيف أو التعديل *Adjustment Coefficient*، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$Y_t = 38.17 + 0.001LnY_{t-1} + 0.87LnX_1 - 0.25LnX_2 - 0.82LnX_3$$
$$(1.95)^{*} \quad (0.01)^{ns} \quad (9.64)^{**} \quad (-2.99)^{**} \quad (-7.87)^{**}$$
$$R^2 = 0.95 \quad F= 76.17 \quad D.W.= 1.80$$
$$LM\ test = 0.07 \quad Arch\ test = 2.43$$

ويتضح من المعلمات *Parameters* المقدرة للنموذج الاقتصادي القياسي أن قيمة (λ- 1) في النموذج الاقتصادي القياسي قصير الأجل بلغت 0.001 ومن ثم تقدر قيمة معامل التكيف أو التعديل (λ) بنحو 0.999 وبالتالي أمكن التعبير عن النموذج طويل الأجل بالمعادلة التالية:

$$Y_t = 38.21 + 0.87X_1 - 0.25X_2 - 0.82X_3$$

ومن واقع النموذج المقدر يتضح أن الإنتاج المحلي والاستهلاك ومتوسط سعر التصدير من أهم العوامل المحددة لكمية الصادرات المصرية للبطاطس في المدى القصير والطويل، إذ تبين من النموذج الاقتصادي القياسي طويل الأجل أن تغيراً مقداره 10% في الإنتاج المحلي للبطاطس يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المستهدفة للبطاطس مقداره 73.1%، في حين تبين أن تغيراً مقداره 10% في كل من متوسط سعر التصدير والاستهلاك المحلي للبطاطس يؤدي إلى تغير في كمية الصادرات المستهدفة للبطاطس مقداره 2.2%، 61.9% لكل منهما على التوالي ولكن في الاتجاه العكسي.

ويتمتع النموذج الاقتصادي القياسي المقدر في المدى القصير والطويل بقدرة تنبؤية جيدة، حيث بلغ الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي (R.M.S.E.) 20.1 ومتوسط الخطأ المطلق (M.A.E.) 15.5 والنسبة المئوية لمتوسط الخطأ المطلق (M.A.P.E.) 5.7%، كما أقترب معامل عدم التساوي لثيل (U-Theil) من الصفر حيث بلغ 0.03. وللتنبؤ بكمية الصادرات المستهدفة للبطاطس حتى عام 2020م، فقد تم التنبؤ بكل من الإنتاج والاستهلاك المحلي ومتوسط سعر التصدير للبطاطس المصرية خلال الفترة 2012–2020م. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (4-

3) يتوقع زيادة الإنتاج المحلي للبطاطس من 3.46 مليون طن عام 2012م إلى ما يقرب من 4.69 مليون طن عام 2020م، بمتوسط إنتاج سنوي يقدر بنحو 4.05 مليون طن. كما يتوقع زيادة الاستهلاك المحلي للبطاطس من 3.12 مليون طن عام 2012م، إلى 4.23 مليون طن عام 2020م، بمتوسط استهلاك سنوي يقدر بنحو 3.65 مليون طن، كما يتوقع زيادة متوسط سعر التصدير للبطاطس المصرية من 329.3 دولار/ طن عام 2012م، إلى ما يقرب من 432.2 دولار/ طن عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 378.7 دولار/ طن خلال الفترة 2012– 2020م. وفي ضوء القيم التنبؤية لكل من الإنتاج والاستهلاك المحلي للبطاطس ومتوسط سعر التصدير للبطاطس المصرية، يتوقع زيادة كمية الصادرات المستهدفة للبطاطس من 409.6 ألف طن، بنسبة تبلغ 11.83% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2012م، إلى ما يقرب من 545.0 ألف طن، بنسبة تبلغ 11.61% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2020م، بمتوسط تصدير سنوي يقدر بنحو 474.2 ألف طن، بنسبة تبلغ 11.71% من متوسط الإنتاج المحلي المتوقع خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً. وفي ضوء القيم المتوقعة لمتوسط سعر التصدير للبطاطس، يتوقع زيادة قيمة الصادرات المستهدفة للبطاطس من 134.9 مليون دولار عام 2012م، إلى 235.6 مليون دولار عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 181.1 مليون دولار خلال الفترة 2012– 2020م.

جدول (4–3): القيم التنبؤية للإنتاج والاستهلاك المحلي وسعر التصدير وكمية وقيمة الصادرات المستهدفة للبطاطس خلال الفترة 2012 –2020م.

السنة	الإنتاج المحلي بالألف طن	متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن	الاستهلاك المحلي بالألف طن	الصادرات المستهدفة		
				الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي %
2012	3463.4	329.3	3121.3	409.6	134.9	11.83
2013	3597.5	340.7	3242.2	424.3	144.6	11.79
2014	3736.9	352.5	3367.7	439.6	155.0	11.76
2015	3881.6	364.7	3498.2	455.5	166.1	11.74
2016	4031.9	377.3	3633.7	472.1	178.1	11.71
2017	4188.1	390.3	3774.4	489.2	191.0	11.68
2018	4350.3	403.8	3920.6	507.1	204.8	11.66
2019	4518.8	417.8	4072.4	525.7	219.6	11.63
2020	4693.8	432.2	4230.2	545.0	235.6	11.61
المتوسط	4051.4	378.7	3651.2	474.2	181.1	11.71

المصدر: جمعت وحسبت من المعادلات الواردة بجدول (3-6) والنموذج الاقتصادي القياسي طويل الأجل.

4-4 تقدير المستوى المرغوب الحالي والمتوقع لصادرات البرتقال

تتحدد كمية الصادرات المستهدفة للبرتقال المصري (Y_t)بمجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها: (1) كمية الصادرات المصرية للبرتقال في السنة السابقة (Y_{t-1})، (2) الإنتاج المحلي للبرتقال بالألف طن (X_1)، (3) متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن(X_2)، (4) الاستهلاك المحلي للبرتقال بالألف طن(X_3).

وبإجراء تحليل الانحدار المتعدد *Multiple Regression Analysis* للمتغيرات التفسيرية المحددة لكمية الصادرات المصرية للبرتقال خلال الفترة 1990 – 2010م في الصورة الخطية واللوغاريثمية المزدوجة، تبين أفضلية النموذج اللوغاريثمي قصير الأجل والذي تم تحويله إلى النموذج طويل الأجل باستخدام معامل التكيف أو التعديل *Adjustment Coefficient*، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$LnY_t = 0.407 + 0.22LnY_{t-1} + 8.22LnX_1 - 0.71LnX_2 - 7.32LnX_3$$
$$(2.06)^{*} \quad (2.48)^{*} \qquad (7.50)^{**} \quad (-2.40)^{*} \quad (-5.87)^{**}$$
$$R^2 = 0.90 \qquad F= 36.24 \qquad D.W.= 1.87$$
$$LM\ test = 0.07 \quad Arch\ test = 0.41$$

ويتضح من المعلمات *Parameters* المقدرة للنموذج الاقتصادي القياسي أن قيمة (λ- 1) في النموذج الاقتصادي القياسي قصير الأجل بلغت 0.22 ومن ثم تقدر قيمة معامل التكيف أو التعديل (λ) بنحو 0.78 وبالتالي أمكن التعبير عن النموذج طويل الأجل بالمعادلة التالية:

$$LnY_t = 0.521 + 10.53LnX_1 - 0.91LnX_2 - 9.38LnX_3$$

ومن واقع النموذج المقدر يتضح أن الإنتاج المحلي والاستهلاك ومتوسط سعر التصدير من أهم العوامل المحددة لكمية الصادرات المصرية للبرتقال في المدى القصير والطويل، إذ تبين من النموذج الاقتصادي القياسي طويل الأجل أن تغيراً مقداره 10% في الإنتاج المحلي للبرتقال يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المستهدفة للبرتقال مقداره 105.3%، في حين تبين أن تغيراً مقداره 10% في كل من متوسط سعر التصدير والاستهلاك المحلي للبرتقال يؤدي إلى تغير في كمية الصادرات المستهدفة للبرتقال مقداره 9.1%، 93.8% لكل منهما على التوالي ولكن في الاتجاه العكسي.

ويتمتع النموذج الاقتصادي القياسي المقدر في المدى القصير والطويل بقدرة تنبؤية جيدة، حيث بلغ الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ العشوائي (R.M.S.E.) 0.33 ومتوسط الخطأ المطلق (M.A.E.) 0.28 والنسبة المئوية لمتوسط الخطأ المطلق (M.A.P.E.) 6.05%، كما أقترب معامل عدم التساوي لثيل (U-Theil) من الصفر حيث بلغ 0.03. وللتنبؤ بكمية الصادرات المستهدفة للبرتقال حتى عام 2020م، فقد تم التنبؤ بكل من الإنتاج والاستهلاك المحلي للبرتقال. أما فيما يتعلق بمتوسط سعر التصدير، فإنه نظراً لعدم معنوية الزيادة السنوية، فقد تم افتراض ثبات

متوسط سعر التصدير للبرتقال لعام 2010م خلال الفترة 2012–2020م. ويتضح من البيانات الواردة بجدول (4–4) زيادة الإنتاج المحلي للبرتقال من 2.29 مليون طن عام 2012م إلى ما يقرب من 2.73 مليون طن عام 2020م، بمتوسط إنتاج سنوي يقدر بنحو 2.50 مليون طن. كما يتوقع زيادة الاستهلاك المحلي للبرتقال من 1.76 مليون طن عام 2012م، إلى 1.91 مليون طن عام 2020م، بمتوسط استهلاك سنوي يقدر بنحو 1.83 مليون طن خلال الفترة 2012– 2020م. وفي ضوء القيم التنبؤية لكل من الإنتاج والاستهلاك المحلي للبرتقال وثبات متوسط سعر التصدير عند المستوى 624.8 دولار/ طن، يتوقع زيادة كمية الصادرات المستهدفة للبرتقال من 414.2 ألف طن، بنسبة تبلغ 18.1% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2012م، إلى ما يقرب من 1.25 مليون طن، بنسبة تبلغ 45.7% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2020م، بمتوسط تصدير سنوي يقدر بنحو 765.3 ألف طن، بنسبة تبلغ 30.1% من متوسط الإنتاج المحلي المتوقع خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً. وفي ضوء متوسط سعر التصدير البالغ 624.8 دولار/ طن، يتوقع زيادة قيمة الصادرات المستهدفة للبرتقال المصري من 258.8 مليون دولار عام 2012م، إلى 779.6 مليون دولار عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 478.2 مليون دولار خلال الفترة 2012– 2020م.

جدول (4-4): القيم التنبؤية للإنتاج والاستهلاك المحلي وكمية الصادرات المستهدفة للبرتقال خلال الفترة 2012 -2020م.

السنة	الإنتاج المحلي بالألف طن	متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن	الاستهلاك المحلي بالألف طن	الصادرات المستهدفة		
				الكمية بالألف طن	القيمة بالمليون دولار	نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي %
2012	2289.3	624.8	1759.9	414.2	258.8	18.1
2013	2340.2	624.8	1777.6	475.4	297.0	20.3
2014	2392.3	624.8	1795.4	545.7	341.0	22.8
2015	2445.5	624.8	1813.5	626.3	391.3	25.6
2016	2499.9	624.8	1831.7	718.9	449.2	28.8
2017	2555.5	624.8	1850.1	825.2	515.6	32.3
2018	2612.3	624.8	1868.7	947.1	591.7	36.3
2019	2670.4	624.8	1887.5	1087.1	679.2	40.7
2020	2729.8	624.8	1906.5	1247.8	779.6	45.7
المتوسط	2503.9	624.8	1832.3	765.3	478.2	30.1

المصدر: جمعت وحسبت من المعادلات الواردة بجدول (3-8) والنموذج الاقتصادي القياسي طويل الأجل.

الباب الخامس: قياس مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية

5-1 قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات غزل القطن

5-1-1 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات غزل القطن

يتضح من البيانات الواردة بالجداول (5-1، 5-2، 5-3) أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات غزل القطن، تراوح بين حد أدنى بلغ 2.06 عام 2009م وحد أعلى بلغ 31.38 عام 2002م، بمتوسط سنوي بلغ 13.91، بمعامل اختلاف بلغ 65.43% خلال الفترة 2000-2010م. ومما سبق يتضح أن قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات غزل القطن ازدادت عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في صادرات غزل القطن خلال الفترة المشار إليها آنفاً. وبدراسة تطور الميزة النسبية الظاهرة لصادرات غزل القطن، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-4) تراجع الميزة النسبية الظاهرة لصادرات غزل القطن بمعدل تناقص سنوي بلغ 20.2% خلال الفترة 2000- 2010م.

وبدراسة العلاقة الاقتصادية بين كمية الصادرات المصرية لغزل القطن ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة لنفس السلعة خلال الفترة 2000-2010م، في الصورة الخطية واللوغاريثمية، تبين أفضلية النموذج اللوغاريثمي في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$LnY_t = 2.638 + 0.756LnX_1$$
$$(6.50)^{**}(4.68)^{**}$$
$$R^2 = 0.71 \quad F= 21.87 \quad D.W= 1.48$$
$$LM\ test = 0.48 \quad Arch\ test = 0.23$$

ويتضح من النموذج المقدر أن تغيراً مقداره 10% في الميزة النسبية الظاهرة لغزل القطن(X_1) تؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 7.56%. كما تبين أيضاً أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لغزل القطن يفسر حوالي 71% من التغيرات التي حدثت في كمية الصادرات المصرية لغزل القطن خلال الفترة 2000- 2010م، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 29% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. وفي ضوء اختبار Breusch-GodFrey serial correlation LM Test الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي في البواقي، بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.48 وهى غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1%، مما يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. كما يتضح أيضاً من اختبار Arch Test الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.23 وهى غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1%، مما يدل على أن النموذج المقدر لا يوجد به ارتباط ذاتي في تباين السلسلة.

5-1-2 مؤشر النصيب السوقي لصادرات غزل القطن:

يتضح أيضاً من البيانات الواردة بجدول (5-3) أن النصيب السوقي لصادرات غزل القطن المصري من قيمة الصادرات العالمية لنفس السلعة، تراوح بين حد أدنى بلغ 0.96% عام 2010م وحد أعلى بلغ 5.47% عام 2002م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 2.49% خلال الفترة 2000- 2010م، بمعامل اختلاف بلغ 64.07%. وبدراسة تطور النصيب السوقي لصادرات غزل القطن، يتضح أيضاً من البيانات الواردة بجدول (5-4) تراجع النصيب السوقي لصادرات غزل القطن بمعدل تناقص سنوي بلغ 13.5% خلال الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-1): تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية المصرية والعالمية خلال الفترة 2000- 2010م.

السنة	الصادرات والواردات الزراعية المصرية بالمليون دولار		الصادرات والواردات الزراعية العالمية بالمليار دولار	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2000	518.1	3532.3	410.98	433.18
2001	620.5	3337.5	414.36	441.84
2002	771.8	3471.8	442.67	465.26
2003	937.7	2781.1	525.21	551.66
2004	1314.3	3123.7	607.33	638.32
2005	1168.9	4009.3	653.30	679.63
2006	1087.5	4539.6	721.26	754.14
2007	1502.6	6291.8	872.86	913.18
2008	2064.6	8899.6	1063.73	1116.12
2009	4494.1	8766.8	950.09	986.63
2010	2451.6	11735.9	1077.88	1103.51
المتوسط	1539.3	5499.0	703.61	734.86
الحد الأعلى	4494.1	11735.9	1077.88	1116.12
الحد الأدنى	518.1	2781.1	410.98	433.18
الانحراف المعياري	1143.3	3009.8	253.08	259.29
معامل الاختلاف %	74.3	54.7	36.0	35.3

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-2): تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية والعالمية لغزل القطن خلال الفترة 2000-2010م.

السنة	الصادرات والواردات المصرية لغزل القطن بالمليون دولار		الصادرات والواردات العالمية لغزل القطن بالمليون دولار	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2000	132.27	8.35	6436.5	7463.7
2001	186.0	21.85	6661.8	7447.1
2002	329.70	4.16	6026.3	5972.0
2003	365.87	15.05	8417.0	7743.1
2004	483.02	93.36	10562.0	10709.8
2005	180.55	51.03	10050.6	10256.4
2006	132.80	71.37	11272.2	11946.1
2007	152.97	69.77	11426.2	11625.1
2008	185.37	143.20	9700.0	12168.5
2009	87.49	130.61	8992.2	8563.8
2010	137.35	120.57	14251.6	14986.3
المتوسط	215.76	66.30	9436.04	9898.36
الحد الأعلى	483.02	143.20	14251.60	14986.30
الحد الأدنى	87.49	4.16	6026.30	5972.00
الانحراف المعياري	122.63	50.81	2485.81	2697.79
معامل الاختلاف %	56.84	76.64	26.34	27.25

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-3): بعض مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات غزل القطن خلال الفترة 2000- 2010م.

السنة	الميزة النسبية الظاهرة	النصيب السوقي %
2000	16.30	2.05
2001	18.64	2.79
2002	31.38	5.47
2003	24.35	4.35
2004	21.13	4.57
2005	10.04	1.80
2006	7.81	1.18
2007	7.78	1.34
2008	9.85	1.91
2009	2.06	0.97
2010	4.24	0.96
المتوسط	13.91	2.49
الحد الأعلى	31.38	5.47
الحد الأدنى	2.06	0.96
الانحراف المعياري	9.14	1.60
معامل الاختلاف %	65.43	64.07

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدولي (5-1، 5-2).

جدول (5-4): معادلات الاتجاه العام لتطور الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي لصادرات غزل القطن المصري خلال الفترة 2000- 2010م.

البيان	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
الميزة النسبية الظاهرة	-20.2	19.92	0.69	$LnY = 3.605 - 0.202T$ $(11.70)^{**}(-4.46)^{**}$
النصيب السوقي	-13.5	9.59	0.52	$LnY = 1.544 - 0.135T$ $(5.21)^{**}(-3.09)^{**}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (5-3).

5-1-3 مؤشر معدل اختراق صادرات غزل القطن لأهم الأسواق الدولية:

يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-5) إنخفاض معدل اختراق صادرات غزل القطن المصري للأسواق الدولية، إذ تراوح بين حد أدنى بلغ 0.09% في دولة الصين وحد أعلى بلغ 7.94% في دولة إيطاليا. وتعتبر أسواق دولة إيطاليا وكوريا واليابان من أكثر الأسواق التي إختراقتها صادرات غزل القطن المصري، حيث بلغ معدل إختراق صادرات غزل القطن المصري لأسواق تلك الدول حوالي 7.94%، 3.11%، 2.88% على التوالي خلال الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-5): متوسط معدل اختراق الأسواق لصادرات غزل القطن في أهم الأسواق الدولية خلال الفترة 2000- 2010م.

الدولة	كمية الواردات من مصر بالألف طن	إنتاج الدولة بالألف طن	إجمالي الواردات للدولة بالألف طن	كمية الصادرات للدولة بالألف طن	معدل اختراق الأسواق %
الهند	25.29	3170.79	170.39	623.96	0.93
باكستان	15.01	1963.38	338.58	78.10	0.67
إيطاليا	13.77	-	179.50	6.07	7.94
كوريا	8.28	-	267.17	1.31	3.11
الصين	7.39	5978.40	1890.53	63.65	0.09
تركيا	6.71	861.26	675.75	46.94	0.45
اليابان	4.74	-	164.58	0.03	2.88
الولايات المتحدة الأمريكية	4.59	4018.93	5.49	2712.18	0.35
تايلاند	4.51	5.68	405.68	0.60	1.10

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

5-1-4 مؤشر نسبة تركز صادرات غزل القطن

يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-6) تعدد الأسواق الدولية لتصدير غزل القطن، إذ بلغ عدد الدول التي تم التصدير إليها حوالي 60 دولة خلال الفترة 2000- 2010م. وتوجد أسواق دولية شبه دائمة لتصدير غزل القطن وأهمها الهند وباكستان وإيطاليا وجمهورية كوريا والصين وتركيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وتايلاند وغيرها من الدول. وبدراسة التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات المصرية لغزل القطن خلال الفترة 2000- 2010م، يتضح أن دولة الهند احتلت المرتبة الأولى في استيراد غزل القطن، إذ بلغ متوسط كمية وارداتها 25.29 ألف طن، يمثل 24.53% من متوسط إجمالي كمية الصادرات المصرية لغزل القطن البالغ 103.09 ألف طن خلال الفترة 2000-2010م. أما باكستان فقد احتلت المرتبة الثانية في استيراد غزل القطن، بنسبة بلغت 14.56%، يليها في الأهمية دولة إيطاليا وكوريا والصين وتركيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وتايلاند، بنسب بلغت 13.36%، 8.03%، 7.17%، 6.51%، 4.60%، 4.45%، 4.38% على التوالي. ويقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة صادرات غزل القطن بحوالي 0.37، 0.36 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000- 2020م.

كما يوجد تفاوت واضح في متوسط سعر التصدير لغزل القطن بين مختلف الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 1861.6 دولار/ طن لدولة باكستان وحد أعلى بلغ 2392.9 دولار/ طن لدولة اليابان. ومن خلال حساب الرقم القياسي لمتوسط سعر التصدير لغزل القطن لمختلف الدول بالنسبة لمتوسط سعر التصدير إلى دولة باكستان باعتبارها أقل الدول المستوردة من حيث السعر لغزل القطن، يتضح أن متوسط سعر التصدير لدولة اليابان يزيد عن نظيره المقدر لدولة باكستان بمعدل بلغ 28.5%.

جدول (5-6): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات لغزل القطن خلال الفترة 2000- 2010م.

الدولة	كمية الصادرات بالألف طن	الأهمية النسبية %	قيمة الصادرات بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن	الرقم القياسي لسعر التصدير
الهند	25.29	24.53	50.86	23.57	2011.0	108.0
باكستان	15.01	14.56	27.94	12.95	1861.6	100.0
إيطاليا	13.77	13.36	27.92	12.94	2027.2	108.9
كوريا	8.28	8.03	17.98	8.33	2172.0	116.7
الصين	7.39	7.17	16.86	7.81	2280.2	122.5
تركيا	6.71	6.51	14.59	6.76	2175.2	116.8
اليابان	4.74	4.60	11.35	5.26	2392.9	128.5
الولايات المتحدة الأمريكية	4.59	4.45	10.28	4.76	2239.6	120.3
تايلاند	4.51	4.38	10.06	4.66	2228.2	119.7
دول أخرى	12.79	12.41	27.92	12.94	2182.9	117.3
الإجمالي	103.09	100	215.76	100	2092.9	112.4
معامل التركز الجغرافي	0.37	-	0.36	-	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

5-2 قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات الأرز

5-2-1 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الأرز

يتضح من البيانات الواردة بجدولي (5-7،5-8) أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الأرز، تراوح بين حد أدنى بلغ 2.73 عام 2010م وحد أعلى بلغ 19.02 عام 2006م، بمتوسط سنوي بلغ 11.49، بمعامل اختلاف بلغ 47.89% خلال الفترة 2000- 2010م. ومما سبق يتضح أن قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الأرز ازدادت عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في صادرات الأرز خلال الفترة المشار إليها آنفاً. وبدراسة تطور الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الأرز، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-9) تراجع الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الأرز بمعدل تناقص سنوي بلغ 11.2% خلال الفترة 2000- 2010م.

وبدراسة العلاقة الاقتصادية بين كمية الصادرات المصرية للأرز ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة لنفس السلعة خلال الفترة 2000- 2010م، في الصورة الخطية واللوغاريثمية، تبين أفضلية النموذج اللوغاريثمي في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$LnY_t = 4.906 + 0.654LnX_1$$
$$(12.35)^{**}(3.90)^{**}$$
$$R^2 = 0.63 \quad F= 15.23 \quad D.W.= 1.64$$
$$LM\ test = 0.59 \quad Arch\ test = 1.23$$

ويتضح من النموذج المقدر أن تغيراً مقداره 10% في الميزة النسبية الظاهرة للأرز (X_1) تؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 6.54%. كما تبين أيضاً أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للأرز يفسر حوالي 63% من التغيرات التي حدثت في كمية الصادرات المصرية للأرز خلال الفترة 2000- 2010م، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 37% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. وفي ضوء اختبار Breusch-GodFrey serial correlation LM Test الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي في البواقي، بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.59 وهى غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1%، مما يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. كما يتضح أيضاً من اختبار Arch Test الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 1.23 وهى غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1%، مما يدل على أن النموذج المقدر لا يوجد به ارتباط ذاتي في تباين السلسلة.

5-2-2 مؤشر النصيب السوقي لصادرات الأرز:

يتضح أيضاً من البيانات الواردة بجدول (5-8) أن النصيب السوقي لصادرات الأرز المصري من قيمة الصادرات العالمية لنفس السلعة، تراوح بين حد أدنى بلغ 0.62% عام 2010م وحد أعلى بلغ 3.24% عام 2005م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 2.09% خلال الفترة 2000- 2010م، بمعامل اختلاف بلغ 39.75%. وبدراسة تطور النصيب السوقي لصادرات الأرز، يتضح أيضاً من البيانات الواردة بجدول (5-9) عدم معنوية تناقص النصيب السوقي لصادرات الأرز خلال الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-7): تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية والعالمية للأرز خلال الفترة 2000- 2010م.

السنة	الصادرات والواردات المصرية للأرز بالمليون دولار		الصادرات والواردات العالمية للأرز بالمليون دولار	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2000	112.57	0.76	6503.2	7287.7
2001	133.85	47.74	7002.9	6706.4
2002	105.55	0.82	6655.4	7023.4
2003	149.93	0.91	7132.7	8047.1
2004	232.16	1.48	8952.6	9578.6
2005	311.03	2.40	9603.8	10233.1
2006	302.13	34.75	10532.7	11336.6
2007	402.61	33.25	13735.3	14254.6
2008	191.11	7.95	20080.0	22122.7
2009	475.93	9.33	19112.1	20091.1
2010	120.93	9.19	19469.1	20102.4
المتوسط	230.71	13.51	11707.25	12434.88
الحد الأعلى	475.93	47.74	20080.00	22122.70
الحد الأدنى	105.55	0.76	6503.20	6706.40
الانحراف المعياري	126.64	16.82	5462.12	5802.00
معامل الاختلاف %	54.89	124.55	46.66	46.66

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-8): بعض مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات الأرز خلال الفترة 2000- 2010م.

السنة	الميزة النسبية الظاهرة	النصيب السوقي %
2000	13.73	1.73
2001	12.76	1.91
2002	9.10	1.59
2003	11.77	2.10
2004	11.98	2.59
2005	18.10	3.24
2006	19.02	2.87
2007	17.03	2.93
2008	4.90	0.95
2009	5.26	2.49
2010	2.73	0.62
المتوسط	11.49	2.09
الحد الأعلى	19.02	3.24
الحد الأدنى	2.73	0.62
الانحراف المعياري	5.50	0.83
معامل الاختلاف %	47.89	39.75

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدولي (5-1، 5-7).

جدول (5-9): معادلات الاتجاه العام لتطور الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي لصادرات الأرز المصري خلال الفترة 2000- 2010م.

البيان	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
الميزة النسبية الظاهرة	-11.2	4.91	0.35	$LnY = 2.965 - 0.112T$ $(8.68)^{**}(-2.22)^{**}$
النصيب السوقي	-4.4	0.81	0.08	$LnY = 0.904 - 0.044T$ $(2.73)^{**}(-0.89)^{ns}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (5-8).

5-2-3 مؤشر معدل اختراق صادرات الأرز لأهم الأسواق الدولية:

يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-10) أن معدل اختراق صادرات الأرز للأسواق الدولية تراوح بين حد أدنى بلغ 0.6% في دولة كوت ديفوار وحد أعلى بلغ 66.0% في دولة السودان. ومن خلال مؤشر معدل اختراق الأسواق يتضح أن مصر لها ميزة تنافسية لصادرات الأرز في دولة السودان، تليها دولتي ليبيا وسوريا، ثم رومانيا والأردن ولبنان وألبانيا وبلغاريا وأوكرانيا وتركيا على التوالي.

جدول (5-10): متوسط معدل اختراق الأسواق لصادرات الأرز في أهم الأسواق الدولية خلال الفترة 2000- 2010م.

الدولة	كمية الواردات من مصر بالألف طن	إنتاج الدولة بالألف طن	إجمالي الواردات للدولة بالألف طن	كمية الصادرات للدولة بالألف طن	معدل اختراق الأسواق %
سوريا	150.78	-	237.87	0.42	63.5
تركيا	102.20	358.80	268.08	9.39	16.6
ليبيا	77.09	-	120.73	0.02	63.9
الأردن	55.23	-	132.20	2.68	42.6
رومانيا	46.97	12.84	73.88	5.16	57.6
السودان	41.08	13.36	48.87	0.002	66.0
السعودية	26.30	-	968.53	8.18	2.7
أوكرانيا	25.15	62.86	86.61	1.72	17.0
لبنان	18.34	-	48.14	1.81	39.6
كينيا	11.48	31.42	216.87	0.74	4.6
الإمارات العربية	11.07	-	783.92	309.69	2.3
بلغاريا	8.58	17.21	22.02	10.73	30.1
ألبانيا	8.07	-	21.53	0.03	37.5
كوت ديفوار	7.51	439.40	772.36	12.30	0.6

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

5-2-4 مؤشر نسبة تركز صادرات الأرز:

يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-11) تعدد الأسواق الدولية لتصدير الأرز، إذ بلغ عدد الدول التي تم التصدير إليها حوالي 114 دولة خلال الفترة 2000- 2010م. وتوجد أسواق دولية شبه دائمة لتصدير الأرز أهمها سوريا وتركيا وليبيا والأردن ورومانيا والسودان والمملكة العربية السعودية وأوكرانيا ولبنان وكينيا ودولة الإمارات العربية وبلغاريا وألبانيا وكوت ديفوار وغيرها من الدول. وبدراسة التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات المصرية للأرز خلال الفترة 2000- 2010م، يتضح أن سوريا احتلت المرتبة الأولى في استيراد الأرز، إذ بلغ متوسط كمية وارداتها 150.78 ألف طن، يمثل 22.20% من متوسط إجمالي كمية الصادرات المصرية للأرز البالغ 679.23 ألف طن خلال الفترة 2000-2010م. أما تركيا فقد احتل المرتبة الثانية في استيراد الأرز، بنسبة بلغت 15.05%، يليها في الأهمية دولة ليبيا والأردن ورومانيا والسودان والمملكة العربية السعودية وأوكرانيا، بنسب بلغت 11.35%، 8.13%، 6.92%، 6.05%، 3.87%، 3.70% على التوالي. ويقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة صادرات الأرز بحوالي 0.35، 0.37 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000- 2020م.

كما يوجد تفاوت واضح في متوسط سعر التصدير للأرز المصري بين مختلف الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 230.4 دولار/ طن لدولة رومانيا وحد أعلى بلغ 458.4 دولار/ طن لمجموعة الدول الأخرى. ومن خلال حساب الرقم القياسي لمتوسط سعر التصدير للأرز المصري لمختلف الدول بالنسبة لمتوسط سعر التصدير إلى دولة رومانيا باعتبارها أقل الدول المستوردة من حيث السعر للأرز المصري، يتضح أن متوسط سعر التصدير لمجموعة الدول الأخرى يزيد عن نظيره المقدر لدولة رومانيا بمعدل بلغ 98.9%.

جدول (5-11): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات للأرز المصري خلال الفترة 2000- 2010م.

الدولة	كمية الصادرات بالألف طن	الأهمية النسبية %	قيمة الصادرات بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن	الرقم القياسي لسعر التصدير
سوريا	150.78	22.20	54.38	23.57	360.7	156.5
تركيا	102.20	15.05	31.64	13.71	309.6	134.4
ليبيا	77.09	11.35	28.61	12.40	371.1	161.1
الأردن	55.23	8.13	15.62	6.77	282.8	122.8
رومانيا	46.97	6.92	10.82	4.69	230.4	100.0
السودان	41.08	6.05	10.62	4.60	258.5	112.2
السعودية	26.30	3.87	9.48	4.11	360.5	156.4
أوكرانيا	25.15	3.70	7.36	3.19	292.6	127.0
لبنان	18.34	2.70	6.53	2.83	356.1	154.5
كينيا	11.48	1.69	3.20	1.39	278.7	121.0
الإمارات العربية	11.07	1.63	3.77	1.63	340.6	147.8
بلغاريا	8.58	1.26	3.12	1.35	363.6	157.8
ألبانيا	8.07	1.19	2.68	1.16	332.1	144.1
كوت ديفوار	7.51	1.11	1.91	0.83	254.3	110.4
دول أخرى	89.38	13.16	40.97	17.76	458.4	198.9
الإجمالي	679.23	100	230.71	100	339.7	147.4
معامل التركز الجغرافي	0.35	-	0.37	-	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

5-3 قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البطاطس

5-3-1 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البطاطس

يتضح من البيانات الواردة بجدولي (5-12، 5-13) أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البطاطس، تراوح بين حد أدنى بلغ 10.05 عام 2009م وحد أعلى بلغ 26.56 عام 2008م، بمتوسط سنوي بلغ 16.64، بمعامل اختلاف بلغ 27.87% خلال الفترة 2000- 2010م. ومما سبق يتضح أن قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البطاطس المصرية ازدادت عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في صادرات البطاطس خلال الفترة المشار إليها آنفاً. وبدراسة تطور الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البطاطس، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-14) عدم معنوية زيادة الميزة النسبية الظاهرة للبطاطس خلال الفترة 2000- 2010م.

وبدراسة العلاقة الاقتصادية بين كمية الصادرات المصرية للبطاطس ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة لنفس السلعة خلال الفترة 2000- 2010م، في الصورة الخطية واللوغاريثمية، تبين أفضلية النموذج اللوغاريثمي في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$LnY_t = 4.477 + 0.479LnX_1 + 0.562ar(1)$$
$$(10.01)^{**} \quad (3.22)^{**} \quad (3.32)^{**}$$
$$R^2 = 0.79 \quad F= 12.95 \quad D.W.= 1.84$$
$$LM\ test = 0.39 \quad Arch\ test = 0.04$$

ويتضح من النموذج المقدر أن تغيراً مقداره 10% في الميزة النسبية الظاهرة للبطاطس (X_1) تؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 4.79%. كما تبين أيضاً أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للبطاطس يفسر حوالي 79% من التغيرات التي حدثت في كمية الصادرات المصرية للبطاطس خلال الفترة 2000- 2010م، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 21% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. وفي ضوء اختبار Breusch-GodFrey serial correlation LM Test الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي في البواقي، بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.39 وهى غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1%، مما يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. كما يتضح أيضاً من اختبار Arch Test الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.04 وهى غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1%، مما يدل على أن النموذج المقدر لا يوجد به ارتباط ذاتي في تباين السلسلة.

5-3-2 مؤشر النصيب السوقي لصادرات البطاطس:

يتضح أيضاً من البيانات الواردة بجدول (5-13) أن النصيب السوقي لصادرات البطاطس المصرية من قيمة الصادرات العالمية لنفس السلعة، تراوح بين حد أدنى بلغ 2.09% عام 2001م وحد أعلى

بلغ 5.15% عام 2008م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 3.22% خلال الفترة 2000- 2010م، بمعامل اختلاف بلغ 32.97%. وبدراسة تطور النصيب السوقي لصادرات البطاطس، يتضح أيضاً من البيانات الواردة بجدول (5-14) زيادة النصيب السوقي لصادرات البطاطس بمعدل نمو سنوي بلغ 7.5% خلال الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-12): تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية والعالمية للبطاطس خلال الفترة 2000-2010م.

السنة	الصادرات والواردات المصرية للبطاطس بالمليون دولار		الصادرات والواردات العالمية للبطاطس بالمليون دولار	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2000	27.39	32.42	1289.9	1494.0
2001	29.75	18.31	1423.9	1556.6
2002	42.62	30.09	1619.0	1836.5
2003	43.97	41.99	1855.9	2061.4
2004	67.23	14.78	2212.0	2366.0
2005	77.45	46.40	1878.3	2114.4
2006	65.35	29.72	2707.3	2861.7
2007	108.09	60.89	3406.9	3769.8
2008	176.15	67.30	3417.1	3734.7
2009	145.41	106.59	3057.7	3284.6
2010	129.56	108.28	3619.5	3764.5
المتوسط	83.00	50.62	2407.96	2622.20
الحد الأعلى	176.15	108.28	3619.50	3769.80
الحد الأدنى	27.39	14.78	1289.90	1494.00
الانحراف المعياري	50.04	32.33	863.74	895.50
معامل الاختلاف %	60.29	63.87	35.87	34.15

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م

جدول (5-13): بعض مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البطاطس خلال الفترة 2000- 2010م.

السنة	الميزة النسبية الظاهرة	النصيب السوقي %
2000	16.84	2.12
2001	13.95	2.09
2002	15.10	2.63
2003	13.27	2.37
2004	14.04	3.04
2005	23.05	4.12
2006	16.01	2.41
2007	18.43	3.17
2008	26.56	5.15
2009	10.05	4.76
2010	15.74	3.58
المتوسط	16.64	3.22
الحد الأعلى	26.56	5.15
الحد الأدنى	10.05	2.09
الانحراف المعياري	4.64	1.06
معامل الاختلاف %	27.87	32.97

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدولي (5-1، 5-12).

جدول (5-14): معادلات الاتجاه العام لتطور الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي لصادرات البطاطس المصرية خلال الفترة 2000- 2010م.

البيان	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
الميزة النسبية الظاهرة	0.7	0.08	0.01	$LnY = 2.733 + 0.007T$ $(15.19)^{**}(0.28)^{ns}$
النصيب السوقي	7.5	14.64	0.62	$LnY = 0.671 + 0.075T$ $(5.04)^{**}(3.83)^{**}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (5-13).

5-3-3 مؤشر معدل اختراق صادرات البطاطس لأهم الأسواق الدولية:

يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-15) إنخفاض معدل اختراق صادرات البطاطس المصرية للأسواق الدولية، إذ تراوح معدل إختراق الأسواق بين حد أدنى بلغ 0.01% في دولة أوكرانيا وحد أعلى بلغ 10.71% في دولة لبنان. وتعتبر أسواق كل من دولة لبنان والكويت وعمان واليونان من أكثر الأسواق التي إخترقتها صادرات البطاطس المصرية، حيث بلغ معدل الإختراق لصادرات البطاطس المصرية لأسواق تلك الدول 10.71%، 6.63%، 6.22%، 5.61% على التوالي خلال الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-15): متوسط معدل اختراق الأسواق لصادرات البطاطس في أهم الأسواق الدولية خلال الفترة 2000- 2010م.

الدولة	كمية الواردات من مصر بالألف طن	إنتاج الدولة بالألف طن	إجمالي الواردات للدولة بالألف طن	كمية الصادرات للدولة بالألف طن	معدل اختراق الأسواق %
إيطاليا	58.54	1777.38	568.45	214.80	2.75
اليونان	56.59	902.48	124.67	18.89	5.61
ألمانيا	48.85	11504.46	532.22	1431.14	0.46
لبنان	39.83	406.19	81.38	115.79	10.71
روسيا الإتحادية	23.67	33475.79	345.68	44.75	0.07
هولندا	6.42	7045.04	1430.69	1628.50	0.09
الكويت	3.73	24.37	32.02	0.09	6.63
رومانيا	3.44	3829.61	53.63	8.16	0.09
تونس	2.90	336.73	43.98	5.39	0.77
الإمارات	2.50	8.60	69.38	4.41	3.40
عمان	2.14	11.42	23.62	0.61	6.22
أوكرانيا	1.58	18996.08	7.41	1.28	0.01
السعودية	1.25	406.37	42.27	54.09	0.32
المملكة المتحدة	16.78	6219.50	375.34	236.17	0.26

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

5-3-4 مؤشر نسبة تركز صادرات البطاطس:

يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-16) تعدد الأسواق الدولية لتصدير البطاطس، إذ بلغ عدد الدول التي تم التصدير إليها حوالي 70 دولة خلال الفترة 2000- 2010م. وتوجد أسواق دولية شبه دائمة لتصدير البطاطس وأهمها إيطاليا واليونان وألمانيا والكويت ولبنان وهولندا وعمان ورومانيا والإتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وتونس وأوكرانيا ودولة الإمارات العربية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول. وبدراسة التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات المصرية للبطاطس خلال الفترة 2000- 2010م، يتضح أن إيطاليا احتلت المرتبة الأولى في استيراد البطاطس، إذ بلغ متوسط كمية وارداتها 58.54 ألف طن، يمثل 19.45% من متوسط إجمالي كمية الصادرات المصرية للبطاطس البالغ 300.9 ألف طن خلال الفترة 2000-2010م. أما اليونان فقد احتل المرتبة الثانية في استيراد البطاطس، بنسبة بلغت 18.81%، يليها في الأهمية دولة ألمانيا ولبنان ومجموعة الدول الأخرى والإتحاد الروسي والمملكة المتحدة، بنسب بلغت 16.23%، 13.24%، 10.86%، 7.87%، 5.58% على التوالي. ويقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة صادرات البطاطس بحوالي 0.37، 0.39 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000- 2020م.

كما يوجد تفاوت واضح في متوسط سعر التصدير للبطاطس المصرية بين مختلف الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 163.6 دولار/ طن لدولة عمان وحد أعلى بلغ 625.5 دولار/ طن لمجموعة الدول الأخرى. ومن خلال حساب الرقم القياسي لمتوسط سعر التصدير للبطاطس المصرية لمختلف الدول بالنسبة لمتوسط سعر التصدير إلى دولة عمان باعتبارها أقل الدول المستوردة من حيث السعر للبطاطس المصرية، يتضح أن متوسط سعر التصدير لمجموعة الدول الأخرى يزيد عن نظيره المقدر لدولة عمان بمعدل بلغ 282.3%.

جدول (5-16): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات للبطاطس المصرية خلال الفترة 2000-2010م.

الدولة	كمية الصادرات بالألف طن	الأهمية النسبية %	قيمة الصادرات بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن	الرقم القياسي لسعر التصدير
إيطاليا	58.54	19.45	13.06	15.73	223.1	136.4
اليونان	56.59	18.81	13.92	16.77	246.0	150.4
ألمانيا	48.85	16.23	11.15	13.43	228.2	139.5
لبنان	39.83	13.24	7.94	9.57	199.3	121.9
الإتحاد الروسي	23.67	7.87	6.18	7.45	261.1	159.6
المملكة المتحدة	16.78	5.58	4.52	5.45	269.4	164.7
هولندا	6.42	2.13	1.75	2.11	272.6	166.6
الكويت	3.73	1.24	0.65	0.78	174.3	106.5
رومانيا	3.44	1.14	0.64	0.77	186.0	113.7
تونس	2.90	0.96	1.04	1.25	358.6	219.2
الإمارات	2.50	0.83	0.53	0.64	212.0	129.6
عمان	2.14	0.71	0.35	0.42	163.6	100.0
أوكرانيا	1.58	0.53	0.46	0.55	291.1	178.0
السعودية	1.25	0.42	0.37	0.45	296.0	180.9
دول أخرى	32.68	10.86	20.44	24.63	625.5	382.3
الإجمالي	300.9	100	83.00	100	275.8	168.6
معامل التركز الجغرافي	0.37	-	0.39	-	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

5-4 قياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البرتقال المصري

5-4-1 مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البرتقال

يتضح من البيانات الواردة بجدولي (5-17، 5-18) أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البرتقال المصري، تراوح بين حد أدنى بلغ 7.4 عام 2002م وحد أعلى بلغ 38.6 عام 2010م، بمتوسط سنوي بلغ 18.3، بمعامل اختلاف بلغ 55.1% خلال الفترة 2000- 2010م. ومما سبق يتضح أن قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البرتقال المصري ازدادت عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في صادرات البرتقال خلال الفترة المشار إليها آنفاً. وبدراسة تطور الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البرتقال، يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-19) زيادة الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البرتقال بمعدل نمو سنوي بلغ 14.0% خلال الفترة 2000- 2010م.

وبدراسة العلاقة الاقتصادية بين كمية الصادرات المصرية للبرتقال ومؤشر الميزة النسبية الظاهرة لنفس السلعة خلال الفترة 2000- 2010م، في الصورة الخطية واللوغاريثمية، تبين أفضلية النموذج اللوغاريثمي في تمثيل البيانات المستخدمة في التقدير، وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$LnY_t = 2.541 + 1.097LnX_1$$
$$(5.46)^{**}(6.66)^{**}$$
$$R^2 = 0.83 \quad F= 44.37 \ D.W.= 2.28$$
$$LM\ test = 0.49 \ \ Arch\ test = 0.10$$

ويتضح من النموذج المقدر أن تغيراً مقداره 10% في الميزة النسبية الظاهرة للبرتقال المصري(X_1) تؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 10.97%. كما تبين أيضاً أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للبرتقال المصري يفسر حوالي 83% من التغيرات التي حدثت في كمية الصادرات المصرية للبرتقال خلال الفترة 2000- 2010م، بينما بقية التغيرات وتقدر بحوالي 17% تعزى إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج. وفي ضوء اختبار Breusch-GodFrey serial correlation LM Test الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي في البواقي، بلغت قيمة (F) المحسوبة 0.49 وهى غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1%، مما يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. كما يتضح أيضاً من اختبار Arch Test الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (F) المحسوبة بلغت 0.10 وهى غير معنوية إحصائياً عند المستوى الاحتمالي 1%، مما يدل على أن النموذج المقدر لا يوجد به ارتباط ذاتي في تباين السلسلة.

5-4-2 مؤشر النصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري:

يتضح أيضاً من البيانات الواردة بجدول (5-18) أن النصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري من قيمة الصادرات العالمية للبرتقال، تراوح بين حد أدنى بلغ 1% عام 2000م وحد أعلى بلغ 12% عام 2009م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 4.1% خلال الفترة 2000- 2010م، بمعامل اختلاف بلغ 85.9%. وبدراسة تطور النصيب السوقي لصادرات البرتقال، يتضح أيضاً من البيانات الواردة بجدول (5-19) زيادة النصيب السوقي لصادرات البرتقال بمعدل نمو سنوي بلغ 20.7% خلال الفترة 2000- 2010م.

جدول (5-17): تطور قيمة الصادرات والواردات المصرية والعالمية للبرتقال خلال الفترة 2000- 2010م.

السنة	الصادرات والواردات المصرية للبرتقال بالمليون دولار		الصادرات والواردات العالمية للبرتقال بالمليار دولار	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
2000	16.6	0	1.72	1.99
2001	50.6	0	1.85	2.27
2002	26.5	0.03	2.07	2.33
2003	39.2	0	2.44	2.83
2004	76.9	0.02	2.80	3.26
2005	74.9	0.02	2.58	3.13
2006	65.3	0	2.73	3.34
2007	99.1	0.04	3.17	4.04
2008	238.9	0.003	3.80	4.45
2009	494.8	0.04	4.11	4.31
2010	397.5	0.13	4.53	4.67
المتوسط	143.7	0.03	2.89	3.33
الحد الأعلى	494.8	0.13	4.53	4.67
الحد الأدنى	16.6	0	1.72	1.99
الانحراف المعياري	162.3	0.04	0.92	0.93
معامل الاختلاف %	113.0	148.2	32.0	28.1

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م

جدول (5-18): بعض مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البرتقال المصري خلال الفترة 2000-2010م.

السنة	الميزة النسبية الظاهرة	النصيب السوقي %
2000	7.7	1.0
2001	18.3	2.7
2002	7.4	1.3
2003	9.0	1.6
2004	12.7	2.7
2005	16.2	2.9
2006	15.8	2.4
2007	18.2	3.1
2008	32.4	6.3
2009	25.5	12.0
2010	38.6	8.8
المتوسط	18.3	4.1
الحد الأعلى	38.6	12.0
الحد الأدنى	7.4	1.0
الانحراف المعياري	10.1	3.5
معامل الاختلاف %	55.1	85.9

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدولي (5-1، 5-17).

جدول (5-19): معادلات الاتجاه العام لتطور الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري خلال الفترة 2000- 2010م.

البيان	معدل النمو السنوي %	F	R^2	المعادلة
الميزة النسبية الظاهرة	14.0	22.40	0.71	$LnY = 1.931 + 0.140T$ $(9.59)^{**}(4.73)^{**}$
النصيب السوقي	20.7	33.05	0.78	$LnY = -0.125 + 0.207T$ $(-0.51)^{ns}(5.75)^{**}$

**معنوية عند المستوى الاحتمالي 1%، ns غير معنوية.

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات الواردة بجدول (5-18).

5-4-3 مؤشر معدل اختراق صادرات البرتقال المصري لأهم الأسواق الدولية:

يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-20) أن معدل اختراق صادرات البرتقال المصري للأسواق الدولية تراوح بين حد أدنى بلغ 0.1% في دولة إيطاليا وحد أعلى بلغ 43.2% في دولة كرواتيا. ومن خلال مؤشر معدل اختراق الأسواق يتضح أن مصر لها ميزة تنافسية لصادرات البرتقال في دولة كرواتيا، تليها دولتي أوكرانيا وعمان، ثم روسيا البيضاء، ثم مالطا، ثم المملكة العربية السعودية، ثم الإتحاد الروسي، ثم دولة الإمارات العربية، ثم الكويت.

جدول (5-20): متوسط معدل اختراق الأسواق لصادرات البرتقال المصري في أهم الأسواق الدولية خلال الفترة 2000- 2010م.

الدولة	كمية الواردات من مصر بالألف طن	إنتاج الدولة بالألف طن	إجمالي الواردات للدولة بالألف طن	كمية الصادرات للدولة بالألف طن	معدل اختراق الأسواق %
السعودية	56.67	-	284.9	5.57	20.3
الإتحاد الروسي	55.16	0.21	411.2	6.36	13.6
أوكرانيا	27.94	-	88.3	0.03	31.7
المملكة المتحدة	22.00	-	318.2	22.41	7.4
هولندا	13.06	-	416.4	195.89	5.9
كرواتيا	12.07	0.50	27.5	0.04	43.2
الإمارات العربية	11.01	-	109.3	20.79	12.4
إيران	10.96	2081.6	47.0	10.65	0.5
عمان	7.61	-	33.1	1.65	24.2
روسيا البيضاء	7.61	-	35.5	0.62	21.8
الكويت	4.53	0.02	44.1	0.15	10.3
السودان	3.94	106.9	4.58	0.09	3.5
ماليزيا	2.93	30.6	80.6	0.47	2.6
إيطاليا	2.81	2116.3	105.8	117.87	0.1
سوريا	2.64	529.0	7.5	58.42	0.6
ألمانيا	1.96	-	526.6	23.34	0.4
مالطا	1.59	1.20	6.2	0.01	21.5
فنلندا	1.56	-	28.1	0.05	5.6

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

5-4-4 مؤشر نسبة تركز صادرات البرتقال المصري:

يتضح من البيانات الواردة بجدول (5-21) تعدد الأسواق الدولية لتصدير البرتقال المصري، إذ بلغ عدد الدول التي تم التصدير إليها حوالي 100 دولة خلال الفترة 2000- 2010م. وتوجد أسواق دولية شبه دائمة لتصدير البرتقال المصري وأهمها المملكة العربية السعودية والإتحاد الروسي وأوكرانيا والمملكة المتحدة وهولندا وكرواتيا ودولة الإمارات العربية والكويت والبحرين وقطر وماليزيا وعمان والصين وبلجيكا وغيرها من الدول. وبدراسة التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات المصرية للبرتقال خلال الفترة 2000- 2010م، يتضح أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة الأولى في استيراد البرتقال المصري، إذ بلغ متوسط كمية وارداتها 56.67 ألف طن، يمثل 17.43% من متوسط إجمالي كمية الصادرات المصرية للبرتقال البالغ 325.18 ألف طن خلال الفترة 2000-2010م. أما الإتحاد الروسي فقد احتل المرتبة الثانية في استيراد البرتقال المصري، بنسبة بلغت 16.96%، يليه في الأهمية دولة أوكرانيا والمملكة المتحدة وهولندا وكرواتيا ودولة الإمارات العربية وإيران، بنسب بلغت 8.59%، 6.77%، 4.02%، 3.71%، 3.39%، 3.37% على التوالي. ويقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة صادرات البرتقال المصري بحوالي 0.37، 0.41 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000- 2020م. ومن وجهة نظر Michaely يعتبر معامل التركز الجغرافي مرتفعاً إذا زاد عن 0.40 (غانم، 1998م).

كما يوجد تفاوت واضح في متوسط سعر التصدير للبرتقال المصري بين مختلف الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 239.8 دولار/ طن لدولة ألمانيا وحد أعلى بلغ 598.6 دولار/ طن لمجموعة الدول الأخرى. ومن خلال حساب الرقم القياسي لمتوسط سعر التصدير للبرتقال المصري لمختلف الدول بالنسبة لمتوسط سعر التصدير إلى دولة ألمانيا باعتبارها أقل الدول المستوردة من حيث السعر للبرتقال المصري، يتضح أن متوسط سعر التصدير لمجموعة الدول الأخرى يزيد عن نظيره المقدر لدولة ألمانيا بمعدل بلغ 149.6%.

جدول (5-21): التوزيع الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات للبرتقال المصري خلال الفترة 2000- 2010م.

الدولة	كمية الصادرات بالألف طن	الأهمية النسبية %	قيمة الصادرات بالمليون دولار	الأهمية النسبية %	متوسط سعر التصدير بالدولار/ طن	الرقم القياسي لسعر التصدير
السعودية	56.67	17.43	19.86	13.82	350.5	146.2
الإتحاد الروسي	55.16	16.96	21.43	14.92	388.5	162.0
أوكرانيا	27.94	8.59	11.31	7.87	404.8	168.8
المملكة المتحدة	22.00	6.77	8.27	5.76	376.0	156.8
هولندا	13.06	4.02	5.83	4.06	446.4	186.2
كرواتيا	12.07	3.71	4.97	3.46	411.8	171.7
الإمارات العربية	11.01	3.39	4.48	3.12	406.9	169.7
إيران	10.96	3.37	6.11	4.25	557.5	232.5
عمان	7.61	2.34	2.56	1.78	336.4	140.3
روسيا البيضاء	7.61	2.34	2.27	1.58	298.3	124.4
الكويت	4.53	1.39	2.35	1.64	518.8	216.3
السودان	3.94	1.21	1.68	1.17	426.4	177.8
ماليزيا	2.93	0.90	1.11	0.77	378.8	158.0
إيطاليا	2.81	0.86	0.99	0.69	352.3	146.9
سوريا	2.64	0.81	1.11	0.77	420.5	175.3
ألمانيا	1.96	0.60	0.47	0.33	239.8	100.0
مالطا	1.59	0.49	0.65	0.45	408.8	170.5
فنلندا	1.56	0.48	0.84	0.58	538.5	224.5
دول أخرى	79.13	24.33	47.37	32.79	598.6	249.6
الإجمالي	325.18	100	143.66	100	441.8	184.2
معامل التركز الجغرافي	0.37	-	0.41	-	-	-

المصدر: جمعت وحسبت من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الفترة 2000- 2010م.

الملخص والتوصيات:

إستهدفت هذه الدراسة قياس القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية واقتراح التوصيات التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات المصرية في الأسواق الدولية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية: (1) دراسة الوضع الراهن لأهم الصادرات الزراعية المصرية (غزل القطن والأرز والبطاطس والبرتقال) خلال الفترة 1990- 2010م، (2) تقدير المستوى المرغوب أو المستهدف المرتقب لكمية الصادرات المصرية لغزل القطن والأرز والبطاطس والبرتقال حتى عام 2020م، (3) حساب مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية (غزل القطن والأرز والبطاطس والبرتقال) خلال الفترة 2000- 2010م، (4) دراسة بعض التجارب الدولية وكيفية الإستفادة منها في زيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية، (5) اقتراح التوصيات التي من شأنها زيادة القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية. واعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي القياسي وبصفة خاصة اعتمدت على تقدير نموذج التعديل الجزئي ومؤشرات القدرة التنافسية وأهمها الميزة النسبية الظاهرة والنصيب السوقي للصادرات المصرية ومعدل اختراق الأسواق ونسبة تركز الصادرات الزراعية المصرية.

وتتكون هذه الدراسة من خمس أبواب تناول **الباب الأول** الإطار العام للدراسة وتضمن المقدمة والمشكلة والأهداف البحثية ومنهجية الدراسة، أما **الباب الثاني** فقد تناول الدراسات السابقة والتجارب الدولية في زيادة القدرة التنافسية للصادرات، أما **الباب الثالث** فقد تناول الوضع الراهن لأهم الصادرات الزراعية المصرية (غزل القطن والأرز والبطاطس والبرتقال)، وإنفرد **الباب الرابع** بتقدير المستوى المرغوب أو المستهدف المرتقب لأهم الصادرات الزراعية المصرية، في حين إختص **الباب الخامس** بقياس مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية، وأخيراً الملخص والتوصيات والمراجع.

وأسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

أولاً: فيما يتعلق بالوضع الراهن لأهم الصادرات الزراعية المصرية (غزل القطن والأرز والبطاطس والبرتقال) فقد تبين مايلي:

1- ازدادت كمية وقيمة الصادرات المصرية لغزل القطن بمعدل نمو سنوي بلغ 4.8%، 2.8% لكل منهما على التوالي، في حين تراجع سعر التصدير لغزل القطن بمعدل بلغ 2.9% سنوياً. كما ازدادت نسبة كمية صادرات غزل القطن إلى الإنتاج المحلي بمعدل نمو سنوي بلغ 11.4%، في حين تراجعت نسبة قيمة صادرات غزل القطن إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بمعدل تناقص سنوي بلغ 3.8% خلال الفترة 1990- 2010م.

2- اتسمت كمية وقيمة وسعر التصدير لغزل القطن المصري بعدم الاستقرار، حيث بلغ معامل الاختلاف باعتباره أحد مؤشرات عدم الاستقرار حوالي 70.8%، 62.0%، 42.1% على التوالي خلال الفترة 1990- 2010م. كما اتسمت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي لغزل القطن بعدم الاستقرار، إذ بلغ معامل الاختلاف لنسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي لغزل القطن 79.0%، كما اتسمت أيضاً نسبة قيمة صادرات غزل القطن إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بعدم الإستقرار، إذ بلغ معامل الإختلاف 57.2% خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

3- ازدادت كمية وقيمة وسعر التصدير للأرز المصري بمعدل نمو سنوي بلغ 9.1%، 11.5%، 4.3% على التوالي. كما ازدادت نسبة كمية صادرات الأرز إلى الإنتاج المحلي بمعدل نمو سنوي بلغ 5.8%، في حين ازدادت نسبة قيمة صادرات الأرز إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بمعدل نمو سنوي بلغ 1.6% خلال الفترة 1990- 2010م.

4- اتسمت كمية وقيمة الصادرات المصرية للأرز بعدم الاستقرار، حيث بلغ معامل الاختلاف حوالي 72.5%، 80.4% لكل منهما على التوالي خلال الفترة 1990-2010م. كما اتسمت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للأرز بعدم الاستقرار، إذ بلغ معامل الاختلاف 60.3%، كما اتسمت أيضاً نسبة قيمة صادرات الأرز إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بعدم الإستقرار، إذ بلغ معامل الإختلاف 43.3% خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

5- ازدادت كمية وقيمة وسعر التصدير للبطاطس المصرية بمعدل نمو سنوي بلغ 3.2%، 6.6%، 3.4% على التوالي، في حين تراجعت نسبة كمية صادرات البطاطس إلى الإنتاج المحلي بمعدل تناقص سنوي بلغ 0.8%، كما تراجعت نسبة قيمة صادرات البطاطس إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بمعدل تناقص سنوي بلغ 3.5% خلال الفترة 1990- 2010م.

6- اتسمت كمية الصادرات المصرية للبطاطس بالاستقرار النسبي، حيث بلغ معامل الاختلاف 35.9%، في حين إتسمت قيمة الصادرات وسعر التصدير للبطاطس المصرية بعدم الإستقرار، إذ بلغ معامل الإختلاف 64.4%، 53.5% لكل منهما على التوالي خلال الفترة 1990-2010م. كما اتسمت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للبطاطس بالاستقرار النسبي، إذ بلغ معامل الاختلاف 23.3%، كما اتسمت أيضاً نسبة قيمة صادرات البطاطس إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بعدم الإستقرار، إذ بلغ معامل الإختلاف 49.8% خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

7- ازدادت كمية وقيمة الصادرات المصرية للبرتقال بمعدل نمو سنوي بلغ 11.5%، 13.1% لكل منهما على التوالي. كما ازدادت نسبة كمية صادرات البرتقال إلى الإنتاج المحلي بمعدل نمو سنوي بلغ 9.3% خلال الفترة 1990- 2010م.

8- اتسمت كمية وقيمة الصادرات المصرية للبرتقال بعدم الاستقرار، حيث بلغ معامل الاختلاف حوالي 97.2%، 147.2% لكل منهما على التوالي خلال الفترة 1990- 2010م. كما اتسمت نسبة كمية الصادرات إلى الإنتاج المحلي للبرتقال بعدم الاستقرار، إذ بلغ معامل الاختلاف 78.7%، كما اتسمت أيضاً نسبة قيمة صادرات البرتقال إلى إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية بعدم الاستقرار، إذ بلغ معامل الاختلاف 58.8% خلال نفس الفترة المشار إليها آنفاً.

ثانياً: وفيما يتعلق بتقدير المستوى المرغوب أو المستهدف المرتقب لأهم الصادرات الزراعية المصرية فقد تبين ما يلي:

1- يتوقع تناقص كمية الصادرات المستهدفة لغزل القطن من 99.0 ألف طن، بنسبة تبلغ 71.8% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2012م، إلى ما يقرب من 85.5 ألف طن، بنسبة تبلغ 89.6% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2020م. كما يتوقع زيادة قيمة الصادرات المستهدفة لغزل القطن من 366.3 مليون دولار عام 2012م، إلى 701.1 مليون دولار عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 526.7 مليون دولار خلال الفترة 2012- 2020م.

2- يتوقع أيضاً تناقص كمية الصادرات المستهدفة للأرز من 61.0 ألف طن، بنسبة تبلغ 1.2% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2012م، إلى ما يقرب من 7.3 ألف طن، بنسبة تبلغ 0.1% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2020م. كما يتوقع تناقص قيمة الصادرات المستهدفة للأرز من 39.2 مليون دولار عام 2012م، إلى 8.4 مليون دولار عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 20.1 مليون دولار خلال الفترة 2012- 2020م.

3- يتوقع أيضاً زيادة كمية الصادرات المستهدفة للبطاطس من 409.6 ألف طن، بنسبة تبلغ 11.83% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2012م، إلى ما يقرب من 545.0 ألف طن، بنسبة تبلغ 11.61% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2020م. كما يتوقع زيادة قيمة الصادرات المستهدفة للبطاطس من 134.9 مليون دولار عام 2012م، إلى 235.6 مليون دولار عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 181.1 مليون دولار خلال الفترة 2012- 2020م.

4- يتوقع أيضاً زيادة كمية الصادرات المستهدفة للبرتقال من 414.2 ألف طن، بنسبة تبلغ 18.1% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2012م، إلى ما يقرب من 1.25 مليون طن، بنسبة تبلغ 45.7% من الإنتاج المحلي المتوقع عام 2020م. كما يتوقع زيادة قيمة الصادرات المستهدفة للبرتقال المصري من 258.8 مليون دولار عام 2012م، إلى 779.6 مليون دولار عام 2020م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 478.2 مليون دولار خلال الفترة 2012- 2020م.

ثالثاً: أما فيما يتعلق بقياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات غزل القطن في الأسواق الدولية فقد تبين ما يلي:

1- ازدادت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات غزل القطن عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مصر تتمتع بميزة نسبية في صادرات غزل القطن. وقد تراجعت الميزة النسبية لصادرات غزل القطن بمعدل تناقص سنوي بلغ 20.2% خلال الفترة 2000- 2010م. كما تبين أن تغيراً مقداره 10% في الميزة النسبية الظاهرة لغزل القطن يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 7.56%.

2- تراوح النصيب السوقي لصادرات غزل القطن المصري من قيمة الصادرات العالمية لنفس السلعة بين حد أدنى بلغ 0.96% عام 2010م وحد أعلى بلغ 5.47% عام 2002م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 2.49% خلال الفترة 2000- 2010م. وقد تراجع النصيب السوقي لصادرات غزل القطن بمعدل تناقص سنوي بلغ 13.5% خلال الفترة 2000- 2010م.

3- إنخفض معدل إختراق صادرات غزل القطن المصري في أسواق دولة إيطاليا وكوريا واليابان، إذ بلغ حوالي 7.94%، 3.11%، 2.88% على التوالي خلال الفترة 2000- 2010م.

4- توجد أسواق دولية شبه دائمة لتصدير غزل القطن وأهمها الهند وباكستان وإيطاليا وجمهورية كوريا والصين وتركيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وتايلاند وغيرها من الدول. ويقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة صادرات غزل القطن بحوالي 0.37، 0.36 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000- 2020م.

5- يوجد تفاوت واضح في متوسط سعر التصدير لغزل القطن بين مختلف الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 1861.6 دولار/ طن لدولة باكستان وحد أعلى بلغ 2392.9 دولار/ طن لدولة اليابان. ومن خلال حساب الرقم القياسي لمتوسط سعر التصدير لغزل القطن لمختلف الدول بالنسبة لمتوسط سعر التصدير إلى دولة باكستان باعتبارها أقل الدول المستوردة من حيث سعر التصدير لغزل القطن، يتضح أن متوسط سعر التصدير لدولة اليابان يزيد عن نظيره المقدر لدولة باكستان بمعدل بلغ 28.5%.

رابعاً: أما فيما يتعلق بقياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات الأرز في الأسواق الدولية فقد تبين ما يلي:

1- ازدادت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الأرز عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مصر تتمتع بميزة نسبية في صادرات الأرز. وتراجعت الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الأرز بمعدل تناقص سنوي بلغ 11.2% خلال الفترة 2000- 2010م. كما تبين أن تغيراً مقداره 10% في الميزة النسبية الظاهرة للأرز يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 6.54%.

2- تراوح النصيب السوقي لصادرات الأرز المصري من قيمة الصادرات العالمية لنفس السلعة بين حد أدنى بلغ 0.62% عام 2010م وحد أعلى بلغ 3.24% عام 2005م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 2.09% خلال الفترة 2000- 2010م.

3- تراوح معدل اختراق صادرات الأرز المصري للأسواق الدولية بين حد أدنى بلغ 0.6% في دولة كوت ديفوار وحد أعلى بلغ 66.0% في دولة السودان. ومن خلال مؤشر معدل اختراق الأسواق يتضح أن مصر لها ميزة تنافسية لصادرات الأرز في دولة السودان، تليها دولتي ليبيا وسوريا، ثم رومانيا والأردن ولبنان وألبانيا وبلغاريا وأوكرانيا وتركيا على التوالي.

4- توجد أسواق دولية شبه دائمة لتصدير الأرز المصري أهمها سوريا وتركيا وليبيا والأردن ورومانيا والسودان والمملكة العربية السعودية وأوكرانيا ولبنان وكينيا ودولة الإمارات العربية وبلغاريا وألبانيا وكوت ديفوار وغيرها من الدول. ويقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة صادرات الأرز بحوالي 0.35، 0.37 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000-2020م.

5- يوجد تفاوت واضح في متوسط سعر التصدير للأرز المصري بين مختلف الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 230.4 دولار/ طن لدولة رومانيا وحد أعلى بلغ 458.4 دولار/ طن لمجموعة الدول الأخرى. ومن خلال حساب الرقم القياسي لمتوسط سعر التصدير للأرز المصري لمختلف الدول بالنسبة لمتوسط سعر التصدير إلى دولة رومانيا باعتبارها أقل الدول المستوردة من حيث السعر للأرز المصري، يتضح أن متوسط سعر التصدير لمجموعة الدول الأخرى يزيد عن نظيره المقدر لدولة رومانيا بمعدل بلغ 98.9%.

خامساً: أما فيما يتعلق بقياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البطاطس في الأسواق الدولية فقد تبين ما يلي:

1- ازدادت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البطاطس المصرية عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مصر تتمتع بميزة نسبية في صادرات البطاطس. كما تبين أن تغيراً مقداره 10% في الميزة النسبية الظاهرة للبطاطس يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 4.79%.

2- تراوح النصيب السوقي لصادرات البطاطس المصرية من قيمة الصادرات العالمية لنفس السلعة بين حد أدنى بلغ 2.09% عام 2001م وحد أعلى بلغ 5.15% عام 2008م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 3.22% خلال الفترة 2000- 2010م. وقد ازداد النصيب السوقي لصادرات البطاطس بمعدل نمو سنوي بلغ 7.5% خلال الفترة 2000- 2010م.

3- إنخفض معدل اختراق صادرات البطاطس للأسواق الدولية، حيث تراوح بين حد أدنى بلغ 0.01% في دولة أوكرانيا وحد أعلى بلغ 10.71% في دولة لبنان.

4- توجد أسواق دولية شبه دائمة لتصدير البطاطس وأهمها إيطاليا واليونان وألمانيا والكويت ولبنان وهولندا وعمان ورومانيا والإتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وتونس وأوكرانيا ودولة الإمارات العربية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول. ويقدر معامل التركز الجغرافي لكل من كمية وقيمة صادرات البطاطس بحوالي 0.37، 0.39 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000- 2020م.

5- يوجد تفاوت واضح في متوسط سعر التصدير للبطاطس المصرية بين مختلف الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 163.6 دولار/ طن لدولة عمان وحد أعلى بلغ 625.5 دولار/ طن لمجموعة الدول الأخرى. ومن خلال حساب الرقم القياسي لمتوسط سعر التصدير للبطاطس المصرية لمختلف الدول بالنسبة لمتوسط سعر التصدير إلى دولة عمان باعتبارها أقل الدول المستوردة من حيث السعر للبطاطس المصرية، يتضح أن متوسط سعر التصدير لمجموعة الدول الأخرى يزيد عن نظيره المقدر لدولة عمان بمعدل بلغ 282.3%.

سادساً: أما فيما يتعلق بقياس مؤشرات القدرة التنافسية لصادرات البرتقال في الأسواق الدولية فقد تبين ما يلي:

1- ازدادت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البرتقال المصري عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن مصر تتمتع بميزة نسبية في صادرات البرتقال. وقد تبين زيادة الميزة النسبية الظاهرة لصادرات البرتقال بمعدل نمو سنوي بلغ 14.0% خلال الفترة 2000- 2010م. كما تبين أن تغيراً مقداره 10% في الميزة النسبية الظاهرة للبرتقال المصري يؤدي إلى تغير في نفس الاتجاه لكمية الصادرات المصرية لنفس السلعة مقداره 10.97%.

2- تراوح النصيب السوقي لصادرات البرتقال المصري من قيمة الصادرات العالمية للبرتقال بين حد أدنى بلغ 1% عام 2000م وحد أعلى بلغ 12% عام 2009م، بمتوسط سنوي يقدر بنحو 4.1% خلال الفترة 2000- 2010م. كما تبين زيادة النصيب السوقي لصادرات البرتقال بمعدل نمو سنوي بلغ 20.7% خلال الفترة 2000- 2010م.

3- تراوح معدل اختراق صادرات البرتقال المصري للأسواق الدولية بين حد أدنى بلغ 0.1% في دولة إيطاليا وحد أعلى بلغ 43.2% في دولة كرواتيا. كما تبين أن مصر لها ميزة تنافسية لصادرات البرتقال في دولة كرواتيا، تليها دولتي أوكرانيا وعمان، ثم روسيا البيضاء، ثم مالطا، ثم المملكة العربية السعودية.

4- توجد أسواق دولية شبه دائمة لتصدير البرتقال المصري وأهمها المملكة العربية السعودية والإتحاد الروسي وأوكرانيا والمملكة المتحدة وهولندا وكرواتيا ودولة الإمارات العربية والكويت والبحرين وقطر وماليزيا وعمان والصين وبلجيكا وغيرها من الدول. ويقدر معامل التركز الجغرافي لكل

من كمية وقيمة صادرات البرتقال المصري بحوالي 0.37، 0.41 لكل منهما على التوالي خلال الفترة 2000- 2020م.

5- يوجد تفاوت واضح في متوسط سعر التصدير للبرتقال المصري بين مختلف الدول المستوردة، إذ تراوح متوسط سعر التصدير بين حد أدنى بلغ 239.8 دولار/ طن لدولة ألمانيا وحد أعلى بلغ 598.6 دولار/ طن لمجموعة الدول الأخرى. ومن خلال حساب الرقم القياسي لمتوسط سعر التصدير للبرتقال المصري لمختلف الدول بالنسبة لمتوسط سعر التصدير إلى دولة ألمانيا باعتبارها أقل الدول المستوردة من حيث السعر للبرتقال المصري، يتضح أن متوسط سعر التصدير لمجموعة الدول الأخرى يزيد عن نظيره المقدر لدولة ألمانيا بمعدل بلغ 149.6%.

سابعاً: أخيراً فيما يتعلق بالتوصيات فقد تبين أنه من خلال النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة فإنها توصي بالآتي:

1- زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الدولية من خلال الابتكار والتطور التكنولوجي وإدخال منتج جديد أو طريقة مميزة لأداء الأعمال، بالإضافة إلى تحديث مفهوم الإدارة القائم على مبدأ التخصص الأمثل للمعارف والتكنولوجيا الحديثة.

2- التوسع في إستخدام التقنية لمعاملات الثمار ما بعد الحصاد وما يترتب عليها من تقليل الفاقد التسويقي والحد من الفقد في الموارد الاقتصادية الزراعية.

3- الاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا والتي حققت قدرات تنافسية عالية. ومن خلال دراسة هذه التجربة يتضح أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول وتتمثل تلك العوامل فيما يلي: (أ) زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم والتدريب وخاصة في مجالات التقنية الحديثة, (ب) تبني سياسة الائتمان الموجهة لزيادة معدل الاستثمار عن طريق تخفيض سعر الفائدة على الودائع, وتهيئة المناخ العام للاستثمار الأجنبي، (ج) تشجيع الصادرات من خلال تحرير التجارة الخارجية وإتباع سياسات لسعر الصرف محفزة للتصدير، (د) نقل وتوطن التكنولوجيا الحديثة من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، التي بلغت حوالي 35%- 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

4- المحافظة على الأسواق شبه الدائمة للصادرات الزراعية المصرية من خلال تكليف جهاز التمثيل التجاري المصري بإعداد دراسات الطلب الخارجي على الصادرات الزراعية المصرية وإتاحة المعلومات للمصدرين عن أذواق المستهلكين الأجانب وإحتياجاتهم من ناحية الكمية والنوعية ووقت التصدير وأسعار التصدير للدول المنافسة في الأسواق الدولية.

5- تحسين أداء النظام التسويقي الداخلي للوظائف التسويقية وأهمها الفرز والتدريج والتعبئة والتغليف والنقل الداخلي والخارجي وزيادة السعة التخزينية للمبردات بالموانى وتحديد جهات الرقابة والفحص لإختصار فترة إجراءات التصدير.

6- من المعروف أن دول الإتحاد الأوروبي طبقت سياسات حمائية مثل أسعار الدخول والمعايير القياسية والشروط الصحية، مما يؤثر على تنافسية الصادرات الزراعية المصرية في أسواق دول الإتحاد الأوروبي وبالتالي فإن التوسع في الزراعات العضوية من شأنه زيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية المصرية في مختلف الأسواق الدولية.

المراجع:

المراجع العربية:

1- أحمد، أحمد محمد وشحاتة عبد المقصود غنيم وسمير أنور متولى (2011م). **تحليل اقتصادى لصادرات البطاطس المصرية فى أهم أسواقها العالمية.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الحادى والعشرون، العدد الأول، مارس، ص ص 221- 242.

2- أحمد، رجب حسن (2006م). **الموسمية والتنبؤ بكميات وأسعار بعض الحاصلات الزراعية التصديرية المصرية.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، سبتمبر.

3- إسماعيل، آمال (2004م). **تطور مفهوم الميزة النسبية للصادرات وفقا لنظريات التجارة الدولية الحديثة مع دراسة القدرات التنافسية للصادرات المصرية ابتداءا من عام 1980م.** رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, ص88.

4- الأعسر، خديجة محمد (1999م). **الصادرات المصرية من السلع الزراعية وتحديات القرن 21.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد التاسع، العدد الأول، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، القاهرة، مارس.

5- بديوي، إيمان محمد أحمد (2012م). **بعض مؤشرات المزايا النسبية والتنافسية للصادرات المصرية من الفاصوليا الخضراء**. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، مارس، ص ص 191- 206.

6- بسيوني، جابر أحمد وسوزان إبراهيم الشربتلي (2011م). **دراسة تحليلية لصادرات البطاطس المصرية إلي الأسواق العالمية أهم المشاكل التسويقية لها**. المؤتمر التاسع عشر للاقتصادين الزراعين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، (7-8) ديسمبر.

7- بسيوني، نينا نبيلة محمد (2003م). **دراسة اتجاهات السياسة الزراعية والقدرة التنافسية لمحصول البرتقال وتقدير المستوي المرغوب للإنتاج والصادرات المصرية منه.** مجلة الجديد في البحوث الزراعية، كلية الزراعة سابا باشا، جامعة الإسكندرية، مجلد (8)، عدد (3).

8- البهائي، سحر ابراهيم (1997م). **دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتلات الاقتصادية.** رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

9- خليل، عبير بشير محمد (2004م). **تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للخضر والفاكهة المصرية مع بعض دول الاتحاد الأوربي**، رسالة دكتورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.

10- خليل، محمد عبد العزيز سيد (2011م). **القدرة التنافسية لصادرات البصل المصرى فى أهم الأسواق العالمية.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر، ص ص 869- 880.

11- الزلاقي، فاطمة الزهراء أنور (1993م). **تحليل النصيب السوقى العالمى للصادرات القطنية المصرية – دراسة إيكونومترية للطلب العالمى على القطن المصرى.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس.

12- سلام، فاطمة الدرديرى وعصمت شلبى وإيزابيل زخاوي (1992م). **تحليل إقتصادى لصادرات بعض السلع غير التقليدية فى جمهورية مصر العربية.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثانى، العدد الثانى، سبتمبر.

13- سلطان، محمد يوسف (1994م). **دراسة تحليلية للمركز التنافسى لبعض الصادرات الزراعية المصرية غير التقليدية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع، العدد الثانى، سبتمبر.

14- السمان، محمد عبد الحفيظ محمد (2003م). **التوزيع الجغرافى الأوفق لصادرات الأرز المصرى.** مجلة اسيوط للعلوم الزراعية، المجلد 34، العدد الرابع.

15- شريف، علا شكرى عبد العزيز (2001م). **الامكانيات الاقتصادية للتوسع فى الصادرات المصرية فى ظل إتفاقية الجات.** رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.

16- شهاب، سامح محمد حسن (2010م). **دراسة الوضع الراهن والمتوقع للصادرات المصرية من الخضر المحفوظة إلى الدول العربية.** مؤتمر إستراتيجية التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي المصري، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، (28- 29) يوليو.

17- طعيمة، إنجى أحمد حسن (2010م). **دراسة اقتصادية للتجارة الخارجية للبرتقال المصرى.** رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

18- العوضي، عباس فتحى (2011م). **دراسة اقتصادية لبعض الصادرات الزراعية المصرية غير التقليدية.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الحادى والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر، ص ص 681- 696.

19- عباس، اشرف كمال (2000م). **تنافسية أهم الصادرات الزراعية المصرية.** ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الاقليمية، المؤتمر الدولى الخامس والعشرون للاحصاء وعلوم الحاسب والعلوم الاجتماعية والسكان، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى، القاهرة، مايو.

20- عبد العاطي، محمد مصطفى (2004م). **تحليل اقتصادى قياسى للصادرات القطنية المصرية**. رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية.

21- عبد الفتاح، سامية محمد (2009م). **تنافسية صادرات البطاطس المصرية فى السوق البريطانى**. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، ديسمبر.

22- عبد القوي، عبد الكريم السيد ومحمد الحسيني محمد الحسيني ومحمد إبراهيم الشهاوي وإنجي أحمد طعيمة (2010م). **دراسة اقتصادية لإمكانية تعظيم العائد من صادرات البرتقال المصري**. مؤتمر إستراتيجية التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائي المصري، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، (28- 29) يوليو.

23- عبد النبي، محمد أمام وأحمد أحمد محمد السيد (1991م). **دراسة تطبيقية إحصائية لمركز مصر التنافسي لبعض الصادرات الزراعية غير التقليدية**. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الاول، العدد الاول، مارس.

24- عطا، سهرة خليل (2006م). **التوزيع الاقتصادى الأمثل لصادرات البرتقال المصرى**. المؤتمر الرابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، (20- 21) ديسمبر.

25- غانم، عادل محمد خليفة (1994م). **الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية المصرية فى بناء الاقتصاد القومى**. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الرابع، العدد الثانى، سبتمبر، ص ص 503- 519.

26- غانم، عادل محمد خليفة (1998م). **الاستقرار الاقتصادي والمستوى المرغوب لإنتاج وتصدير أهم النباتات الطبية والعطرية**. المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، (29- 30) يوليو، ص ص 137-182.

27- الفتياتي، أشرف عبد الله ومحمد مصطفى خليفة (2012م). **التوجيه الاقتصادى لصادرات بعض المحاصيل الرئيسية المصرية فى الأسواق العالمية**. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثانى والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر، ص ص 765- 792.

28- القاضي، سهير محمد وعماد عبد المسيح شحاتة (2005م). **القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية فى الأسواق الخارجية**. المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الخامس عشر، العدد الثانى، يونيو.

29- قمره، سحر عبد المنعم (2008م). **أثر التقنية ما بعد الحصاد على الفاقد التسويقي والموارد الاقتصادية الزراعية لأهم الخضروات والفاكهة المنتجة بمحافظة الإسكندرية**. مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلد (33) ، العدد (5)، مايو، ص ص 3785- 3796.

30- قمره، سحر عبد المنعم (2013م). **الأهمية الاقتصادية للإنتاج والصادرات المصرية الحالية والمقترحة للبصل الجاف.** المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، مارس، ص ص 75- 88.

31- قمره، سحر عبد المنعم (2013م). **تقدير المستوى المستهدف والقدرة التنافسية لصادرات البرتقال المصري في الأسواق الدولية.** مجلة الجمعية السعودية للغذاء والتغذية، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، المجلد الثامن، العدد الأول والثاني، (محرم – رجب)، 1434هـ.

32- قنديل، سهام عبد المولى محمد (2011م). **دراسة اقتصادية للوضع الإنتاجى والتصديرى لمحصولى البطاطس والبرتقال المصرى.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الحادى والعشرون، العدد الأول، مارس، ص ص 65- 76.

33- قنديل، محمد صلاح وآخرون (2008م). **دراسة اقتصادية للطلب الخارجى على البرتقال المصرى فى بعض الأسواق العالمية.** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الثامن عشر، العدد الرابع، ديسمبر.

34- متولي، يحيى محمد وأكرم ابراهيم على (2002م). **دراسة اقتصادية لمركز مصر التنافسى لأهم صادراتها الزراعية فى ظل سياسة التحرر الاقتصادى.** المؤتمر العلمى الثانى (التنمية الزراعية المتواصلة)، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، كلية الزراعة، (8- 10) مايو.

35- محبوب، عبد الحميد (1996م). **النموذج الكوري للتنمية.** ورقة عمل, مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، الدراسات الآسيوية, جامعة القاهرة, ص17.

36- محمود، أحمد جمال محمد وسعاد سيف فايق (2004م). **التكتلات الاقتصادية التي انضمت إليها مصر وتنمية الصادرات الزراعية،** الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (14)، عدد (3)، سبتمبر.

37- مصيلحي، محمد أمين (1991م). **دراسة اقتصادية للتسويق الخارجى لحاصلات البستانية لجمهورية مصر العربية.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد الأول، العدد الأول، مارس.

38- نشأت، مراد على وأحمد قدرى مختار (1997م). **أثر مفاوضات المشاركة الأوروبية على الصادرات الزراعية المصرية.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد السابع، العدد الأول، القاهرة، مارس.

39- النقادي، طلعت رزق الله اقلاديوس وآخرون (2006م). **ممكنات تنمية إنتاج وتصدير البطاطس المصرية فى ظل المتغيرات المحلية والدولية.** المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد السادس عشر، العدد الرابع، ديسمبر.

40- وديع، محمد عدنان (2003م). **القدرة التنافسية وقياسها**. المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، السنة الثانية، ص5.

41- وزارة التجارة والصناعة (2010م). **إستراتيجية وزارة التجارة والصناعة للسنوات الأربع المقبلة**. الأهرام اليومي، 15 فبراير.

42- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، العلاقات الزراعية الخارجية، إدارة الدراسات الاقتصادية الدولية (1995م). **السوق الأوروبية المشتركة وتجارة مصر الزراعية فى ظل إتفاقية الجات**. القاهرة.

المراجع الإنجليزية:

1- Bruce, c, "the origins and Development of south-east Asian political Economy "The political Economy of the new Asian Industrialism, Cornell University press, London,1996, pp.44-82.

2- Buckley, P.J., C.L. Pass and K. Prescett (1988). **Measures of International Competitiveness: A Critical Survey**, Journal of Marketing Management 4, No.2. pp.175-200.

3- Food and Agriculture Organization, The Period 2000- 2010.

4- Gujarati, D., (1995). **Basic Econometrics**, New York Mc Grow Hill Inc (Third edition).

5- James, W. Naya : Asian Development, Economic success and policy, university of Wisconsin press, 1987, pp3

6- Lall, S. (2001). **Competitiveness indices and Developing Countries: An Economic Evaluation of the Global Competitiveness Report**. World Development, Vol.29 No.9 Sep. pp.1501-1525.

7- Makridakis, S.; Wheelwights, S.; and McGee, V.E. **Forecasting Methods and Application**. 2nd ed New York: Johns Wiley and Sons, 1993.

8- Oral and Chabchoub (1997). **An Estimation Model for Replicating the Ranking of the World Competitiveness Report International,** Journal of Forecasting 13 (4) Dec. pp.527-577.

9- Porter, M. (1990). **The Competitive Advantage of Nation**. Harvard Business Review, March-April, pp. 73-93.

10- Stein, A, Trade and structural change, New York, 1984, pp.152-

11- The World Bank: **the east Miracle**, oxford university, New York, 1993, pp.105-156.

12- William H. Greene, (2003). **Econometric Analysis**, Fifth edition, New York University.

13- World Bank, The Asian Miracle, op. cit, p.41.